

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس  
www.moswarat.com

# فَتَحَ الْمَلِكُ الْأَجَلَ بِثَمَنِزِ اللَّفْظِ الْمَحْفُوظِ

## مِنْ اللَّفْظِ لِمَعْلَى

تَأليف

عطاء بن عبد الله بن أحمد

مكتبة العلم

أش الشيخ على الغايات - خلف مسرح الجمهورية - القاهرة

ت : ٢٩٠٩٨٣٩

محمّد قادي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

فَتَحَ الْمَلِكِ الْأَجَلَ  
بِثَمِينِ اللَّفْظِ الْمَحْفُوظِ  
مِنْ اللَّفْظِ لِمَعْلٍ  
تَأَلَّفَ

عطاء بن عبد الله بن أحمد

مكتبة الحكم

أش الشيخ على الغايات - خلف مسج الجمهورية - القاهرة

ت : ٢٩٠٩٨٣٩

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

**مكتبة العلم**

أ. ش. الشيخ علي الفايدي. خلف مسرح الجمهورية. القاهرة

ت : ٣٩٠٩٨٣٩

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين وأشهد ألا إله إلا الله القوى المتين  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله النبي الأمين ، اللهم  
صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
إنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على  
إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد .

أما بعد

فإن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها [ انظر  
مقدمة ابن الصلاح وتدريب الراوى وغيرهما ] وقد منَّ الله علىَّ بأن يسر لي  
الوقوف على علل في بعض ألفاظ عدد من الأحاديث فتبين لي أن هذه  
الألفاظ غير محفوظة ، فرأيت أن أفصل القول فيها في رسائل مستقلة تضم  
كل رسالة منها مجموعة من الأحاديث دون مراعاة لعدد الأحاديث التي  
تضمها كل رسالة منها .

والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه وأن ينفعني بما كتبت وأن ينفع  
به إنه سميع قريب .

وكتب

عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد

القاهرة في سنة ١٤١٣ من الهجرة

## الحديث الأول

عن أم عطية قالت : « كنا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئاً »

الأشبه بالصواب أن لفظ : «بعد الطهر» ، وكذلك لفظ : «بعد الغسل»  
الوارد في بعض ألفاظه شاذان ؛ فهماً غير محفوظين والحديث بدون هذه  
الزيادة صحيح ، وإليك تفصيل القول في هذا :

هذا الحديث رواه البخاري ( فتح ٣٦١/١ رقم ٣٢٦ ) والنسائي ( ١٨٦/١ -  
١٨٧ ) والدارمي ( ٢١٤-٢١٥ ) والحاكم ( ١٧٤/١ ) ومن طريقه البيهقي  
( ٣٣٧/١ ) . أخرجه من طرق عن إسماعيل عن أيوب عن محمد عن أم  
عطية قالت : « كنا لا نعد الكدرة والصفرة شيئاً » .

فرواه البخاري عن قتيبة بن سعيد عن إسماعيل به .

ورواه النسائي عن عمرو بن زرارة عن إسماعيل به ورواه الدارمي عن  
محمد بن عيسى عن إسماعيل به ، وراه الحاكم من طريق مسدد عن إسماعيل  
به .

وإسماعيل هذا هو ابن علي ، وهو ثقة حافظ من رجال الشيخين وغيرهم .  
وأيوب هو ابن تيممة السخيتاني وهو ثقة ثبت حجة من الفقهاء الكبار وهو من  
رجال الشيخين وغيرهما .

ومحمد هو ابن سيرين وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما .

وأم عطية صحابية ، روى لها الشيخان وغيرهما .

ومن هذا يتبين أن هذا إسناد جليل صحيح جداً ، وهو على شرط

البخارى كما هو ظاهر من إخراج له هذا الحديث فى صحيحه ، وهو أيضاً على شرط مسلم لأنه أخرج بمثل هذا الإسناد فى صحيحه حديث أم عطية أيضاً : « كنا نهى عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا » حيث رواه عن يحيى ابن أيوب عن إسماعيل عن أيوب عن محمد عنها ( انظر تحفة الأشراف ٥٠٤/١٢ وصحيح مسلم ٩٣٨ ) ، وكذلك أخرج بهذا الإسناد (٩٣٩) حديثها فى غسل ابنة النبى ﷺ عندما توفيت ، فالإسناد صحيح على شرطهما .

ولكن اختلف على مسدد عن إسماعيل فى لفظه فرواه عنه أبو المثنى عند الحاكم بدون زيادة : «بعد الطهر» أى بلفظ الجماعة عن إسماعيل ، ورواه أبو داود (٣٠٨) عن مسدد عن إسماعيل بهذه الزيادة ولكن لم يسق لفظ الحديث بل قال : «بمثله» أى بمثل الحديث السابق له عنده وهو برقم (٣٠٧) ولفظه عنده فيه هذه الزيادة فقوله : «بمثله» يدل على أنه روى الحديث عن مسدد أيضاً بهذه الزيادة ، ومما يدل على ذلك أن ابن حجر فى نكتته على تحفة الأشراف ذكر أن هذه الكلمة - يعنى بعد الطهر - إنما هى فى حديث مسدد فقط (انظر النكت الظراف المطبوع مع تحفة الأشراف ٥٠٣/١٢ حديث رقم ١٨٠٩٦) .

ومن هذا يتبين أن مسدداً خالف الجماعة السابقين فرواه عن إسماعيل بزيادة : « بعد الطهر » ولكن من رواية أبى داود عنه .

ومسدد ثقة حافظ من رجال البخارى ، وأبو داود ثقة حافظ من كبار العلماء ، وأبو المثنى هو معاذ بن المثنى بن معاذ بن معاذ العنبرى ترجمه الخطيب فى تاريخ بغداد (١٣٦/١٣-١٣٧) وقال : « وكان ثقة »

والجماعة السابقون أضبط في مجموعهم وأحفظ من مسدد وذلك لأن قتيبة ابن سعيد ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما ، وكذلك عمرو بن زرارة ، ومحمد بن عيسى هو ابن الطباع وهو ثقة فقيه وكان أعلم الناس بحديث هشيم وأورده ابن حجر في كتابه طبقات المدلسين في الطبقة الثالثة منهم فقال: قال صاحبه أبو داود كان «مدلساً» وكذا وصفه «الدارقطنى» قلت : مع أنه كان قد نقل في التهذيب عن أبي داود أنه قال فيه : وكان ربما دلس ، فلعل أبا داود كان له فيه روايتان وعلى أى حال فإن شبهة تدليسه في هذا الحديث منتفية لأنه مصرح بالتحديث عن ابن عليه في رواية الدارمى حيث قال : أخبرنا محمد بن عيسى ثنا ابن عليه عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت: فذكره .

والدارمى هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل السمرقندى وهو ثقة حافظ متقن فاضل .

هذا ولم ينفرد إسماعيل برواية الحديث عن أيوب عن محمد عن أم عطية بل تابعه على ذلك معمر بن راشد عند ابن ماجه (٦٤٧) حيث رواه عن محمد بن يحيى الذهلى عن عبد الرزاق بن همام عن معمر عن أيوب به ولفظه : « لم نكن نرى الصفرة والكدره شيئاً » .

والظاهر أن هذا إسناد صحيح جليل لأن معمرًا هو ابن راشد ، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن فى روايته عن الأعمش وهشام بن عروة وثابت البناني وقادة ضعفًا وكذلك ما حدث به فى البصرة وهذه العلة منتفية هنا لأن الراوى عنه هو عبد الرزاق وهو صنعانى وليس بصريًا وحديثه عنه باليمن .

وعبد الرزاق ثقة حافظ إلا أنه عمى فى آخر عمره فتغير ولكن الراوى عنه

هنا محمد بن يحيى وهو ثقة حافظ إمام والظاهر أنه سمع منه قبل تغيره ، لأن البخارى أخرج لمحمد بن يحيى عنه ، ولكن ذكر ابن رجب فى شرح علل الترمذى أن محمد بن يحيى قدم على عبد الرزاق مرتين إحداهما بعدما عمى .

ووقعت رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عند الطبرانى فى الكبير أيضاً (٥٥/٢٥) وهى بلفظ ابن ماجه ، وكذلك وقعت روايته عند عبد الرزاق فى المصنف [٣١٧/١] بلفظ ابن ماجه .

واختلف على أيوب فى إسناده فرواه عنه إسماعيل بن علية ومعمر بن راشد عن محمد بن سيرين عن أم عطية كما سبق ، ورواه وهيب بن خالد الباهلى عنه عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية بلفظ « كنا لا نعد الصفرة والكدره شيئاً » .

ووقعت روايته عند ابن ماجه [٦٤٧] وهى من رواية محمد يحيى الذهلى عن محمد بن عبد الله الرقاشى عن وهيب عن أيوب .

والرقاشى هو محمد بن عبد الله بن عبد الملك بن مسلم وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ، وهيب ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما ، ولكنه تغير قليلاً بآخره .

وحفصة بنت سيرين ثقة من رواة الشيخين وغيرهما ، فالإسناد صحيح ، وتحمل الروايتان على أن يكون أيوب سمعه من ابن سيرين فرواه إسماعيل ومعمر عنه عن ابن سيرين ، وسمعه أيضاً من حفصة فرواه وهيب عنه عنها ، وهذا أولى من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى وتوهيم الثقات بغير وجه معتبر .

وإذا قلنا بالترجيح فتترجح رواية إسماعيل لأنه أثبت وأحفظ من وهيب (وهذا يعلم من ترجمة كل منهما في التهذيب وإن كان بعضهم ذهب إلى أن وهيباً أثبت) ، وأيضاً فلأن معمرًا تابع إسماعيل على روايته .

هذا وقد نقل ابن ماجه عن الذهلي أنه قال : « وهيب أولاهما عندنا بهذا الإسناد » انتهى ، قلت : وهذا منه ترجيح لرواية وهيب ، والراجح هو العكس لما سبق .

ومما يؤيد ذلك أن ابن حجر في الفتح في شرحه لهذا الحديث قال : « وما ذهب إليه البخارى من تصحيح رواية إسماعيل أرجح لموافقة معمر له ولأن إسماعيل أحفظ لحديث أيوب من غيره » انتهى ثم قال ابن حجر بعد ذلك : «ويمكن أن أيوب قد سمعه منهما » قلت : وهذا أولى كما سبق إلا إذا كان مجلس السماع واحداً فلا مفر من الترجيح ، وهيهات هيهات أن يعرف ذلك ، وإذا فحمل اختلاف الروایتين على تعدد المجلس .

ومما سبق يتضح أنه لم تذكر زيادة : « بعد الطهر » فى شئ من هذه الروايات إلا رواية أبى داود عن مسدد عن إسماعيل .

ولكن قال ابن حجر فى نكته على تحفة الإشراف بشأن هذه الزيادة : وإنما هى فى حديث مسدد فقط وكذا فى حديث معمر عن أيوب » (انظر تحفة الإشراف ٥٣/١٢) والظاهر أن هذا وهم منه لأن رواية معمر عند ابن ماجه ليس فيها هذه الزيادة بل وكذلك روايته عند الطبرانى وعبد الرزاق كما سبق ، ويمكن أن يقال لعل هذه الزيادة وقعت فى بعض نسخ ابن ماجه ووقف عليها ابن حجر أو لعله وقف عليها من رواية معمر عند غير ابن ماجه فقصد ذلك ، ولكن هذا بعيد لأن المزي فى التحفة لم يعز الحديث من رواية معمر عن

أيوب إلا لابن ماجه ، فقول ابن حجر متوجه إليه لأنه لو كان يقصد غيره لبين ذلك .

ويترجح مما سبق أن معمرًا تابع إسماعيل عن أيوب على روايته عن محمد أي بدون الزيادة وحيث إن الأمر كذلك فمتابعة معمر لإسماعيل تدل على أن ابن سيرين لم يذكر هذه الزيادة في روايته عن أم عطية ، وبالتالي فتكون مقوية لاحتمال وهم مسدد في روايته لهذه الزيادة عن إسماعيل ومخالفتة للجماعة الذين رووا الحديث عنها بدونها ، هذا بالإضافة إلى أنهم في مجموعهم أضبط وأحفظ منه كما سبق ، ومما يؤيد احتمال وهمه أيضًا أنه هو نفسه اضطرب فيها فكان يذكرها تارة كما في رواية أبو داود عنه وتارة أخرى لا يذكرها كما في رواية ابن المثنى عنه ، وبهذا يترجح أن هذه الزيادة تعد وهماً من مسدد في هذا الطريق وبالتالي فتكون غير محفوظة وأما الحديث فصحيح بدونها .

هذا وللحديث طريق آخر عن أم عطية ، فقد رواه أبو داود (٣٠٧) والدارمي (٢١٥/١) والحاكم (١٧٤/١) ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي (٣٣٧/١) ورواه أيضًا (٣٣٧/١) من غير طريقه ، ورواه أيضًا الطبراني في الكبير (٦٣/٢٥ - ٦٤) .

أخرجوه من طرق عن قتادة عن حفصة عن أم عطية قالت : « كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً » ، ووقع عند الدارمي والطبراني لفظ : « بعد الغسل » بدلاً من : « بعد الطهر » . ووقع عند أبي داود وغيره أم الهذيل أي بدلاً من حفصة ، وأم الهذيل هي حفصة بنت سيرين (ذكر ذلك أبو داود بعد روايته لحديث مسدد السابق وذكره أيضًا الحاكم بعد روايته لهذا الحديث) وانظر

أيضاً التقريب والتهذيب فى ترجمة حفصة .

وأما طرقه عن قتادة : فرواه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عنه ، وكذلك رواية البيهقى من طريق أبى داود ، وكذلك رواه الدارمى والطبرانى من طريق حماد عنه ورواه الطبرانى أيضاً من طريق سعيد بن أبى عروبة عنه وسعيد من أثبت الناس فى قتادة وهو وإن كان قد تغير فى آخر عمره فإن هذه الرواية من طريق يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وروى عنه قبل اختلاطه ، ورواه البيهقى أيضاً من طريق أبان عن قتادة .

وسعيد بن أبى عروبة ثقة حافظ ولكنه كثير التدليس وهو من رجال الشيخين وغيرهما ، وأبان هو ابن يزيد العطار ، وهو ثقة له أفراد وهو من رجال الشيخين وغيرهما .

وحماة بن سلمة ثقة تغير حفظه بآخره ، وهذه الرواية من طريق موسى بن إسماعيل عنه وكذلك حجاج بن منهال عنه ، والظاهر أنهما سمعا منه بآخره ولكن ذكر الحاكم فى المستدرک [٢٦٣/١] أن موسى بن إسماعيل هو الحكم فى حديث حماد ، وهذا القول يدل على أنه يرى أن موسى يعد من أثبت الناس فى حماد . وعلى أى حال فبالإضافة إلى ما سبق فإن فى رواية حماد عن قتادة شيئاً ، ولكن روايته هذه تقوى بمتابعة سعيد وأبان كما سبق .

وقتادة - هو ابن دعامة السدوسى - وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما إلا أنه كان يرسل ويدلس ورمى بالقدر ، وقد أورده ابن حجر فى كتابه طبقات المدلسين فذكره فى المرتبة الثالثة منهم ، وهذه المرتبة تشمل من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم كأبى الزبير المكي ، وهذا ما

ذكره ابن حجر فى حد هذه الطبقة فى مقدمة كتابه المذكور .

ولكنه مع أنه أورد قتادة فى هذه المرتبة ، وقال عنه هناك : « وهو مشهور بالتدليس وصفه به النسائى وغيره » فقد اضطرب بشأنه فلم يصفه بالتدليس فى كتابه التقریب ، وقال فيه فى الفصل التاسع من مقدمة الفتح : «.... كان يضرب به المثل فى الحفظ إلا أنه كان ربما دلس»

وهذا الاضطراب منه فى قتادة لا يمكن معه من وصفه بالإكثار من التدليس أو الإقلال منه أو عدمه ، ولكن المعتمد فى ذلك هو ما ذكره فى طبقات المدلسين من أن النسائى وصفه به وكذلك غيره ، وكذا ما جاء فى التهذيب عن ابن حبان أنه قال فيه : « ..... وكان مدلساً على قَدَرٍ فيه » وكذا غير ذلك مما جاء فى التهذيب مما يدل على ذلك وكذا ما نقله ابن حجر فى طبقات المدلسين نقلاً عن البيهقى فى المعرفة قال : « وروينا عن شعبة أنه قال كفتكم تدليس ثلاثة بالأعمش وأبى إسحاق وقتادة » ، وكذا ما ذكره عنه الذهبى فى الميزان بقوله : « حافظ ثقة ثبت ولكنه مدلس ورُميَ بالقدر قاله يحيى بن معين ، ومع هذا احتج به أصحاب الصحاح لا سيما إذا قال حدثنا » ، وكذا ما ذكره العلائى فى جامع التحصيل فى غير موضع منه أن قتادة مشهور بالتدليس (انظر ص ١٠٨ ، ٢٥٤) ، وكذا ما ذكره السيوطى فى كتابه أسماء المدلسين من أنه مشهور بالتدليس .

فعلى هذا يقبل من حديث قتادة ما صرح فيه بالتحديث أو الإخبار أو بلفظ آخر مما يدل على السماع أو ما رواه عنه شعبة ، أو ما كان فى الصحيحين أو أحدهما بالعنعنة لتلقى الأمة لهذين الكتابين بالقبول والتسليم بصحة جميع ما فيهما إلا نذرًا يسيرًا انتقده عليهما بعض أئمة النقد كالدارقطنى وغيره فهو

مستثنى لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول ، ولكن أجيب عن الطعن في أكثر الأحاديث المتقدمة وبعضها لا يتنهض الجواب عنه (انظر مقدمة ابن الصلاح والفصل الثامن من مقدمة الفتح ومقدمة النووى على شرح مسلم وغير ذلك) .

ومع أن ابن حجر ذكر في مقدمة الفتح في الفصل الثامن منها نحواً مما ذكرت بشأن أحاديث الصحيحين نقلاً عن ابن الصلاح وغيره وأقر ذلك فقد نقض بعضاً منه في الفصل التاسع من مقدمة الفتح ، وهذا مستفاد من قوله هناك : « وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخارى لما علم من شرطه ، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعننة فإن وجد التصريح بالسمع فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا » انتهى .

قلت : وهذا القول منه يدل على أنه يذهب إلى أن أحاديث من عُرف بالتدليس أو الإرسال من رجال البخارى إن كانت معننة في صحيحه لا تقبل أيضاً إلا إذا وقع التصريح بالسمع من طريق آخر ، وقوله وإن كان بشأن صحيح البخارى فهو منطبق على صحيح مسلم بالأولى كما هو معلوم عند أهل هذا الشأن .

وقوله هذا يدل من باب أولى على عدم قبول حديث من عُرف بالتدليس أو الإرسال إذا كان معنناً ولم يكن في أحد الصحيحين ، وعلى هذا فحيث إن حديث قتادة هذا لم يخرج أحد الشيخين في صحيحه فما دام لم يصرح بالسمع من حفصة في أى من الطرق التى وقفنا عليها فيكون إسناده فيه ضعف وبالتالي فهو قاصر عن مرتبة الحسن فضلاً عن الصحة .

وعلى هذا فتكون زيادة : « بعد الطهر » أو ما فى معناها فيها ضعف من هذا الطريق .

هذا وقد قال الحاكم بعد إخرجه لهذا الحديث من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن أم الهذيل عن أم عطية : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى وأقرهما الألبانى على ذلك فى تخريجه له فى الإرواء ١٩٩ بقوله : « وهو كما قالوا » قلت وهذا وهم منهم جميعاً لما يأتى :-

١ - أن حماد بن سلمة لم يحتج به البخارى وإنما استشهد به تعليقاً فقد قال ابن حجر فى الفصل التاسع من مقدمة الفتح بشأن حماد بن سلمة : «استشهد به البخارى تعليقاً ولم يخرج له احتجاجاً ولا مقروناً ولا متابعة إلا فى موضع واحد قال فيه : قال لنا أبو الوليد : حدثنا حماد بن سلمة فذكره ، وهو فى كتاب الرقاق وهذه الصيغة يستعملها البخارى فى الأحاديث الموقوفة وفى المرفوعة أيضاً إذا كان فى إسنادها من لم يحتج به عنده » .

قلت : ومن هذا يتضح أن البخارى لم يخرج لحماد إلا فى موضع واحد وبصيغة تدل على أنه لا يحتج به عنده (انظر أيضاً التهذيب) .

٢ - أن مسلماً احتج به ولكن ذكر ابن حجر فى مقدمة الفتح - الموضع السابق - عن الحاكم نفسه أن مسلماً لم يحتج به إلا فى حديثه عن ثابت عن أنس وأما باقى ما أخرج له فمتابعة وذكر أيضاً أن البيهقى زاد أن ما عدا حديث ثابت لم يبلغ عند مسلم اثنى عشر حديثاً ، وانظر التهذيب أيضاً لأن فيه تفصيلاً أكثر فى هذا الفرع .

ومن هذا يتبين أن مسلماً - على قول الحاكم نفسه - لم يحتج بحماد إلا فيما رواه عن ثابت عن أنس ، وهذا يدل على أنه لم يحتج به فيما رواه عن قتادة ولا عن غيره .

٣ - أن قتادة وإن كان قد احتج به البخارى ومسلم إلا أننا لا نعلم له رواية عن حفصة عند أى منهما ، بل ولا عند أحد من أصحاب هذه الكتب إلا أبا داود (انظر تحفة الإشراف ٥١٢/١٢)

٤ - أنه بافتراض أن البخارى ومسلماً قد احتجا بحماد بن سلمة مطلقاً - مع أن هذا الافتراض غير مسلم به كما سبق - فيكون هذا الإسناد ملفقاً من جماعة من رواة الشيخين ، ولا يلزم من كون الراوى قد أخرج له الشيخان فى صحيحيهما أن يكون الإسناد الذى فيه هذا الراوى على شرطهما إلا إذا كانا قد أخرجوا ولو حديثاً واحداً بمثل هذا الإسناد فى صحيحيهما .

ومما يؤيد ما ذكرنا أن السيوطى فى تدريب الراوى (١/١٢٩) نقل عن ابن حجر ما نصه : ووراء ذلك كله أن يروى إسناد ملفق من رجالهما كسماك عن عكرمة عن ابن عباس فسماك على شرط مسلم فقط وعكرمة انفرد به البخارى والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما .

وأدق من هذا أن يروى عن أناس ثقات ضَعُفُوا فى أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم فيجىء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه برجال كلهم فى الكتابين أو أحدهما فنسبته أنه على شرط من خرج له غلط كأن يقال فى هشيم والزهرى : كل من هشيم والزهرى أخرجاه فهو على شرطهما فيقال : بل ليس على شرط واحد منهما لأنهما أخرجاه لهشيم من غير حديث الزهرى ، فإنه ضعف فيه لأنه كان دخل إليه فأخذ منه عشرين

حديثاً فلقية صاحب له وهو راجع فسأله روايته وكان ثم ربح شديدة فذهبت بالأوراق من الرجل فصار هشيم يحدث بما علق منها فى ذهنه ولم يكن أتقن حفظها فوهم فى أشياء منها ضعف فى الزهرى بسببها .

وكذا همام ضعيف فى ابن جريح مع أن كلاً منهما أخرجاه له لكن لم يخرجاه له عن ابن جريح شيئاً ، فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب على شرطه ولو فى موضع واحد من كتابه .

وكذا قال ابن الصلاح فى شرح مسلم : « من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه فى صحيحه بأنه على شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ بل ذلك متوقف على النظر فى كيفية رواية مسلم عنه وعلى أى درجة اعتمد عليه » انتهى .

قلت : ومن أراد زيادة فى التفصيل فى هذا البحث فلينظر تدريب الراوى [١/١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١] وكذلك شروط الأئمة الخمسة للحازمى .

ومما سبق ذكره يتضح أن هذا الإسناد - أعنى : حماد بن سلمة عن قتادة عن حفصة - ليس على شرط الشيخين ولا على شرط واحد منهما، ويتضح أيضاً وهم من ذهب إلى أنه على شرطهما أو شرط أحدهما .

٥ - أن الإسناد ليس صحيحاً بل ولا حسناً لما سبق ذكره بشأن قتادة .

والألبانى نفسه قال فى تمام المنة (ص ٦١ الطبعة الثالثة) بشأن حديث قتادة عن عبد الله بن سرجس : « نهى رسول الله أن يبال فى الجحر . . . » ما نصه : الحديث ضعيف وتصحيح من صححه تساهل أو خطأ منهم فإن له علة

تمنع الحكم عليه بالصحة وهى عنعنة قتادة فإنه يدللس فقد أورده فى المدلسين الحافظ برهان الدين الحلبي فى «التبيين لأسماء المدلسين» وقال : « إنه مشهور بالتدليس » . وكذلك قال الحافظ ابن حجر فى طبقات المدلسين ، وزاد وصفه به النسائي وغيره وأورده فى المرتبة الثالثة وهى التى خصها كما قال فى المقدمة : « من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثه مطلقاً ومنهم من قبلهم » .

هذا يقال فيما لو ثبت سماع قتادة من ابن سرجس فى الجملة وقد أثبتته على بن المدينى ونفاه غيره « انتهى » .

ومما سبق يتضح أن موافقته للحاكم والذهبي على تصحيح إسناد هذا الحديث مع أنه عند الحاكم وغيره من طريق قتادة بالعننة يُعدّ وهماً منه .

وقد وقع له ذلك فى غير موضع من الإرواء حيث صحح أسانيد عدة أحاديث من رواية قتادة بالعننة تصريحاً باللفظ تارة وإقراراً منه على تصحيح غيره للإسناد تارة أخرى وسكوتاً منه على تصحيح غيره للإسناد تارة ثالثة فانظر على سبيل المثال الأحاديث رقم ١٦١ ، ١٩٦ ، ٢٧٣ فى الإرواء .

هذا وقد ورد الحديث أيضاً من طريق هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية بلفظ : « كنا لا نعد الكدرة والصفرة شيئاً » رواه الطبرانى فى الكبير (٦٤/٢٥) ، وهو من طريق زائدة بن قدامة عن هشام به ، ورواه ابن أبى شيبة أيضاً (٩٣/١) عن يحيى بن زكريا بن أبى زائدة عن هشام به ، ولفظه : « كنا لا نرى الترية شيئاً » قلت : الترية قُصد بها الصفرة والكدرة كما سيأتى .

وزائدة بن قدامة : ثقة ثبت صاحب سنة ، من رجال الشيخين وغيرهما ،  
ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة ثقة متقن فقيه من رجال الشيخين وغيرهما ،  
وهشام بن حسان ثقة ، يعد من أثبت الناس فى ابن سيرين وهو من رجال  
الشيخين وغيرهما ، وهو وإن كان فى روايته عن عطاء والحسن ضعف  
فليست هذه الرواية عن أحد منهما . فالإسناد صحيح .

ولكن اختلف على هشام فرواه زائدة ويحيى بن زكريا عنه بدون زيادة «بعد  
الطهر» لأن رواية يحيى بمعنى رواية زائدة .

ورواه عبد الوهاب - هو ابن عطاء الخفاف - عن هشام بلفظ : « كنا لا  
نرى الترية بعد الطهر شيئاً ، وهى الصفرة والكدره »

ووقعت روايته عند الدارقطنى [٢١٩/١] ومن هذا اللفظ يتضح أن المقصود  
بالترية : الصفرة والكدره ، فكأنها قالت : « كنا لا نرى الصفرة والكدره بعد  
الطهر شيئاً » .

وعلى هذا فيكون عبد الوهاب رواه عن هشام بزيادة لفظ : « بعد الطهر »  
وعبد الوهاب وإن كان من رجال مسلم إلا أنه متكلم فيه ولكن يؤخذ من  
مجموع ما قيل فيه أنه صدوق يخطئ أو صدوق ربما أخطأ ، وكان أيضاً يدلّس  
(انظر التهذيب والتقريب والميزان وطبقات المدلسين لابن حجر) ولكنه هنا  
صرح بالسماع من هشام إلا أن الحديث من رواية يحيى بن أبى طالب عنه  
ويحيى متكلم فيه أيضاً ويؤخذ مما قيل فيه أنه صدوق كثير الخطأ أو صدوق  
فيه لين [ انظر الميزان والثقات ٩٢٧٠ وتاريخ بغداد (١٤/ ٢٢٠-٢٢١) ولسان  
الميزان (٦/ ٢٦٢-٢٦٣) ] .

ومما سبق يتضح أن هذه الزيادة من هذا الطريق بعد زيادة منكورة أو غير

الأقل شاذة . وأيضاً فقد اختلف على يحيى بن أبى طالب فى إسناد الحديث وفى لفظه فرواه عثمان بن أحمد الدقاق عنه عن عبد الوهاب عن هشام عن حفصة بهذه الزيادة ، وروايته عند الدارقطنى وهى هذه الرواية .

ورواه الحسن بن يعقوب العدل عنه عن عبد الوهاب عن هشام عن ابن سيرين بلفظ الجماعة السابقين عن أيوب أى بدون الزيادة وروايته عند الحاكم (١٧٤/١) .

وعثمان بن أحمد الدقاق هو عمرو الدقاق المعروف بابن السماك له ترجمة فى تاريخ بغداد (١١/٣٠٢-٣٠٣) والميزان (٣/٣١) ولسان الميزان (٤/١٣١-١٣٢) ويؤخذ مما قيل فيه أنه ثقة ، وقد انتقد ابن حجر فى اللسان الذهبى فى إيرادهِ للدقاق هذا فى الميزان فكان مما قال : « وإنى لكثير التألم من ذكره لهذا الرجل فى هذا الكتاب بغير مستند ولا سلف » انتهى .

وأما الحسن بن يعقوب العدل فلم أقف على ترجمته وهو شيخ الحاكم فى هذا الحديث وقد ذكره الذهبى ضمن شيوخ الحاكم أثناء ترجمته للحاكم فى تذكرة الحفاظ ، وسواء كان الحسن ثقة أو غير ذلك فإن المحفوظ فى هذا الإسناد عن هشام أنه عن حفصة كما رواه زائدة ويحيى بن زكريا وأما روايته عن ابن سيرين فهى وهم والظاهر أنه من عبد الوهاب أو من يحيى بن أبى طالب أو من كليهما لما تقدم عنهما .

ومما يدل على ذلك أنهما أو أحدهما اضطرب فى لفظه أيضاً فرواه من طريق هشام عن ابن سيرين بدون الزيادة ورواه من طريق هشام عن حفصة بها . وكذلك فإنهما أو أحدهما اضطرب فى إسنادهِ فرواه تارة عن هشام عن حفصة وتارة أخرى عنه عن ابن سيرين .

أولعل الوهم فى روايته عن هشام عن ابن سيرين كان ممن دون يحيى بن أبى طالب أى من الحسن بن يعقوب إذا ثبت أنه لا يحتج به .

ومما سبق يتضح أن المحفوظ فى طريق هشام أنه عن حفصة لا عن ابن سيرين ، ويتضح أيضاً أن المحفوظ فى لفظه عن هشام هو لفظ الجماعة السابقين عن أيوب عن ابن سيرين أى بدون الزيادة .

وحيث إن قتادة روى الحديث عن حفصة بهذه الزيادة كما سبق فيكون قد اختلف على حفصة فى هذه الزيادة فرواها عنها قتادة وفى إسناد روايته ضعف كما سبق ، ولم يروها عنها هشام على ما سبق ترجيحه من أن هذا هو المحفوظ .

وحيث إن أيوب روى الحديث عن حفصة أيضاً بدون هذه الزيادة على ما سبق ترجيحه من أنه سمع الحديث من ابن سيرين ومنها أيضاً ، وحيث إن الطريق إليه صحيح كما سبق وحيث إنه ثقة ثبت حجة فقيه فتكون متابعته لهشام على هذه الرواية عن حفصة مرجحاً قوياً لروايته على رواية قتادة عنها ويطرح بذلك أن هذه الزيادة عن حفصة غير محفوظة أيضاً لأنها إما منكرة وإما شاذة على الأقل .

وإذا افترضنا أن الراجح فى طريق أيوب أنه عن ابن سيرين وأن روايته عن حفصة غير محفوظة - مع أن هذا الاحتمال بعيد لما سبق - فإن رواية هشام أيضاً تكون هى المحفوظة لأن رواية قتادة فيها ضعف كما سبق تفصيله ، فلا يقال فى تلك الحالة إنها زيادة من ثقة فتكون مقبولة .

وحيث إننا رجحنا سابقاً أن المحفوظ فى رواية أيوب عن ابن سيرين هو لفظ الجماعة عنه أى بدون الزيادة فيكون المحفوظ فى لفظ كل من ابن سيرين

وحفصة عن أم عطية هو اللفظ بدون الزيادة وأما الزيادة فهي غير محفوظة لأنها شاذة من طريق ابن سيرين ومنكرة أو شاذة من طريق حفصة .  
وعما سبق تفصيله يتضح أن الحديث صحيح بدون هذه الزيادة وأما هي فغير صحيحة .

ومن هذا التفصيل يتبين وهم الحاكم في تصحيحه لهذا الحديث بهذه الزيادة وهم الذهبي في موافقته على ذلك وكذلك وهم النووي في المجموع في تصحيحه للحديث بها وكذلك مدى قصور تخريجه للحديث دون تعرض للاختلاف الواقع في رواية هذه الزيادة حيث قال في تخريجه (٢/٣٩٩ - ٤٠٠) ما نصه : « حديث أم عطية صحيح رواه البخاري والدارمي وأبو داود والنسائي وغيرهم وهذا المذكور في المذهب هو لفظ رواية الدارمي - قلت يعنى لفظ : كنا لا نعتد بالصفرة والكدرة بعد الغسل شيئاً - وفي رواية البخاري كنا لا نعتد بالصفرة والكدرة شيئاً وفي رواية أبي داود : كنا لا نعتد بالصفرة والكدرة بعد الطهر شيئاً » وإسنادها إسناد صحيح على شرط البخاري " انتهى .

قلت : واعتباره أن إسناد رواية أبي داود هذه صحيح وعلى شرط البخاري أيضاً وهم منه لأنها من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن حفصة وقد تقدم الكلام عن هذا الإسناد ، وتقدم أيضاً أنه ليس على شرط البخاري بل ولا على شرط مسلم . وإن كان يقصد بقوله السابق رواية أبي داود الثانية - أى التى عن مسدد - فلم يسق أبو داود لفظها ولكنه أحال على اللفظ السابق لها كما سبق ، وإذا افترضنا أن النووي وقف على نسخة فيها التصريح باللفظ فإن إسنادها على شرط الشيخين ولكن الزيادة فيها غير محفوظة كما سبق تفصيله .

ويتضح مما سبق تفصيله أيضاً قصور تخريج الألبانى لهذا الحديث فى الإرواء (١٩٩) حيث خرجته تخريجاً لا يروى الغليل وجزم بصحته مع هذه الزيادة مع أنه لم يتعرض أصلاً لذكر الاختلاف على الرواة أو حتى على بعضهم فى ذكرها ، وكذلك يتضح وهمه فى تصحيحه لهذا الحديث بهذه الزيادة ، وسأسوق نص تخريجه فى الإرواء بحروفه لكى يتأكد مما ذكرنا .

بعد أن ساق الألبانى اللفظ الوارد فى منار السبيل وهو : « كنا لا نعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئاً » قال : « صحيح : رواه أبو داود (٣٠٧) والدارمى (٢١٥/١) وابن ماجه (٦٤٧/٢١٢/١) والحاكم (١٧٤/١) والبيهقى (٣٣٧/١) من طرق عن أم الهذيل حفصة بنت سيرين عن أم عطية به وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين " ووافقه الذهبى ، وهو كما قال .

وليس عند ابن ماجه قوله : « بعد الطهر » وهو رواية للحاكم والبيهقى ، وقد أخرجه كذلك البخارى (٣٦١/١ فتح) والنسائى (٦٦/١) والدارمى (٢١٤/١) وكذا أبو داود وابن ماجه من طريق محمد بن سيرين عن أم عطية « انتهى .

قلت : وبالإضافة إلى ما سبق ذكره بشأن هذا التخريج فقد وقع له فيه وهم آخر وهو : أن قوله : من طرق عن أم الهذيل حفصة بنت سيرين عن أم عطية به يدل على أن الجماعة الذين عزا الحديث إليهم قد أخرجوه من أكثر من طريقين لأن لفظ « طرق » جمع وهو ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين كما هو مقرر لغة وأصولاً على قول الجمهور ، والصواب أنهم جميعاً إلا ابن ماجه لم يرووا الحديث إلا من طرق عن حماد بن سلمة عن قتادة عن

حفصة ، وأما ابن ماجه فقد رواه من طريق أيوب عن حفصة ، انظر ما سبق تفصيله .

فيتبين من هذا أنهم أخرجوه من طريقين فقط عن حفصة وليس من طرق كما قال الألبانى .

هذا ومما يؤيد أن الألبانى وهم فى تصحيحه للحديث بهذه الزيادة أنه هو نفسه قال فى الإرواء (١٣٦) بشأن زيادة لفظ «الحیضة» الوارد فى حديث أم سلمة : « قلت يا رسول الله إنى امرأة أشد ضفر رأسى فأنقضه للحيضة والجنابة » - وقد زادها عبد الرزاق فى روايته عن الثورى عن أيوب بن موسى - قال الألبانى : ومن ذلك يتبين أن ذكر الحيضة فى الحديث شاذ لا يثبت لتفرد عبد الرزاق بها عن الثورى خلافاً ليزيد بن هارون عنه ، ولا بن عيينة وروح ابن القاسم عن أيوب بن موسى فإنهم لم يذكروها كما رأيت " انتهى .

قلت : فإذا كان قد رجح أن لفظ الحيضة شاذ فى هذا الحديث لما ذكره مع أن عبد الرزاق ثقة حافظ مشهور مصنف إلا أنه عمى فى آخر عمره فتغير وكان فيه تشيع .

وبالإضافة إلى هذا فإن الحديث بهذه الزيادة رواه مسلم وهو من طريق عبد الرزاق عن الثورى وقد سبق أن أحاديث الصحيحين تلقتهما الأمة بالقبول إلا نذراً يسيراً انتقده عليهما الدارقطنى وغيره وهذا الحديث لم يورده الدارقطنى فى كتابه التتبع ضمن ما انتقده على مسلم فظهر بهذا أن الدارقطنى كان يرى أن هذه الزيادة محفوظة أيضاً أى أنها ليست شاذة .

وبالإضافة إلى هذا فإننا لا نعلم أحداً من أئمة النقد الذين انتقدوا بعض أحاديث الصحيحين انتقد هذا الحديث بهذه الزيادة على مسلم .

فإذا كان الألبانى ذهب إلى شذوذ هذه الزيادة رغم هذه المؤيدات لعدم شذوذها فكان ينبغي أن يذهب إلى شذوذ زيادة بعد الطهر ونحوها الواردة فى حديث أم عطية من باب أولى وذلك لأن الاختلاف الواقع فيها أكثر من الاختلاف الواقع فى زيادة : «الحیضة» فى حديث أم سلمة - انظر ما سبق تفصيله - ولأن هذه الزيادة فى حديث أم عطية لم يروها أحد من الشيخين بخلاف زيادة : «الحیضة» فهى فى مسلم كما سبق ، ولأن زيادة « الحیضة » ليست مخالفة أصلاً لرواية الآخرين بخلاف زيادة : « بعد الطهر » ففيها بعض المخالفة لرواية الآخرين .

ونظراً لأننا لسنا بصدد تحقيق القول فى زيادة الحیضة من حيث كونها محفوظة أو شاذة فنكتفى فى هذا الموضع بأن نشير إلى أنه وإن كان هناك ما يؤيد كونها محفوظة فإن هناك أيضاً ما يؤيد شذوذها والتفصيل فى هذا له موضع آخر .

هذا ومما يؤيد أن الألبانى وهم فى تصحيحه لهذه الزيادة أنه هو نفسه فى الإرواء (٣٢٦) فى تخريجه لحديث ابن مسعود أن النبى ﷺ كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله « قال بشأن لفظ : «وبركاته» - أى فى السلام عن اليمين واليسار فى هذا الحديث والتي نقل عن الصنعانى فى سبل السلام أنه قرأها فى نسخة مقروءة من ابن ماجه - ما نصه : « وهو فى ابن ماجه برقم ٩١٤ من طريق أبى إسحاق عن أبى الأحوص عن ابن مسعود كما تقدم فى صدر هذا التخریج فإن ثبتت هذه الزيادة فى ابن ماجه فهى شاذة عندى لأنها لم ترد فى شئ من الطرق التى سبق الإشارة إليها عن أبى إسحاق » انتهى .

قلت : يقصد أن راوى الحديث عن أبى إسحاق عند ابن ماجة يكون قد تفرد بهذه الزيادة من بين أصحاب أبى إسحاق الذين رووا عنه هذا الحديث حيث لم يذكروها ولهذا ذهب إلى شذوذها .

وانظر أيضاً زيادة : « وليقطعهما » الواردة في حديث ابن عباس مرفوعاً والمذكور في الإرواء برقم ( ١٠١٣ ) ، وكذلك زيادة : « نسيئة » الواردة في حديث سعد مرفوعاً ؛ والمذكور في الإرواء برقم ( ١٣٥٢ ) حيث ذهب الألباني إلى شذوذ كل منهما .

ثم نعود إلى حديث أم عطية فنقول : ويتضح مما سبق تفصيله أيضاً مدى القصور في تخريج ابن حجر لهذه الزيادة في الفتح حديث رقم ٣٢٦ وعدم الكلام عليها بشئ أصلاً حيث قال ما نصه :

« قوله : « شيئاً » أى من الحيض ، ولأبى داود من طريق قتادة عن حفصة عن أم عطية كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً » وهو موافق لما ترجم به البخارى والله أعلم . »

ويتضح كذلك مدى القصور في تخريج هذه الزيادة والكلام عليها في تلخيص الحبير (١/ ١٧١) حيث قال ابن حجر ما نصه :

حديث أم عطية وكانت ممن بايع النبي ﷺ : « كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئاً » البخارى بهذا من حديثها ، زاد أبو داود والحاكم فيه : « بعد الطهر شيئاً » ورواه الإسماعيلي في مستخرجه بلفظ : « كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئاً يعنى في الحيض » والدارمى : « بعد الغسل »

**تنبيه :** وقع فى النهاية والوسيط زيادة فى هذا : « وراء العادة » وهى زيادة باطلة « انتهى كل ما قاله صاحب التلخيص .

\*\*\*

## الحديث الثاني

عن فاطمة بنت أبي حبيش مرفوعاً : « إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف فإذا كان كذلك فأمسكى عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فإنما هو عرق »

الأشبه بالضواب أن إسناده ليس حسناً ولا صحيحاً ، وأن لفظه شاذ فهو غير محفوظ ، وإليك تفصيل القول فيه :-

هذا الحديث رواه أبو داود (٢٨٦) والنسائي (١٢٣/١ ، ١٨٥) والدارقطني (٢٠٦-٢٠٧، ٢٠٧) وابن حبان (١٣٤٥) والطحاوي في المشكل (٣٠٦/٣) والحاكم (١٧٤/١) والبيهقي (٣٢٥/١) ورواه أيضاً (٣٢٥/١-٣٢٦) من طريق أبي داود ، وابن حزم في المحلى (١٦٣/٢ - ١٦٤) .

رووه من طرق عن ابن أبي عدى عن محمد بن عمرو عن ابن شهاب عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض ، فقال لها النبي ﷺ : فذكره .

فرواه أبو داود والنسائي عن محمد بن المثنى عن ابن أبي عدى به وكذلك رواه ابن حبان من طريق ابن المثنى عنه ، وكذلك الحاكم والطحاوي .  
ورواه الدارقطني من طريق ابن المثنى وخلف بن سالم عن ابن أبي عدى .  
ورواة البيهقي وابن حزم من طريق أحمد بن حنبل عن ابن أبي عدى .  
ورواه البيهقي أيضاً من طريق ابن المثنى عنه .

وقد ذكر ابن المثنى أن ابن أبى عدى حدثهم بهذا إملاءً من كتابه ثم حدثهم بعد حفظاً قال : ثنا محمد بن عمرو عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن فاطمة بنت أبى حبيش كانت تستحاض قالت فقال رسول الله ﷺ فذكره .

ذكر هذا عنه - أى عن ابن المثنى - أبو داود والنسائى وابن مبشر، ووقعت هذه الرواية عند أبى داود (٣٠٤٠) وعند النسائى (١٢٣/١ ، ١٨٥) والدارقطنى (٢٠٧/١) والطحاوى (٣٠٦/٣) ، وكذلك عند أبى داود (٢٨٦) ولم يسق لفظها ولكنه أحال على اللفظ السابق عن فاطمة فقال: «فذكر معناه» وهذا يدل على أن ابن أبى عدى روى الحديث من كتابه فجعله من طريق عروة عن فاطمة أى من مسند فاطمة ، ورواه من حفظه من طريق عروة عن عائشة أن فاطمة أى جعله من مسند عائشة .

وابن أبى عدى هو محمد بن إبراهيم بن أبى عدى وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ، فحيث إنه رواه عن عائشة تارة وعن فاطمة تارة أخرى فيحمل هذا على أنه سمعه من محمد بن عمرو بالوجهين ولا يحمل هذا على أنه اضطرب فى إسناده .

ولكن قال البيهقى بعد روايته لهذا الحديث من طريق عبد الله بن أحمد عن أبيه عن ابن أبى عدى : « قال عبد الله سمعت أبى يقول : كان ابن أبى عدى حدثنا به عن عائشة ثم تركه » .

فهذا يفيد أنه هو الذى اضطرب فى إسناده وأن قوله : «عن عائشة» وهم منه وأن المحفوظ فيه أنه عن عروة عن فاطمة .

ومما يؤيد أنه وهم فى جعله عن عائشة ما ذكره ابن المثنى أنه حدث بهذا من حفظه وأما الرواية الأخرى فمن كتابه ، وبالتالي فهى أولى أن تكون

محفوظة لأن الكتاب أضبط وأحفظ كما هو معلوم .

ومما يؤيد أن هذه الرواية هي المحفوظة أنه لم ينفرد ابن المشي - وهو ثقة ثبت - بروايته هذه عن ابن أبي عدى بل تابعه على ذلك أحمد بن حنبل وهو ثقة حافظ إمام حجة فقيه قدوة ، وخلف بن سالم المخزومي وهو ثقة حافظ .

ثم تنتقل إلى الكلام عن بقية رجال الإسناد فنقول :-

- محمد بن عمرو هو ابن علقمة الليثي وهو متكلم فيه بما يجعل حديثه قريباً من الحسن على الأقل ، ومما يؤيد هذا أن ابن حجر قال فيه في التقريب : « صدوق له أوهام » وانظر ترجمته في التهذيب وغيره .

- ابن شهاب هو محمد بن مسلم الزهري وهو فقيه حافظ متقن جليل وهو وإن كان أورده ابن حجر في المرتبة الثالثة في كتابه طبقات المدلسين - وقد سبق تعريفها - فقد خالفه الذهبي فقال في الزهري : « كان يدلّس في النادر » انتهى (انظر الميزان) ، وخالفه أيضاً العلاني حيث ذكره في المرتبة الثانية منهم (انظر جامع التحصيل ص ١١٣ الباب الرابع) ، فعلى ما قاله الذهبي والعلاني يكون تدليس الزهري محتملاً ولو لم يصرح بالتحديث ، والظاهر أن هذا هو الذي ينبغي اعتماده بشأنه وذلك لأن ابن حجر اضطرب في هذا فمع أنه أورد الزهري في المرتبة الثالثة كما سبق فلم يذكره بتدليس أصلاً عندما ترجم له في التقريب ، واضطرب أكثر فلم يورده في الفصل التاسع من مقدمة الفتح ضمن الرواة الذين طعن فيهم من رجال البخاري في صحيحه مع أنه يكون على شرطه على حسب ما ذكره في طبقات المدلسين .

- عروة هو ابن الزبير بن العوام ، وهو ثقة فقيه مشهور من رجال الشيخين وغيرهما .

- وفاطمة بنت أبي حبيش صحابية وسماع عروة منها محتمل .

ومما يؤيد ذلك أن الحديث رواه أبو داود (٢٨٠) والنسائي (١/١٢١) ،  
 (١٨٣ - ١٨٤) وابن ماجه (٦٢٠) والبيهقي (١/٣٣١ ، ٣٣٢) وابن حزم  
 (٢/١٦٣) وأحمد (٦/٤٢٠ ، ٤٦٣ - ٤٦٤) من طرق عن الليث بن سعد  
 عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله عن المنذر بن المغيرة عن عروة  
 ابن الزبير أن فاطمة بنت أبي حبيش حدثته أنها سألت رسول الله ﷺ  
 فشكت إليه الدم فقال لها رسول الله ﷺ : «إنما ذلك عرق فانظري إذا أتى  
 قرؤك فلا تصلى فإذا مر قرؤك فتطهري ثم صلي ما بين القرء إلى القرء »

وهذا إسناد رواه ثقات إلا المنذر بن المغيرة فهو في عداد المجاهيل لأننا لا نعلم  
 أحداً روى عنه إلا بكير بن عبد الله، وزيادة على ذلك فقد قال فيه أبو حاتم:  
 مجهول ليس بمشهور »

قلت : وهو وإن كان ذكره ابن حبان في الثقات فهذا لا يقويه لما عُلِمَ عن  
 ابن حبان من توثيقه للمجاهيل على قاعدته وقد أورد في الثقات عدداً من  
 الرواة صرح هو نفسه بأنه لا يعرفهم .

وقال ابن حجر في المنذر هذا في التقريب : « مقبول » أى حيث يتابع وإلا  
 فلين والأشبه بالصواب أنه أدنى مرتبة من هذا لأن ابن حجر اضطرب نهجه  
 فى حكمه على الراوى بلفظ : « مقبول » اضطراباً يجعل النفس لا تطمئن إلى  
 اعتماده فيه ، وقد فصلت فى هذا فى كتاب « إمعان النظر فى تقريب الحافظ  
 ابن حجر » فمن شاء الثبت من هذا فليرجع إليه .

وعلى هذا فالأقرب إلى الصواب أن يقال فيه : « مجهول » على حسب ما  
 هو مقرر فى علم المصطلح ، ويمكن أن يقال : لعل ابن حجر قال فيه :

«مقبول» اعتباراً بأن النسائي - مع تعنته في الرجال - روى له في سننه فكان هذا مقبولاً له . ومع اعتبار ترجيح قول ابن حجر فيه فإنه يكون ضعيفاً أيضاً ما لم يتابع ، وأيضاً فإن يزيد بن أبي حبيب مع أنه ثقة فقد كان يرسل ولكنه لم يذكر فيمن أرسل عنهم بكير بن عبد الله فانتفت شبهة عدم سماعه منه فتكون علة هذا الإسناد منحصرة في المنذر .

ومن هذا التفصيل يتبين أن هذا الإسناد لا يقوى على إثبات سماع عروة من فاطمة ، وأما حديث محمد بن عمرو السابق فليس فيه تصريح عروة بسماعه منها ، ولكن روى سهيل بن أبي صالح حديث فاطمة بنت أبي حبيش عن الزهري عن عروة قال : « حدثني فاطمة بنت أبي حبيش أنها أمرت أسماء أو أسماء حدثني أنها أمرتها فاطمة بنت أبي حبيش أن تسأل رسول الله ﷺ فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد ثم تغتسل »

هكذا رواه عنه جرير بن عبد الحميد أي على الشك ، ووقعت روايته عند أبي داود (٢٨١) والبيهقي (٣٣١/١) . ورواه خالد بن عبد الله الطحان عن سهيل عن الزهري عن عروة عن أسماء بنت عميس قالت : قلت : يا رسول الله إن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت منذ كذا وكذا فلم تصل فقال رسول الله ﷺ : « هذا من الشيطان لتجلس في مكن فإذا رأيت صفرة فوق الماء فلتغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً وتغتسل للفجر غسلاً واحداً وتتوضأ فيما بين ذلك »

وهذه الرواية عند أبي داود (٢٩٦) والطحاوي في شرح المعاني (١٠٠/١) - (١٠١) وغيرهما كما سيأتي .

ومن هذا يتضح أنه يختلف على سهيل في إسناد الحديث وكذلك في متنه

فرواه عنه جرير على الشك فيمن حدث عروة هل هي أسماء أم فاطمة ورواه عنه خالد عن أسماء بدون شك ، والظاهر أن هذا الاضطراب كان من سهيل ابن أبي صالح لأنه وإن كان قد روى له مسلم إلا أنه متكلم فيه ولكن بما لا ينزل بحديثه عن مرتبة الحسن وهو أيضاً ساء حفظه في آخر عمره ولذا قال فيه ابن حجر في التقریب : « صدوق تغير حفظه بآخره »

وأما جرير بن عبد الحميد فهو ثقة صحيح الكتاب ، وقيل : « كان في آخر عمره يهم من حفظه » ، وهو من رجال الشيخين وغيرهما ، وخالد الطحان ثقة من رجال الشيخين وغيرهما .

والظاهر أيضاً أن جرير بن عبد الحميد كان قد سمع من سهيل بآخره لأن مولده كان سنة سبع عشرة ومائة وكان موت سهيل سنة ثمان وثلاثين ومائة ولعل خالدًا أيضاً سمع منه بآخره لأن مولده كان سنة عشر ومائة .

وسواء كانا قد سمعا منه قبل تغيره أو بعده فإن الرواية التي بالشك يمكن أن تُرد إلى التي لا شك فيها فيكون المحفوظ في هذا الطريق أنه عن أسماء لا عن فاطمة ، هذا بالإضافة إلى أن خالدًا أثبت من جرير بن عبد الحميد لما سبق ذكره في ترجمة كل منهما (انظر أيضاً التهذيب وغيره) فتترجح روايته على رواية جرير عند المخالفة ، ولا سيما وقد تابعه على روايته هذه عن سهيل على بن عاصم كما سيأتي .

ومن هذا التفصيل يتضح أن المنذر بن المغيرة هو المتفرد بالتصريح بسماع عروة من فاطمة بنت أبي حبيش وحيث إنه قد تقدم ما فيه فلا يصلح للاحتجاج به على إثبات هذا .

ومما يؤيد أن عروة لم يسمع الحديث من فاطمة أن هشام بن عروة روى

الحديث فى قصة استحاضة فاطمة عن أبيه عروة عن عائشة قالت : « جاءت فاطمة بنت أبى حبيش إلى النبى ﷺ فقالت : يا رسول الله إني امرأة استحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ ... » الحديث

وقد رواه عنه جماعة كثيرة منهم ثقات حفاظ فضلاً عن غيرهم ووقعت روايتهم عند أصحاب الكتب الستة بالإضافة إلى غيرهم ، كما سيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى .

وهشام بن عروة ثقة فقيه إلا أنه ربما دلس ولكن فى الصحيحين من روايته عن أبيه عن عائشة أحاديث كثيرة جداً ( انظر الصحيحين وتحفة الأشراف ١٢ / من ص ١٢١ إلى ص ٢٢٥ ) ، وأيضاً فقد أورده ابن حجر فى المرتبة الأولى من كتابه طبقات المدلسين ، وهذه المرتبة تشمل من لم يوصف بالتدليس إلا نادراً كما ذكره فى مقدمة كتابه ، فعلى هذا يكون تدليسه محتملاً فلا يرد حديثه ، ولو لم يصرح بالتحديث .

ومما سبق يتضح أن هشاماً أضببط وأحفظ بكثير من المنذر بن المغيرة ، فتترجح روايته على روايته عند المخالفة .

هذا ومما ينبغى ذكره أيضاً أنه قد روى النسائي (١/١١٦-١١٧ ، ١٨١) حديث هشام بن عروة عن فاطمة بنت قيس من بنى أسد قریش « أنها أتت النبى ﷺ فذكرت أنها تستحاض ... » الحديث ، رواه عن عمران بن يزيد عن إسماعيل بن عبد الله العدوى عن الأوزاعى عن يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن عروة عن فاطمة .

وفاطمة بنت قيس هى بنت أبى حبيش (انظر التهذيب والتقريب والإصابة وغيرها) وهذه الرواية وهم واضح ولا أظن أحداً يخالف فى ذلك لأنه وإن

كان الأوزاعى ثقة فقيهاً جليلاً من رجال الشيخين وغيرهما إلا أنه خالفه أحمد ابن حنبل وعمرو بن على ومحمد بن بشار ويعقوب بن إبراهيم فرووه عن يحيى بن سعيد عن هشام عن عروة عن عائشة ، وهؤلاء فى مجموعهم أضبط وأحفظ بكثير من الأوزاعى لأن فيهم أحمد وهو ثقة حافظ إمام حجة فقيه فهو بمفرده أضبط وأحفظ من الأوزاعى فكيف إذا تابعه على روايته من تقدم ذكرهم وكلهم ثقات أيضاً .

هذا بالإضافة إلى أنه رواه جماعة كثيرون عن هشام عن عروة عن عائشة وهؤلاء منهم : مالك بن أنس ، ووكيع ، وعبد الله بن غدير ، وأبو أسامة ، وابن عينية ، ومعمرو بن راشد ، وعبد بن سليمان ، وإسحاق بن إبراهيم ، وخالد بن الحارث ، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحى ، والليث بن سعد ، وأيوب السختياني ، وابن أبى الزناد ، وزهير بن معاوية ، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي ، وجريير بن عبد الحميد ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، والثورى ، وابن جريح ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، وأبو عوانة ، وابن عجلان ، وأبو معاوية ، ومحمد بن كناسة ، ومحاضر بن المورع ، وشعبة بن الحجاج ، وزائدة بن قدامة ، والحجاج بن أرطاة ، ويحيى ابن سعيد الأنصارى ، وعبد العزيز بن أبى حازم ، ومسلمة بن قعنب .

ومما سبق يتضح أن الرواية السابقة خطأ واضح وهو إما من الأوزاعى أو من دونه والأشبه أنه من عمران بن يزيد شيخ النسائى فى هذا الحديث لأنه صدوق وأما إسماعيل العدوى فهو ثقة .

هذا وقد خالف الجماعة السابقين كلهم أبو حمزة السكرى فروى الحديث عن هشام عن عروة أن فاطمة بنت أبى حبيش قالت : يا رسول الله ...

فذكرت الحديث .

أى أنه لم يذكر عائشة فى إسناده ، وهذه الرواية عند البيهقى (٣٤٤/١) وهى من طريق عبد الله بن عثمان عن أبى حمزة .

وأبو حمزة هو محمد بن ميمون المروزى وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما إلا أن النسائى ذكر أنه ذهب بصره فى آخر عمره وذكر أنه من كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد .

وعبد الله بن عثمان هو ابن جبلة الملقب «عبدان» وهو ثقة حافظ من رجال الشيخين وغيرهما ، وهو من قدماء أصحاب أبى حمزة [الفصل التاسع من مقدمة الفتح] ، فيكون حديث من أخذ عنه قبل أن يذهب بصره صحيحاً .

إلا أن هذه الرواية - أى بعدم ذكر عائشة فى الإسناد - تعد وهما وذلك لأنه اختلف على أبى حمزة أيضاً فرواه عنه عبدان كما سبق ورواه عنه على ابن الحسن بن شقيق كراوية الجماعة أى عن عروة عن عائشة .

وعلى بن الحسن ثقة حافظ أيضاً والظاهر أنه أخذ عن أبى حمزة قبل أن يذهب بصره لأنه ولد قبل عبدان بثلاث سنوات تقريباً .

هذا بالإضافة إلى أن الجماعة السابقين قد خالفوا أبا حمزة فرووه عن هشام عن عروة عن عائشة كما سبق فمخالفة أبى حمزة لكل هؤلاء لا تُحتمل.

وبالإضافة إلى ما سبق فبافتراض عدم شذوذ رواية أبى حمزة ، وكذلك رواية الأوزاعى عن يحيى القطان - مع أن هذا الافتراض بعيد أصلاً - فإنه ليس فى أى منهما التصريح بسماع عروة الحديث من فاطمة .

ومما يؤيد عدم سماعه منها أن البيهقي قال فى شأن رواية أبى حمزة السابقة: « ورواه أبو حمزة السكرى عن هشام ، إلا أنه أرسل الحديث ولم يذكر عائشة »

ومما يؤيد عدم سماعه منها أيضاً قول ابن عبد البر فى الاستيعاب فى ترجمة فاطمة (١٨٩٢/٤) : « هى التى استحيضت فشكت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها : إنما ذلك عرق وليس بالحیضة » الحديث ، روى عنها عروة بن الزبير وسمع منها حديثها فى الاستحاضة فيما روى الليث عن يزيد بن أبى حبيب عن بكير بن الأشج عن المنذر بن المغيرة عن عروة بن الزبير أن فاطمة بنت أبى حبيش حدثته ، ورواه مالك وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن فاطمة بنت أبى حبيش وهو الصواب « انتهى .

قلت : وهذا القول صريح فى أنها ليس لها ذكر إلا فى هذا الحديث وبه عرفت أنها من الصحابة وأن المنذر هو المتفرد بالتصريح بسماع عروة منها وحيث إنه لا يحتج بما تفرد به كما سبق فلا يثبت سماعه منها بمثل هذا ، ولا سيما وقد خولف فى ذلك ممن هو أضبط وأحفظ منه .

ومما يؤيد ما سبق قول ابن حجر فى الإصابة فى ترجمة فاطمة (٦٢/٨) : « ثبت ذكرها فى الصحيحين من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبى حبيش إلى النبى ﷺ فقالت يا رسول الله إني امرأة استحاض فلا أطهر أفادع الصلاة ؟ قال : « لا إنما ذلك عرق وليست الحيضة.... » الحديث .

ورواه المنذر بن المغيرة عن عروة أن فاطمة بنت أبى حبيش ، وفى لفظ : «عن فاطمة» ، وفى لفظ : «حدثنى فاطمة» ، حيث أخرجه أبو داود

والنسائي و الأول هو المشهور » انتهى

هذا وما يؤيد أن الحديث فى قصة استحاضة فاطمة إنما هو عن عروة عن عائشة لا عن فاطمة أن له طريقاً أخرى عن عروة عن عائشة فقد رواه أبو داود (٢٩٨) وابن ماجه (٦٢٤) والطحاوى فى شرح المعانى (١٠٢/١) والدارقطنى (٢١١/١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤) ، والبيهقى (٣٤٤/١ ، ٣٤٥) وأحمد (٤٢/٦ ، ١٣٧ ، ٢٠٤ ، ٢٦٢) وابن أبى شيبه (١٢٥/١ ، ١٢٦) وأبو يعلى (٤٧٩٩) من طرق عن الأعمش عن حبيب بن أبى ثابت عن عروة عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبى حبيش إلى النبى ﷺ فقالت : يا رسول الله إنى امرأة استحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : « لا إنما ذلك عرق وليس بالحیضة ، اجتنبى الصلاة أيام حیضك ثم اغتسلی وتوضئى لكل صلاة » .

ووقع عندهم إلا أبا داود زيادة : « وإن قطر الدم على الحصير » ووقع الحديث عند أبى يعلى مختصراً ، ووقع عند ابن ماجه والدارقطنى التصريح بأن عروة هو ابن الزبير ، وهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين وغيرهما ، وحبيب بن أبى ثابت مع أنه عاصر عروة بن الزبير حيث توفى سنة تسعة عشرة ومائة عن أكثر من سبعين عاماً وتوفى عروة سنة أربع وتسعين على الصحيح إلا أنه قد ذهب غير واحد من الأئمة إلى أنه لم يسمع من عروة ابن الزبير ومن هؤلاء: ابن معين وسفيان الثورى والبخارى وعلى بن المدنى وأحمد بن حنبل [انظر لهذا جامع التحصيل ص ١٥٩ من الباب السادس وسنن الترمذى (١٣٥/١ ، ٥١٨/٥) وسنن الدارقطنى (٢١٣/١) وسنن البيهقى (١٢٦/١ ، ٣٤٥) ، والمراسيل لابن أبى حاتم والتهذيب] بل إن

صاحب التهذيب قال : وقال ابن أبى حاتم فى كتاب المراسيل عن أبيه : « أهل الحديث اتفقوا على ذلك - يعنى على عدم سماعه منه - قال : واتفاقهم على شئ يكون حجة » انتهى ، قلت : ولم تقف على هذا القول فى كتاب المراسيل فى ترجمة حبيب فالله أعلم .

ولا يعكر على دعوى الاتفاق التى حكاه أبو حاتم ما قاله أبو داود فى سننه عقب حديث رقم ١٨٠ : « وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً » ؛ لأن هذا القول ليس صريحاً فى أن أبا داود يثبت سماع حبيب من عروة لأنه ربما كان الحديث الذى يقصده صحيحاً عنده لشواهد أو لطرق أخرى أو متابعة ولم يصححه لصحة إسناده عنده .

ولعله قصد بهذا الذى رواه حمزة عن حبيب ما رواه الترمذى (٥١١/٥) حديث رقم (٣٤٨٠) عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقول : « اللهم عافنى فى جسدى وعافنى فى بصرى . . . . » الحديث

ومما سبق يتضح أن الإسناد السابق فيه ضعف للانقطاع بين حبيب وعروة وبافتراض أن حبيباً سمع من عروة بن الزبير فإن هذا لا يدل على أنه سمع هذا الحديث منه لأن حبيباً وصفه غير واحد بالتدليس ومنهم ابن حبان وابن خزيمة وقال فيه ابن حجر فى التقريب : « ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس » وأورده ابن حجر أيضاً فى المرتبة الثالثة من كتابه طبقات المدلسين [وهذه الطبقة تشتمل من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم كأبى الزبير المكي ، وقد ذكر هذا ابن حجر فى مقدمة كتابه] وقال فى

شأن حبيب بعد إيراده : تابعى مشهور يكثر التدليس وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطنى وغيرهما . . . إلخ

وأورده أيضاً فى الفصل التاسع من مقدمة الفتح وقال فيه : « متفق على الاحتجاج به ، إنما عابوا عليه التدليس » انتهى قلت : وأورده أيضاً ضمن المدلسين العلاني فى جامع التحصيل وسبط بن العجمى فى التبيين لأسماء المدلسين والسيوطى فى أسماء المدلسين وانظر أيضاً التهذيب وجامع التحصيل والثقات لابن حبان .

ومن العجيب حقاً أن يكون كل هذا مُتَقَرَّرًا بشأن تدليس حبيب ومع ذلك يقول أحمد شاكر فى تحقيقه على سنن الترمذى (١/١٣٥) : « ويؤيده أن حبيب بن أبى ثابت لم يعرف بالتدليس » !!! .

وحيث إنه ترجح أنه كان كثير التدليس فلا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع وحيث إنه لم يصرح بالتحديث فى هذا الحديث من عروة - بافتراض صحة سماعه منه - فيكون هذا الإسناد فيه ضعف أيضاً .

هذا وينبغى أن يُعلم أن الأعمش موصوف بالتدليس هو الآخر ولكنه أورده ابن حجر فى المرتبة الثانية من كتاب طبقات المدلسين وهذه المرتبة تشمل من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له فى الصحيح لإمامته وقلة تدليسه فى جنب ما روى كالثورى أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة ، وهذا ما ذكره فى مقدمة كتابه ، وكان قد سبقه إلى ذكره ضمن المدلسين العلاني فى جامع التحصيل [انظر ص ١٠٦ منه] وسبقه أيضاً إلى ذكره ضمن من احتمل الأئمة تدليسه [انظر ص ١١٣ منه] ، وقال ابن حجر فيه فى التقریب : « ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلس » انتهى .

وقال فيه الذهبى فى الميزان : « أحد الأئمة الثقات . . . . ما نقموا عليه إلا التدليس » وقال أيضاً : « وهو يدلّس وربما دلّس عن ضعيف ولا يدري به فمتى قال حدثنا فلا كلام ، ومتى قال عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا فى شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وابن أبى وائل [هكذا وقع فى الميزان والظاهر أن الصواب وأبى وائل] وأبى صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال » انتهى .

قلت : والظاهر أن تدليس الأعمش يحتمل لما ذكره العلانى وتبعه عليه ابن حجر وعلى هذا فلا يكون عدم تصريحه بالسماع من شيخه علة قاذحة فى الإسناد ، وإذا اعتمدنا ما ذكره الذهبى بشأنه فيكون عدم تصريحه بالسماع من حبيب - كما فى هذا الحديث - علة والله أعلم .

وعلى أى حال فالإسناد فيه ضعف لما سبق ذكره ، وبالإضافة إلى ما سبق فإنه قد اختلف على الأعمش ، فرواه عنه جماعة مرفوعاً ومن هؤلاء :

وكيع بن الجراح وهو ثقة حافظ من رجال الشيخين وغيرهما وروايته عند ابن ماجه وأبى داود وابن أبى شيبه والدارقطنى والبيهقى وغيرهم .

وعبيد الله بن موسى بإذام العباسى وهو صدوق يتشيع وهو ضعيف فى سفيان وهو من رجال الشيخين وغيرهما والظاهر أن ابن حجر وهم فى قوله فيه فى التقريب : « ثقة » والأشبه أنه صدوق فانظر التهذيب وروايته عند أبى يعلى وعبد الله بن نمير وهو ثقة صاحب حديث من رجال الشيخين وغيرهما وهو من أهل السنة ، وروايته عند الدارقطنى .

ومحمد بن ربيعة الكلابى وهو صدوق ، وروايته عند الدارقطنى .

وسعيد بن محمد الوراق وهو ضعيف ، وروايته عند الدارقطنى .

وعبد الله بن داود الخريبي وهو ثقة من رجال البخارى وغيره . وروايته

عند الدارقطني وأبى يعلى .

ويحيى بن عيسى التميمي وهو صدوق يخطئ وهو من رجال مسلم ،  
وغيره وروايته عند الطحاوي .

وعثام بن علي وهو صدوق على الأقل من رجال البخاري وغيره ،  
ورويته عند أبي يعلى .

وعلى بن هاشم بن البريد : وهو صدوق يتشيع من رجال مسلم وغيره  
ورويته عند الدارقطني وأحمد .

وقرة بن عيسى ولم أقف له على ترجمة ، ووقعت رويته عند الدارقطني .  
كلي هؤلاء روى الحديث عن الأعمش مرفوعاً وخالفهم جماعة آخرون  
فرووه عنه موقوفاً على عائشة من قولها مختصراً ومن هؤلاء :

حفص بن غياث وهو ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً بآخره وهو من رجال  
الشيخين وغيرهما ، ووقعت رويته عند الدارقطني .

وأبو أسامة وهو حماد بن أسامة وهو ثقة ثبت ربما دلس وكان بآخره يحدث  
من كتب غيره ، وهو من رجال الشيخين وغيرهما ، وروايته عند الدارقطني .  
وأسباط بن محمد بن ميسرة القرشي وهو ثقة أو صدوق إلا في رويته عن  
الثوري ففيها ضعف وهو من رجال الشيخين وغيرهما ، وذكر متابعتها  
الدارقطني .

وما سبق يتضح أن الجماعة الذين رفعوا الحديث أكثر عدداً من الذين  
أوقفوه وهم أيضاً في مجموعهم أضبط وأحفظ من الآخرين أو على الأقل لا  
يقلون عنهم في الحفظ والضبط ، فينبغي أن تقبل زيادتهم حتى على مذهب  
أهل الحديث الذين يقولون بالترجيح ، ويتضح مما سبق أيضاً أن وقف هذا  
الحديث ليس علة يُعلَّلُ بها .

ومن العجيب أن الألباني خرج هذا الحديث في الإرواء برقم (١٠٩) ولم يذكر شيئاً مما في إسناده إلا الانقطاع بين حبيب وعروة لأنه لم يسمع منه .

هذا وينبغي أن يُعلم أننا لسنا بصدد تحقيق القول في لفظ حديث حبيب هذا وإنما أوردناه فقط هنا لكي نؤيد به أن الحديث في قصة استحاضة فاطمة بنت أبي حبيش يرويه عروة عن عائشة لا عن فاطمة ، فنكتفى بهذا .

هذا وما يؤيد أن حديث استحاضة فاطمة إنما هو عن عروة عن عائشة لا عن فاطمة أنه رواه أيضاً عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن عائشة ، ووقعت هذه الرواية عند الطحاوي في شرح المعاني (١/١٠٣) حيث قال : « حدثنا محمد بن علي بن داود قال ثنا سليمان بن داود قال ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه وهشام كليهما عن عروة عن عائشة رضى الله عنها مثله » ، قلت : يعني مثل الحديث السابق له عنده وهو الذي رواه من طريق مالك والليث وسعيد بن عبد الرحمن وغيرهم عن هشام عن عروة عن عائشة في قصة استحاضة فاطمة ، وستأتي ألفاظ هذا الحديث قريباً إن شاء الله تعالى .

وابن أبي الزناد صدوق في حديثه لين وبخاصة حديثه ببغداد والظاهر أن هذا الحديث من حديثه ببغداد ، رواه عنه سليمان بن داود عندما رحل ابن أبي الزناد إليها ، وعلى هذا فالإسناد فيه ضعف إلا أنه ليس شديداً فيصلح للاستشهاد .

ثم نعود إلى حديث محمد بن عمرو فنقول :

وما سبق بشأن طرق حديث استحاضة فاطمة من طريق عروة يتضح جلياً أن محمد بن عمرو وهم في روايته للحديث عن عروة عن فاطمة لأن

المحفوظ أنه عن عروة عن عائشة .

على أنه كان يمكن أن يقال : إن محمد بن عمرو لعله كان يرويه تارة عن عروة عن عائشة فحدث به محمد بن أبي عدى عنه ، هكذا وتارة كان يرويه عن عروة عن فاطمة فحدث به ابن أبي عدى عنه هكذا ، ولكن حيث إننا رجحنا فيما سبق قريباً أن ذكر عائشة فى هذا الطريق وهم وأن المحفوظ فيه أنه عن عروة عن فاطمة ، فيتضح من هذا أن محمد بن عمرو كان يرويه عن عروة عن فاطمة .

وحيث إن هذا قد ترجح فيكون إسناد هذا الحديث ضعيفاً للانقطاع بين عروة وفاطمة لأننا لا نعلم سماعاً له منها إلا برواية المنذر بن المغيرة كما سبق ذكره وقد تقدم أنه مجهول فلا يكون حجة أصلاً فى إثبات صحة سماعه منها . وما سبق ذكره ، فى ترجمتها فى الاستيعاب والإصابة يتضح جلياً أنها ليس لها ذكر فى شئ من الأحاديث إلا فى هذا الحديث الخاص بقصة استحاضتها وبه عُرف أنها من الصحابة ، ويتضح أيضاً أن المنذر هو المتفرد بالتصريح بسماع عروة منها .

وحيث إنه لم يُذكر فى ترجمتها فى شئ من الكتب التى ترجمت لها شئ عن تاريخ ولادتها أو وفاتها أو عمرها - فيما نعلم - فلا يمكن إثبات معاصرة عروة لها فضلاً عن لقائها والسماع منها ، وأما إثبات معاصرة ذلك برواية المنذر فلا يجوز لما تقدم ذكره عن المنذر ، هذا بالإضافة إلى أننا رجحنا بأكثر من وجه أن الأشبه بالصواب أن الحديث إنما هو عن عائشة لا عنها ، وبالإضافة أيضاً إلى أن ابن عبد البر ذهب إلى أن هذا هو الصحيح كما سبق عنه ، وكذلك رجحه ابن حجر فى الإصابة كما سبق .

هذا بالإضافة إلى أن سهيل بن أبي صالح خالفه فى إسناده عن الزهرى حيث رواه عنه عن عروة عن أسماء بنت عميس وكذلك على الشك فيها وفى فاطمة بنت أبى حبيش كما سبق . والأكثر من ذلك أنه خالف جماعة كثيرون كلا من سهيل ومحمد بن عمرو فرووا الحديث عن الزهرى عن عروة وعمرة بنت عبدالرحمن عن عائشة وجعلوا الحديث فى قصة استحاضة أم حبيبة بنت جحش لا فاطمة بنت أبى حبيش وخالفوهما فى المتن أيضاً كما سيأتى .

ومن هؤلاء الجماعة : - الليث بن سعد ، والأوزاعى ، وأبو معبد - حفص بن غيلان - وابن أبى ذئب ، والنعمان بن المنذر ، وعمرو بن الحارث ، وإبراهيم بن سعد ، وسفيان بن عيينة ، ومحمد بن إسحاق ، وكذلك يونس بن محمد ، ومعر بن راشد ، وسليمان بن كثير ، وربما قال سليمان بن كثير : زينب بنت جحش أى بدلاً من أم حبيبة ، وكذلك ابن أبى ذئب ، وهؤلاء المذكورون منهم من روى الحديث عن عائشة وربما قال يونس أيضاً : عن الزهرى عن عمرة عن عائشة عن أم حبيبة وربما قال معمر أيضاً : عن الزهرى عن عمرة عن أم حبيبة .

وهؤلاء الجماعة فى مجموعهم أضبط وأحفظ بكثير جداً من سهيل ومحمد بن عمرو فلا تحتل مخالفتهمأ لهم ، وهذا من أقوى ما يدل على أن كلا من سهيل ومحمد بن عمرو قد وهما فى إسنادهما الحديث ، ولا سيما وقد تابع الزهرى عراك بن مالك على روايته للحديث عن عروة عن عائشة وتابعه أيضاً أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم على روايته للحديث عن عمرة عن عائشة .

ومما سبق يتضح جلياً أن محمد بن عمرو أخطأ فى إسناده الحديث ،

وبالتالى فهو غير محفوظ ، هذا بالإضافة إلى أننا رجحنا أن إسناده على فرض كونه محفوظاً فيه ضعف لانقطاعه ، وعلى ذلك فإن لفظ الحديث شاذ أو منكر وذلك لأننا لا نعلم أحداً روى حديث استحاضة فاطمة بنت أبى حبيش بهذا اللفظ إلا محمد بن عمرو ولا نعلم أحداً تابعه عليه بل إنه خالفه من هو أضبط وأحفظ منه وكذلك من هو قريب منه فى حفظه وضبطه وكذلك من هو دونه حيث رووا الحديث من طريق عروة أيضاً فلم يذكر أحد منهم ما ذكره محمد بن عمرو وإليك التفصيل فى هذا :

أولاً : روى هذا الحديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأخرج حديثه هذا كل من مالك (١/٦١) والشافعى فى الأم (١/٥١) والبخارى (فتح ٢٢٨ ، ٣٠٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٣١) ومسلم (٣٣٣) وأبو عروانة (١/٣١٩) وأبو داود (٢٨٢ ، ٢٨٣) والنسائى (١/١٢٢ ، ١٢٣ - ١٢٤ ، ١٢٤ ، ١٨٤ ، ١٨٥ - ١٨٦ ، ١٨٦) والترمذى (١٢٥) وابن ماجه (٦٢١) والطحاوى فى شرح المعانى (١/١٠٢ ، ١٠٢ - ١٠٣ ، ١٠٣) وابن أبى شيبة (١/١٢٥) وعبد الرزاق (١١٦٥ ، ١١٦٦) والدارمى (١/١٩٨ ، ١٩٩) وابن حبان (الإحسان ١٣٤٧ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢) والدارقطنى (١/٣٠٦) وابن الجارود فى المنتقى رقم (١١٢) والبيهقى (١/١١٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤٣ - ٣٤٤ ، ٣٤٤) والبلغوى فى شرح السنة (١/١٤٠) والحميدى (١٩٣) وأحمد (١/١٩٤) وأبو يعلى (٤٤٨٦) والطبرانى فى الكبير (٤/٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢) .

أخرجوه من طرق كثيرة عن هشام - وتقدم ذكر من وقفنا عليه ممن روى هذا الحديث عن هشام - عن عروة عن عائشة قالت : « جاءت فاطمة بنت

أبى حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: لا؛ إنما ذلك عرق وليس بحيض؛ فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلى» وإسناده صحيح وهو على شرط الشيخين كما هو ظاهر من التخريج، وهشام بن عروة ثقة فقيه ولكنه كان ربما دلس إلا أن تدليسه منتف هنا لأنه صرح بالإخبار عن أبيه عند البخاري والدارقطني وأحمد، وزيادة على ذلك فإن تدليسه كان نادراً فلا تأثير له وقد أورد ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الأولى منهم وهي تشمل من لم يقع منه التدليس إلا في النادر.

ووقع في بعض ألفاظ الحديث: «فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي».

وفي بعض ألفاظه أيضاً: «فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي».

ووقع في بعض ألفاظه أيضاً: «وإذا أدبرت فاغسلي عن الدم، وتوضئي وصلي».

ووقع في بعض ألفاظه أيضاً: «دعى الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلي».

ووقع في بعض ألفاظه أيضاً: «فدعى الصلاة عدد أيامك التي كنت تحيضين فيه، فإذا أدبرت فاغتسلي وتوضئي لكل صلاة».

وكذلك وقع فيه: «وتوضئي لكل صلاة حتى يجي ذلك الوقت».

وبقية ألفاظه التي وقفنا عليها إما بنحو ما سبق ذكره أو بمعناه .

وزيادة الوضوء رواها حماد بن زيد وهو من الشقات الأثبات ، ولم يتفرد بها عن هشام بل تابعه عليها حماد بن سلمة وهو ثقة وتغير حفظه بآخره ، وأبو حمزة السكري وهو ثقة ، وأبو عوانة وهو ثقة ثبت ، ومحمد بن عجلان وهو صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ، وأبو معاوية الضير وهو ثقة قد يهم في حديثه عن غير الأعمش ورُمى بالإرجاء ، والحجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الغلط والتدليس ، وأبو حنيفة الفقيه المشهور ولكنه مختلف فيه والأكثرون على تضعيفه ، وفيما ذكرنا رد على النسائي حيث قال : قد روى هذا الحديث غير واحد عن هشام بن عروة ولم يذكر فيه : «وتوضئ» غير حماد والله تعالى أعلم » (انظر سنن النسائي ( ١ / ١٢٤ ) ، وانظر أيضاً ( ١ / ١٨٦ )؛ حيث قال نحواً من هذه العبارة )

ومما سبق من ألفاظ هذا الحديث يتضح أنه ليس فيها ذكر لصفة دم الحيض كما هو مذكور في حديث محمد بن عمرو ، ولا نعلم في شيء من ألفاظ حديث هشام هذا ذكراً لصفة دم الحيض .

ثانياً : روى الحديث أيضاً أبو الزناد - وهو عبد الله بن ذكوان وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما - عن عروة عن عائشة ، ووقعت روايته عند الطحاوي كما سبق ، ولفظه نحو لفظ حديث هشام السابق ، والطحاوي لم يسق لفظه ، ولكنه أحال على لفظ حديث سابق له عنده ، وهو من رواية مالك وغيره عن هشام .

ثالثاً : روى الحديث أيضاً الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة مرفوعاً ولفظه : «لاإنما ذلك عرق وليس بالحيضة ، اجتنبي الصلاة أيام

محيضك ، ثم اغتسلى وتوضئ لكل صلاة ، وإن قطر الدم على الحصير»  
وقد سبق الكلام عليه بشئ من التفصيل ، ومن لفظه يتضح أنه ليس فيه ذكر  
لصفة دم الحيض كما فى حديث محمد بن عمرو .

رابعاً : روى الحديث أيضاً المنذر بن المغيرة عن عروة عن فاطمة مرفوعاً  
ولفظه : « إنما ذلك عرق ، فانظري إذا أتاك قرؤك فلا تصلى ، وإذا مر قرؤك  
فتطهري ثم صلى ما بين القرء إلى القرء »

وقد سبق الكلام عليه بشئ من التفصيل ، ومن لفظه يتضح أنه ليس فيه  
شئ عن صفة دم الحيض .

خامساً : روى الحديث سهيل بن أبى صالح عن الزهرى عن عروة عن  
أسماء أو عن فاطمة أى أنه روى الحديث عن الزهرى كما رواه محمد بن  
- عمرو ، وقد تقدم الاختلاف على سهيل فى إسناده وكذلك الاختلاف على  
الزهرى ، وكما أنه اختلف فى إسناده ، فقد اختلف كذلك على الزهرى فى  
لفظه فرواه سهيل عن الزهرى بلفظ : « فأمرها أن تقعد الأيام التى كانت  
تقعد ثم تغتسل » وهذا من رواية جرير بن عبد الحميد عن سهيل ، وهذه  
الرواية عند أبى داود (٢٨١)، ورواه أيضاً سهيل عن الزهرى بلفظ : « ...  
فقال سبحانه الله هذا من الشيطان ، لتجلس فى مكن ، فإذا رأت صفرة فوق  
الماء فلتغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً ، ثم لتغتسل للمغرب والعشاء  
غسلاً واحداً ، وتتوضأ فيما بين ذلك »

وهو رواية خالد بن عبد الله عن سهيل ، ووقعت روايته عند أبى داود  
(٢٩٦) والطحاوى (١٠٠/١ - ١٠١) ، والدارقطنى (٢١٥/١ - ٢١٦)  
والحاكم (١٧٤/١) والبيهقى (٣٥٣/١) ، وتابع خالداً على هذه الرواية عن

سهيل على بن عاصم عند الدارقطني والحاكم ، وعلى هذا هو ابن عاصم بن صهيب ، وهو صدوق كثير الخطأ وكان يصير على خطئه ، وتَصَحَّفَ لفظ على إلى عدى عند الحاكم ، والصواب على .

ووقع أيضاً في بعض سياق هذا اللفظ اختلاف ، وقال الحاكم عقب حديث سهيل هذا : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، وهذا وهم فاحش منهما ، فإنه كيف يكون صحيحاً وقد اضطرب سهيل في لفظه كما هو ظاهر ، وخالفه محمد بن عمرو فرواه عن الزهرى بلفظ آخر فيه صفة دم الخيض وغير ذلك كما سبق ، وزيادة على ذلك فقد زاد سهيل في روايته هذه الغسل للظهر والعصر وكذلك للمغرب والعشاء والوضوء فيما بين ذلك إذا رأت صفرة ، وزاد أيضاً الأمر بالجلوس في مكرن ، وهذه الألفاظ كلها لا نعلمها رويت في شيء من روايات حديث استحاضة فاطمة بنت أبي حبيش؟! واضطراب سهيل في روايته لهذا الحديث عن الزهرى ومخالفة محمد بن عمرو له في لفظه وسنده يدلان على أن كلا منهما لم يضبط الحديث كما ينبغي مع أن الحديث حديث واحد رواه كل منهما عن الزهرى عن عروة .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه قد خالف جماعة - سبق ذكر من وقفنا عليه منهم - كلا من سهيل ومحمد بن عمرو في إسناد الحديث عن الزهرى كما سبق وخالفوهما أيضاً في متن الحديث حيث جعلوه في قصة استحاضة أم حبيبة بنت جحش بالإضافة إلى أننا لا نعلم في شيء من ألفاظ حديثهم ذكراً لصفة دم الخيض الواردة في حديث محمد بن عمرو ولا ذكراً لما وقع في حديث سهيل من الأمر بالجلوس في مكرن وغير ذلك مما سبق عنه .

وأما ألفاظ حديثهم فمنها :-

عن عائشة أنها قالت « استفتت أم حبيبة ابنة جحش رسول الله ﷺ ، فقالت : إني أستحاض فلا أطهر أفادع الصلاة ؟ فقال : لا ، إنما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلى ، فكانت تغتسل لكل صلاة » قال الليث بن سعد : لم يذكر ابن شهاب أن رسول الله ﷺ أمر أم حبيبة أن تغتسل عند كل صلاة ، ولكنه شيء فعلته هي .

ووقع في بعض ألفاظه أيضاً « . . . . . فقال رسول الله ﷺ : « إن هذه ليست بالحیضة ، ولكن هذا عرق ، فاغتسلي وصلى » قالت عائشة : فكانت تغتسل في مكن في حجرة أختها زينب بنت جحش حتى تعلو حمرة الدم الماء »

ووقع في بعض ألفاظه « . . . . . فقال رسول الله ﷺ : إن هذه ليست بالحیضة ولكن هذا عرق ، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغتسلي ثم صلى »

ووقع في بعض ألفاظه « . . . . . فقال رسول الله ﷺ : إن هذه ليست بالحیضة ولكن هذا عرق ، فأمرها أن تترك الصلاة قدر أقرائها وحیضتها ، وتغتسل وتصلی عند كل صلاة »

ووقع في بعض ألفاظه « . . . . . فأمرها رسول الله ﷺ بالغسل لكل صلاة » وبقية ألفاظ الحديث التي وقفنا عليها لا تخرج عما ذكرنا فهي إما بنحوها أو بمعناها .

وقد روى هذا الحديث البخاري ومسلم وأبو عوانة وأصحاب السنن والدارمي والشافعي وابن حبان وابن حزم في المحلي والطحاوي في شرح

المعاني والبيهقي والحميدي وأبو داود الطيالسي وأحمد وأبويعلی .

ومما سبق من ألفظ هذ الحديث يتضح أنه ليس فيها شئ مما ذكره سهيل في حديثه مما سبق عنه ، وهذا يدل على وهمه في حديثه وأنه ساء حفظه فيه ، وكذلك وهم محمد بن عمرو في حديثه . ومما يدل على وهم كل منهما أيضاً أن الزهري لم يتفرد بلفظ حديث أم حبيبة هذا عن عمرة وعروة بل تابعه عليه بنحوه عراك بن مالك عن عروة عند مسلم وأبي عوانة والنسائي وغيرهما .

ومما سبق ومما سيأتى يتضح وهم الحاكم والذهبي في اعتبارهما حديث سهيل هذا صحيحاً وأيضاً فاعتبار كل من الحاكم والذهبي حديث سهيل هذا على شرط مسلم يعد وهماً منهما للاختلاف على سهيل في إسناده ولمخالفة محمد بن عمرو له في إسناده عن الزهري ولمخالفة الجماعة السابقين لكل منهما في إسناده عن الزهري ، فيكون إسناده حديث سهيل وهماً منه وبالتالي فهو غير محفوظ ، وبافتراض كونه محفوظاً فليس على شرط مسلم أيضاً لأننا لا نعلم أن مسلماً روى ولو حديثاً واحداً في صحيحه بهذا السياق - أى سهيل عن الزهري عن عروة عن أسماء بنت عميس - بل ولا نعلم روى لعروة عن أسماء شيئاً أصلاً ، ولكن الإسناده السابق إنما هو على شرط أبي داود فقط فانظر تحفة الأشراف (١١/٢٦٢) .

ونظراً لأننا لسنا بصدد التفصيل بشأن حديث سهيل فنكتفى بما ذكرنا-عنه ثم نعود إلى حديث محمد بن عمرو فنقول : ومما سبق من لفظي حديث سهيل عن الزهري وألفاظ الجماعة الآخرين عن الزهري يتضح أنه ليس في شئ منها ذكر لصفة دم الحيض المذكورة في حديث محمد بن عمرو ،

فمخالفة كل هؤلاء له تدل على وهمه في لفظ الحديث .

سادساً : روى أيضاً ابن أبي مليكة حديث استحاضة فاطمة بنت أبي حبيش ولا نعلم وقع في شيء من لفظه ذكراً لصفة دم الحيض ، فقد رواه الدارقطني (٢١٦/١ ، ٢١٧) والحاكم (١٧٥/١) والبيهقي (٣٥٤/١ ، ٣٥٥ - ٣٥٦ ، ٣٥٦) . من طرق عن عثمان بن سعد الكاتب ثنا ابن أبي مليكة قال : « جاءت خالتي فاطمة بنت أبي حبيش إلى عائشة فقالت : إني أخاف أن أقع في النار ، أدع الصلاة ستين أو سنين لا أصلي ، فقالت : انتظري حتى يجيء النبي ﷺ ، فجاء فقالت : هذه فاطمة تقول كذا وكذا فقال لها النبي ﷺ : «قولي لها فلتدع الصلاة في كل شهر أيام قرئها ثم لتغتسل في كل يوم غسلاً واحداً ثم الطهور بعد لكل صلاة ولتنظف ولتحتشى فإنما هو داء عرض أو ركضة من الشيطان أو عرق انقطع » وإسناده ضعيف .

ووقع في بعض طرقه عن عثمان بن سعد عن ابن أبي مليكة عن خالته فاطمة بنت أبي حبيش «أنها استحاضت فأتت أم المؤمنين عائشة . . » الحديث . ووقع في بعض ألفاظه : «قولي لفاطمة تمسك عن الصلاة في كل شهر عداد أقرائها قبل أن يعرض لها هذا ثم تغتسل غسلة واحدة ثم الطهر عند كل صلاة »

وبقية ألفاظه التي وقفنا عليها بنحو ما سبق أو بمعناه ، ووقع في بعض طرقه : قال عثمان بن سعد : فسألنا هشام بن عروة فأخبرني بنحوه عن أبيه عن عائشة .

سابعاً : روت أم سلمة حديثاً بشأن المستحاضة وورد في بعض طرقه تسميتها فاطمة بنت أبي حبيش ولا نعلم في لفظ من ألفاظ هذا الحديث أيضاً

## ذكراً لصفة دم الحيض .

فقد روى أبو داود ( ٢٧٨ ) والدارقطني ( ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ ) والبيهقي ( ٣٣٤/١ ) والحميدي ( ٣٠٢ ) وأحمد ( ٣٢٢/٦ - ٣٢٣ ) والطبراني في الكبير ( ٢٣٠/٢٧٠ ) من طرق عن أيوب عن سليمان عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض على عهد رسول الله ﷺ فسألت أم سلمة رسول الله ﷺ فقال : « لتتظر عدة الليالي والأيام التي كانت تحيضهن وقدرهن من الشهر فلتترك الصلاة لذلك ، فإذا خلفت ذلك فلتغتسل ولتتوضأ ولتستدفر ، ثم تصلى . وهذا إسناد صحيح ولكن رواه نافع عن سليمان فلم يسم المستحاضة ، ورواه الحجاج بن أرطاة عن سليمان وسماها فاطمة ، واختلف أيضاً على سليمان في إسناده فرواه أيوب عنه عن أم سلمة ولانعلم اختلافاً على أيوب في هذا .

ورواه نافع عنه واختلف عليه فرواه مالك عن نافع عن سليمان عن أم سلمة ، وكذلك رواه الحجاج ، وعبيد الله بن عمر من رواية أبي أسامة وعبدالله بن نعيم عنه ، ورواه الليث بن سعد وإسماعيل بن إبراهيم بن عليه ، وضخر بن جويرية ، وجورية بن أسماء عن نافع عن سليمان عن رجل عن أم سلمة وكذلك رواه عبيد الله بن عمر من رواية أنس بن عياض عنه .

ورواه موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان عن ابن مرجانة عن أم سلمة ، ورواه أيضاً عن نافع عن سليمان عن أم سلمة .

فالظاهر مما سبق أن سليمان رواه عن أم سلمة ، ورواه أيضاً عن رجل عنها ، فالطريقان محفوظان ، والطريق الأول صحيح لأن سليمان ثقة وسمع من أم سلمة فصح الحديث والحمد لله ، والظاهر أيضاً أن تسمية المستحاضة

فاطمة بنت أبى حبيش محفوظ فى هذا الحديث لأن أيوب هو السخيتانى وهو ثقة ثبت فقيه حجة وزاد التسمية ، ورواها عنه حماد ، ورواها عنه وهيب ، ولكن قال فاطمة أى أنه لم ينسبها وكل هؤلاء ثقات أثبات .

وأيضاً فلم يتفرد أيوب بتسمية المستحاضة فاطمة بل تابعه على ذلك الحجاج بن أرطاة كما سبق ، وهو صدوق إلا أنه كثير الخطأ والتدليس ، ولكنه يصلح للاستشهاد والمتابعة لأنه ليس شديد الضعف .

وعلى أى حال فلسنا بصدد تحقيق القول فى هذا الحديث ، فباعتبار ثبوت كون المستحاضة فاطمة بنت أبى حبيش فلا نعلم فى شئ من ألفاظ هذه الطرق - أى الطرق التى فى فيها التصريح بكونها فاطمة بنت أبى حبيش - ذكراً لصفة دم الحيض ، وهذا يؤيد وهم محمد بن عمرو فى حديثه .

وباعتبار عدم ثبوت كونها فاطمة بنت أبى حبيش فإننا أيضاً لا نعلم فى شئ من ألفاظ هذا الحديث ذكراً لصفة دم الحيض ، فانظر للتثبت من ذلك هذا الحديث عند كل من مالك : (١/٦١ - ٦٢) ، والنسائي (١/١١٩) - (١٢٠ ، ١٨٢ ، ١٨٢ - ١٨٣) ، وأبى داود (٢٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧) ، والدارمى (١/١٩٩ - ٢٠٠) ، وابن ماجه (٦٢٣) وابن أبى شيبة (١/١٢٦) وعبدالرزاق (١١٨٢) ، والدارقطنى (١/٢١٧) والبيهقى (١/٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤) والبغوى فى شرح السنة (٢/١٤٢) وابن الجارود فى المتقى (رقم ١١٣) وأحمد (٦/٢٩٣ ، ٣٢٠) والطبرانى فى الكبير (٢٣/٢٩٣ ، ٣٨٥ - ٣٨٦) ، هذا بالإضافة إلى من روى الحديث من طريق أيوب وقد سبق ذكرهم .

ثامناً : يُروى حديث فاطمة بنت حبيش أيضاً من طريق عمار بن مطر عن أبى يوسف - يعقوب بن إبراهيم - عن إسماعيل بن أبى خالد عن الشعبى عن

قمير امرأة مسروق عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت رسول الله فقالت: يا رسول الله إني امرأة استحاض، فقال لها النبي: إنما ذلك عرق فانظري أيام اقرائك فإذا جاوزت فاغتسلي واستنقي ثم توضئي لكل صلاة.

رواه الدارقطني (١/ ٢١٠ - ٢١١) والبيهقي من طريق عمار به، ووقع عند البيهقي فاطمة غير منسوبة، وقال الدارقطني بعد روايته للحديث: تفرد به عمار بن مطر - وهو ضعيف - عن أبي يوسف والذي عند الناس عن إسماعيل بهذا الإسناد موقوفاً: «المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة» قلت: ومن هذا يتضح أن هذا الحديث غير محفوظ مرفوعاً ولكنه محفوظ موقوفاً على عائشة باللفظ السابق عنها .

وبافتراض كونه محفوظاً مرفوعاً وكونه أيضاً ثابتاً في شأن فاطمة بنت أبي حبيش - مع أن هذين الافتراضين بعيدان لما سبق - فليس في لفظه أيضاً شئ عن صفة دم الحيض .. إلخ . وبالإضافة إلى هذا فلا نعلم ورد في شئ من ألفاظ حديث قمير عن عائشة موقوفاً ذكر لصفة دم الحيض ، ، إلخ .

ومما سبق تفصيله بشأن هذا الحديث يتضح جلياً أن محمد بن عمرو وهم في إسناده وفي لفظه فالإسناد ليس حسناً فضلاً عن أن يكون صحيحاً واللفظ شاذ وبالتالي فهو ضعيف مردود .

## فصل فى ذكر ما يشهد لهذا الحديث والكلام عليه

وقد وقفت لهذا الحديث على عدة شواهد أذكرها فيما يلى :-

أولاً : حديث أبى أمامة مرفوعاً : « لا يكون الحيض للجارية والثيب التى قد آيست من الحيض أقل من ثلاثة أيام ولا أكثر من عشرة أيام ، فإذا رأت الدم فوق عشرة أيام فهى مستحاضة ، فما زاد عن عشرة أيام أقرائها قضت ، ودم الحيض أسود خائر تعلوه حمرة ، ودم المستحاضة أصفر رقيق ، فإن غلبها فلتحتشى كرسفاً ، فإن غلبها فلتعليها بأخرى ، فإن غلبها فلا تقطع الصلاة وإن قطر » .

رواه الطبرانى فى الكبير (١٢٥/٨) والأوسط (٣٥٥-٣٥٦/١) والدارقطنى (٢١٨/١) والبيهقى (٣٢٦/١) وابن عدى فى الكامل (٧٨٢/٢) وابن حبان فى الضعفاء (١٨٢/٢) .

رووه من طرق عن حسان بن إبراهيم الكرمانى عن عبد الملك عن العلاء عن مكحول عن أبى أمامة به ، والحديث عند الطبرانى فى المعجمين لفظه مختصر مقتصر على مدة أقل الحيض وأكثره فقط ، وروى منه البيهقى لفظ : « ودم الحيض أسود . . . . » إلى آخر الحديث .

ووقع فى لفظ آخر : « . . . . ودم الحيض لا يكون إلا دماً أسوداً عبيطاً تعلوه حمرة ودم الاستحاضة رقيق تعلوه صفرة » .

وإسناد الحديث ضعيف جداً وذلك لما يأتى :-

- عبد الملك الراوى عن العلاء مجهول قاله الدارقطنى بعد روايته

للحديث ، وكذلك فقد قال فيه الهيثمى فى مجمع الزوائد (١/ ١٨٠) :

لا ندرى من هو ولكن وقع منسوباً، عند ابن حبان بلفظ : « عبد الملك بن عمير » والظاهر أن هذا وهم من إسحاق بن شاهين الراوى عن حسان بن إبراهيم لأن جماعة روه عن إبراهيم ولم ينسبوه بل إنه أيضاً وقع عند ابن عدى عبد الملك رجل من أهل الكوفة، وإسحاق بن شاهين وإن كان صدوقاً إلا أن الجماعة الآخرين أضبط وأحفظ فى مجموعهم منه بكثير، ولا سيما وفيهم عمرو بن عون وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما، وأما الباقرن فمنهم محرز بن عون ، والفضل بن غالب وإبراهيم بن مهدي المصيصى ، وسويد بن سعيد.

هذا وما يؤيد أن عبد الملك هذا ليس هو عبد الملك بن عمير أننا لا نعلم فى شيوخ حسان بن إبراهيم عبد الملك بن عمير بل إن المزى فى تهذيب الكمال ذكر فى شيوخه عبد الملك رجل من أهل الكوفة ، ولم ينسبه ، وهذا يدل على أنه مجهول أيضاً عند المزى وكذلك فلم يذكر فى شيوخ عبد الملك بن عمير العلاء بن كثير الآتى .

- العلاء الراوى عن مكحول هو العلاء بن كثير صرح بذلك الدارقطنى بعد روايته للحديث ، وكذا صرح بذلك ابن حبان والهيثمى فى المجمع (٢٨٠ / ١)، وكذلك وقع التصريح بأنه ابن كثير فى رواية الطبرانى فى الأوسط ، وكذلك فقد صرح الطبرانى فى الأوسط بعد روايته للحديث بأنه لم يرو هذا الحديث عن مكحول إلا العلاء ، وهذا يفيد أن العلاء بن كثير هو المتفرد بروايته عن مكحول ، وكل ما ذكرناه يدل على أن لفظ العلاء بن الحارث الواقع فى سند الحديث عند الطبرانى فى الكبير خطأ من الناسخ أو غيره والظاهر أنه خطأ قديم لأن ابن الترمذى الحنفى ذكر فى الجوهر النقى أن

هذا الحديث رواه الطبراني وفيه العلاء بن الحارث (انظر حاشية السنن الكبرى للبيهقي ٣٢٦/١) .

ولكن الظاهر أيضاً أن هذا في بعض نسخ الطبراني لأن الهيثمي عزاه في المجمع للطبراني في الكبير والأوسط ثم قال: « وفيه عبد الملك الكوفي عن العلاء بن كثير لا ندرى من هو » ، وحيث إنه قد ترجح أنه العلاء بن كثير فهو الليثي مولى أمية ، وقال فيه في التقريب : « متروك » ، رماه ابن حبان بالوضع .

- مكحول هو الشامي وهو وإن كان ثقة فقيهاً إلا أنه كثير الإرسال ، بل إن الدارقطني صرح بعد روايته للحديث بأنه لم يسمع من أبي أمامة شيئاً ، وكذلك صرح أبو حاتم بأنه لم ير أبا أمامة ، وانظر زيادة في هذا في جامع التحصيل ، وعلى هذا فهو منقطع .

وزيادة على ما تقدم فبافتراض أنه سمع من أبي أمامة ، فهو أيضاً موصوف بالتدليس وقد أورده ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين ، وهذا يقتضى أنه لا يحتج إلا بما صرح فيه بالسماع ، وهنا لم يصرح بالسماع عند أحد ممن أخرج هذا الحديث .

- حسان بن إبراهيم هو الكرمانى ، وهو وإن كان من رجال البخارى ومسلم إلا أنه متكلم فيه بما يجعل حديثه حسناً أو فيه ضعف يسير أى أنه صدوق يخطئ .

ومما سبق ذكره من علل في هذا الإسناد يتضح أنه شديد الضعف فلا يصلح هذا الحديث للاستشهاد .

ومما يجدر التنبيه عليه أن ابن حجر أورد هذا الحديث في التلخيص

(١٦٩/١) وسكت عليه وهذا منه ليس بجيد أصلاً ، وأيضاً فإنه أورد الحديث مختصراً مقتصرًا على اللفظين الذين فيهما صفة دم الحيض والاستحاضة ، ومع ذلك عزا الحديث للطبراني وهذا وهم لأننا لم نقف إلا على لفظ : « أقل الحيض ثلاث وأكثره عشر » عند الطبراني في المعجمين .

هذا وقد وقع في التلخيص أيضاً لفظ : « أسود غليظاً » والظاهر أنه تصحيف لأن المذكور عند ابن عدى والدارقطنى : « أسود عبيطاً » ولم نقف على لفظ : « غليظاً » لكن ورد من قول مكحول كما سيأتى .

هذا وبافتراض صلاحية هذا الحديث للاستشهاد - مع أن هذا الافتراض بعيد لما سبق - فشهادته قاصرة لأن حديث محمد بن عمرو مذكور فيه استحاضة فاطمة ، وهذا الحديث ليس فيه شئ عن ذلك ، وكذلك فإن في حديث محمد لفظ : « أسود يعرف » وليس في هذا الحديث لفظ : « يعرف » ولا بنحوه ولا بمعناه ، وكذلك فإن في حديث محمد الإحالة على صفة دم الحيض للإمساك عن الصلاة وعلى الآخر للشروع فى الصلاة ، وكذلك فإن فى حديث محمد لفظ : « فإنما هو عرق » وليس هذا فى هذا الحديث .

ويتضح مما سبق أن هذا الحديث لا يشهد لشيء من لفظ حديث محمد بن عمرو إلا لقوله : « دم الحيض أسود »

وعلى هذا فلا يكون هذا الحديث مقوياً إلا لهذا الجزء من حديث محمد ابن عمرو ، وهذا بافتراض صلاحيته للاستشهاد كما سبق .

هذا وقد روى أبو داود تعليقاً (٢٨٦) قال : قال مكحول : « النساء لا يخفى عليهن الحيض ، إن دمها أسود غليظ ، فإذا ذهب ذلك وصارت صفرة رقيقة فإنها مستحاضة فلتغتسل ولتصلى » ، ولم أقف على من وصل هذا

الأثر عن مكحول، وبافتراض صلاحية إسناده إلى مكحول فلفظه لا يصلح للاستشهاد وذلك لأنه موقوف على مكحول وليس مرفوعاً، ويمكن أن يقال من قبيل الرأي ولا سيما لفظ: «النساء لا يخفى عليهن الحيضة إن دمها أسود غليظ»، وبالتالي فلا يكون له حكم الرفع فلا يصلح شاهداً للمرفوع، وبافتراض صلاحية هذا الحديث سنداً ومتمناً للاستشهاد فإنه لا يشهد إلا للفظ «إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف» وما هو بنحوه أو بمعناه.

وهذا إذا كان لفظ: «يعرف» قصد به: يُعلم أى لا يُجهل، وأما إذا كان قصد به أنه ذو رائحة فلا يصلح شاهداً إلا للفظ السابق دون قوله: «يعرف»  
ثانياً: حديث ابن عباس مرفوعاً: «إن للحائض دفعات، ولدم الحيض ريح ليس لغيره، فإذا ذهب قرء الحيض فلتغتسل إحداكن، ثم لتغسل عنها الدم»

رواه الطبراني في الكبير (٢٠٨/١١) وفي إسناده شريك وهو ابن عبد الله القاضي، وهو صدوق يخطئ كثيراً، وأيضاً تغير حفظه منذ ولى قضاء الكوفة، وفي إسناده أيضاً حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس وهو ضعيف، وعلى هذا فالإسناد ضعيف ولكنه ليس شديد الضعف فيصلح للاستشهاد به، وقد أورد الهيثمي هذا الحديث في المجمع (٢٨٠/١) وعزاه للطبراني في الكبير وأعله بالحسين بن عبد الله فقط، فوهم.

ومع أن هذا الحديث يصلح للاستشهاد إلا أن شهادته قاصرة وذلك لأنه لا يشهد إلا للفظ: «يعرف» في حديث محمد بن عمرو، وهذا إذا كان قد قصد به أنه ذو رائحة، وأما إذا كان قد قصد به: «يُعلم» فإنه لا يشهد له، وكذلك فإن قوله في هذا الحديث: «ولدم الحيض ريح ليس لغيره» يدل على

أن له ربحاً تميزه عن غيره ، وأما لفظ يعرف فى حديث محمد فإنه يدل على أن له رائحة فقط ولم يتعرض لكون رائحته ليست لغيره أم لا ، فافترق اللفظان من هذه الحيثية فأصبحت شهادة هذا الحديث قاصرة أكثر وأكثر ، وهذا كله مع اعتبار أن يعرف يعنى أن له رائحة كما سبق .

هذا وينبغى أن يعلم أن قوله فى هذا الحديث : « فإذا ذهب قرء الحيض فلتغتسل » ليس فيه إحالة على صفة دم الحيض لا من حيث لونه ولا من حيث رائحته ولكنه فيه إحالة على وقت الحيض لأن الأصل فى القرء الوقت المعلوم (انظر النهاية فى غريب الحديث وغيره ) ، فيكون المعنى : فإذا ذهب وقت الحيض فلتغتسل ، وأما حديث محمد بن عمرو ففيه الإحالة على صفة لون الدم للإمساك عن الصلاة ، والشروع فيها أى فيه الإحالة على تغير لون الدم من السواد إلى غيره ، وليس فيه إحالة على الوقت .

ومن هذا التفصيل يتضح أن اللفظ السابق لا يصلح للإستشهاد لقوله فى حديث محمد بن عمرو : « فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضئى وصلى » .

وعما سبق بشأن حديث ابن عباس هذا يتضح جلياً أنه لا يصلح أصلاً لتقوية حديث محمد بن عمرو إلا للجزء السابق ذكره وبعد حمله على أحد معنيه .

هذا وفى الباب موقوفات فيها ذكر لصفة الدم وغير ذلك ولكنها لا تصلح للإستشهاد للمرفوع وإن كانت أسانيداً صالحة للإستشهاد بها وذلك لأنها ألفاظ يمكن أن تقال من قبيل رأى فلا يكون لها حكم الرفع فضلاً عما سيأتى ذكره فيها .

## ومن هذه الموقوفات :

١ - ما رواه ابن أبي شيبة (١٢٨/١) وأحمد (في غير المسند وانظر المحلى ١٦٦/٢ - ١٦٧) كلاهما عن إسماعيل بن علية ثنا خالد الحذاء عن أنس بن سيرين قال: « استحيضت امرأة من آل أنس فأمروني فسألت ابن عباس فقال: أما ما رأيت الدم البحراني فلا تصلى ، فإذا رأيت الطهر ولو ساعة من نهار فلتغتسل وتصلى »

وإسناده رواه كلهم ثقات من رجال الشيخين وغيرهما إلا أن خالدًا تغير حفظه بآخره ، وهو يرسل إلا أن أنس بن سيرين ليس مذكوراً فيمن لم يسمع منهم خالد الحذاء - فيما نعلم - وعلى هذا فالإسناد على الأقل حسن .

وقد روى الحديث أيضاً الدارمي (٢٠٣/١ - ٢٠٤) من طريق يزيد بن زريع عن خالد ، ورواه أبو داود تعليقاً (٢٨٦) فقال : وقد روى أنس بن سيرين عن ابن عباس في المستحاضة قال : « إذا رأيت الدم البحراني » الحديث وانظر سنن البيهقي أيضاً (١/ ٣٤٠) .

ومع أن إسناد هذا الحديث قوى إلا أن اللفظ لا يصلح لتقوية حديث محمد بن عمرو لما سبق ذكره قريباً .

وأيضاً فبافتراض صلاحية لفظه للاستشهاد فإنه لا يصلح إلا للإستشهاد به للفظ : « فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضئ وصلی » لأنه أحال على تغير صفة لون الدم للإمساك عن الصلاة والشروع فيها كما أحال على ذلك حديث محمد ، ولكن هذا الحديث خالف حديث محمد في صفة دم الحيض حيث صرح في حديث محمد بأنه أسود ، وأما هذا الحديث ففيه الدم البحراني ، ومعناه: الدم الخالص شديد الحمرة .

وكذلك فليس فى حديث ابن عباس ما يشهد للفظ يعرف الوارد فى حديث محمد وأيضاً فإنه قد خالفه فى أمرها بالوضوء لأن فيه أمرها بالإغتسال .

٢ - ما رواه البخارى فى التاريخ الكبير (١/١١٥)، ومن طريقه ابن حزم فى المحلى (٢/١٦٦)، ورواه العقيلي فى الضعفاء (٤/٨٣)، وانظر أيضاً لسان الميزان (٥/١٩٩ - ٢٠٠) كلاهما من طريق محمد بن أبى الشمال العطاردى البصرى حدثنى أم طلحة وكانت مولاتى قالت : لقيت عائشة إما بمكة وإما بالمدينة، فسألتها عن المحيض فقالت : « لو أن إحداكن تعقل دم الحيض من الاستحاضة، إن دم الحيض أحمر بحراني، وإن دم المستحاضة دم كغسالة اللحم، إذا رأت إحداكن ذلك فلتتظر أقرأها فلتقعده، ثم تغتسل عند كل صلاة ظهر، وتصل وتصم وليأتها زوجها إن شاء » .

وهذا اللفظ للعقيلي ، ووقع عنده فى الضعفاء المطبوع لفظ : « أم جميلة » أى بدلاً من أم طلحة، والظاهر أن هذا تصحيف لأن أم طلحة هو المثبت فى تاريخ البخارى والمحلى وكذلك فى الميزان واللسان، وقد ورد فيهما هذا الحديث بلفظ العقيلي ، ولفظ البخارى مختصر مقتصر على قول عائشة : « دم المحيض بحراني أسود » .

وإسناد الحديث ضعيف لأن فيه محمد بن أبى الشمال وقد قال فيه البخارى : « لا يتابع على حديثه » وذكره ابن عدى وقال : « ليس بالمعروف » وأما ابن حبان فذكره فى الثقات، وكذلك فإن أم طلحة لم نقف لها على ترجمة، والظاهر أنها لا تعرف . هذا وقد قال البخارى فى هذا الحديث أيضاً : « لا يصح » وكذلك فقد ضعف العقيلي هذا الإسناد بقوله بشأن هذا

الحديث: « هذا يروى بغير هذا الإسناد من طريق أصح من هذا » .

هذا ومع اعتبار إسناد هذا الحديث ليس شديد الضعف فإن لفظه لا يصلح للاستشهاد به للمرفوع وذلك لما سبق ذكره .

وبافتراض صلاحيته للاستشهاد فإنه وقع فيه اختلاف على ابن أبي الشمال فى لفظه لأنه رواه على بن إبراهيم ، و محمد بن عقبة السدوسى بلفظ : « دم المحيض بحراني أسود » وهذا عند البخارى فى التاريخ .

ورواه محمد بن المثنى العنزى عنه بلفظ : « دم الحيض أحمر بحراني » ، والظاهر أن هذا اضطراب من ابن أبي الشمال لأن على بن إبراهيم ومحمد بن عقبة فى مجموعهما أضبط وأحفظ من ابن أبي الشمال سواء كان على بن إبراهيم هذا هو على بن عبد الله بن إبراهيم البغدادى أو على بن الحسين بن إبراهيم العامرى أو على بن إبراهيم الواسطى (انظر التهذيب والتقريب) ، وكذلك فيبعد أن يكون الوهم من محمد بن المثنى لأنه ثقة ثبت .

وهذا الإضطراب فى هذا اللفظ يضعف من درجة شهادته لحديث محمد ابن عمرو فى صفة دم الحيض لأن لفظ: « بحراني أسود » يشهد له وأما لفظ: « بحراني أحمر » فلا يشهد ، هذا فضلاً عن أن هذا الحديث ليس فيه ما يشهد للفظ يعرف الوارد فى الحديث الآخر ، وبافتراض أن ابن أبي الشمال لم يضطرب فى اللفظ السابق وإنما وهم فيه من روى عنه فالظاهر أن يكون الوهم من على بن إبراهيم ومحمد بن عقبة لا من ابن المثنى فتترجح روايته أى : «بحراني أحمر» وبالتالي تقل درجة شهادة هذا الحديث للآخر أكثر وأكثر، وبالإضافة إلى ذلك فإن فى هذا الحديث الإحالة فى الإمساك عن الصلاة ثم الشروع فيها على تغير لون الدم من السواد البحراني أو الحمرة البحرانية إلى

لون غسالة اللحم ، وأما فى حديث محمد ففيه الإحالة على تغير لون الدم من السواد إلى لون آخر أى بدون تقييد بكونه كغسالة اللحم أم لا .

ومن هذا يتضح أن شهادة هذا الحديث للحديث الآخر شهادة قاصرة ، وبالإضافة إلى هذا فإن فى هذا الحديث أمرها بالاغتيال عند كل صلاة ظهر وأما فى الحديث الآخر ففيه الأمر لها بالوضوء فاختلغا من هذه الحثية .

٣ - ما رواه عبد الرازق (١١٦١) وابن أبى شيبه (٩٣/١) من طرق عن أبى إسحاق عن الحارث عن على قال : « إذا رأت المرأة بعد الطهر ما يربها مثل غسالة اللحم أو مثل غسالة السمك أو مثل قطرات الدم قبل الرعاف فإن ذلك ركضة من ركضات الشيطان فى الرحم ، فلتنضح بالماء ولتوضأ ولتصل ، فإن كان دمًا عبيطًا لا خفاء به فلتدع الصلاة » .

وهذا إسناد ضعيف لأن أبى إسحاق هو السيعى وهو مدلس ولم يصرح بالتحديث عن الحارث ، وكان أيضًا اختلط بآخره ، وهذا الحديث رواه عنه معمر بن راشد ، وإسرائيل ، وأبو بكر بن عياش ، وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسى ، ولا نعلم أحدًا منهم روى عن أبى إسحاق قبل اختلاطه ، وكذلك فإن الحارث هو الأعور وحديثه فيه ضعف .

هذا وقد اختلف على أبى إسحاق فى لفظه فروى عنه إسرائيل : « فإن كان دمًا عبيطًا لا خفاء فيه فلتدع الصلاة » ولم يروه معمر ، ورواه عنه أبو بكر بن عياش بلفظ : « فإن كان دمًا غليظًا عليها اغتسلت واحتشت فإنما هى ركضة من ركضات الشيطان ، فإذا فعلت ذلك مرة أو مرتين ذهب » ورواه عنه عبد الرحمن بن حميد بلفظ : « ولا تغتسل إلا أن ترى دمًا غليظًا فإنما هى ركضة من الشيطان فى الرحم » . والظاهر أن هذا الاضطراب من الحارث أو

من أبى إسحاق لاختلاطه وليس ممن روى عنه هذه الزيادة لأنهم كلهم ثقات، وأبو بكر بن عياش وإن كان ساء حفظه بآخره فقد تابعه على روايته عبد الرحمن بن حميد كما هو ظاهر .

وإذا قلنا بترجيح أحد اللفظين ترجح لفظ عبد الرحمن وأبى بكر لأنهما فى مجموعهما أضبط وأحفظ من إسرائيل، ولكن يعكر هذا الترجيح أن إسرائيل معدود عند بعض الأئمة من أتقن أصحاب أبى إسحاق بل إن بعضهم اعتبره أثبت فى أبى إسحاق من الثورى وشعبة أنفسهما مع أنهما روىا عن أبى إسحاق قبل اختلاطه ، فالله أعلم .

هذا، وإن كان إسناد هذا الحديث ليس شديد الضعف إلا أن لفظه لا يصلح للاستشهاد به للمرفوع لما سبق .

وبافتراض صلاحيته للاستشهاد فإن شهادته تكون قاصرة بدرجة كبيرة، وذلك لأنه وإن كان قد أحال فى الإمساك عن الصلاة والشروع فيها على تغير صفة الدم فقد أحال على صفة أخرى للدم غير الصفة التى أحال عليها حديث محمد وهذه الصفة هى كونه عبيطاً أى طرياً (انظر النهاية والقاموس وغيرهما) أما حديث محمد فقد أحال على كونه أسود يعرف .

هذا بالإضافة إلى أن هذا الحديث ليس فيه شئ يشهد للفظ أسود يعرف الوارد فى حديث محمد ، وكذلك بالإضافة إلى أن هذا الحديث تعرض لصفة دم الاستحاضة وهى كونه كغسالة اللحم أو غسالة السمك أو قطرات الدم قبل الرعاف، وأما حديث محمد فلم يصرح بذلك ولكنه قال : « وإذا كان الآخر فتوضئى » وهذا اللفظ دل بمفهومه على أن دم الاستحاضة هو الدم الذى ليس أسود يعرف وعلى هذا فهو يشمل ما كان كغسالة اللحم وغير ذلك مما هو

مذكور فى حديث عليّ هذا وكذلك فهو يشمل بقية الدماء إلا ما كان منها أسود يعرف .

وكذلك فإن الاختلاف على أبى إسحاق فى لفظ الزيادة السابقة الذكر يجعل شهادة هذا الحديث لحديث محمد قاصرة أكثر وأكثر وذلك لأن لفظ أبى بكر وعبد الرحمن يختلف عن لفظ إسرائيل بما يجعل الحكم المستنبط منه يختلف عما دل عليه لفظ إسرائيل، وذلك لأن لفظ إسرائيل فيه الأمر لها بترك الصلاة إذا كان الدم طرياً، وأما لفظ الآخرين ففيه الأمر لها بالاغتسال والصلاة إذا كان الدم غليظاً أى غير رقيق، وعلى هذا فهذا اللفظ لا يشهد لحديث محمد بل إنه يخالفه بدرجة كبيرة كما هو ظاهر من لفظ كل من الحديثين .

وما سبق تفصيله بشأن ما وقفنا عليه من شواهد لهذا الحديث مرفوعة كانت أو موقوفة يتضح جلياً أنها كلها شواهد قاصرة، وكذلك فإنها فى مجموعها لا تشهد شهادة تامة لهذا الحديث ، وبالتالي يظل الحديث بهذا اللفظ قاصراً عن درجة الحسن فضلاً عن الصحة .

\*\*\*

## فصل في ذكر أقوال من وقفنا عليهم من أهل العلم بشأن هذا الحديث والتعليق عليها

هذا وقد ذكر ابن أبي حاتم هذا الحديث في كتابه علل الحديث ( انظر رقم ١١٧ ) فقال : سألت أبي عن حديث رواه محمد بن أبي عدى عن محمد بن عمرو عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن فاطمة أن النبي ﷺ قال لها : «إذا رأيت الدم الأسود فأمسكى عن الصلاة وإذا كان الأحمر فتوضى» .

فقال أبى : « لم يتابع محمد بن عمرو على هذه الرواية وهو منكر » انتهى .  
وقد نقل ابن حجر فى النكت الظراف (انظر تحفة الأشراف ١٢ / ٤٦٠) . ما ذكره ابن أبى حاتم عن أبيه بشأن هذا الحديث ولم يتعقبه بشئ ، والظاهر أن هذا منه إقرار لأبى حاتم على ذلك ، وما ذهب إليه أبو حاتم بشأن هذا الحديث يوافق ما رجحناه بشأنه ، وكذلك فقد قال النسائي (١ / ١٢٣ ، ١٨٥) بعد روايته لحديث محمد بن عمرو هذا : « قد روى هذا الحديث غير واحد لم يذكر أحد منهم ما ذكره ابن أبى عدى والله تعالى أعلم » .

قلت : وقوله هذا فيه إشارة إلى أنه يرى أن هذا اللفظ غير محفوظ ، وهذا يوافق أيضاً ما رجحناه .

هذا وقد قال البيهقي فى سننه (١ / ٣٣١) بعد روايته لحديث الليث عن الزهري عن عروة عن عائشة بشأن استحاضة أم حبيبة : « هكذا رواه جماعة عن الزهري ، ورواه سهيل بن أبى صالح عن الزهري عن عروة ، فخالفهم فى

## الإسناد والمتن جميعاً »

قلت: ثم روى حديث سهيل عن الزهري من طريق جرير بن عبد الحميد عنه، وذكر روايته الثانية من طريق خالد بن عبد الله عنه (انظر ما سبق بشأن حديث سهيل هذا) ثم قال: «ورواه محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري عن عروة عن فاطمة، فذكر استحاضتها، وأمر النبي ﷺ إياها بالإمسك عن الصلاة إذا رأت الدم الأسود، وفيه وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة دلالة على أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تميز بين الدمين، ورواية سهيل فيها نظر وفي إسناد حديثه ثم في الرواية الثانية عنه دلالة على أنه لم يحفظها كما ينبغي»

قلت: ثم روى حديث سهيل عن الزهري من طريق خالد بن عبد الله عنه (٣٥٣/١ - ٣٥٤) ثم قال: «هكذا رواه سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة، واختلف فيه عليه والمشهور رواية الجمهور عن الزهري عن عروة عن عائشة في شأن أم حبيبة بنت جحش كما مضى» انتهى.

قلت: وفي كلام البيهقي السابق دلالة صريحة على أنه يرى أن سهيلاً وهم في إسناد حديثه، وفي لفظه، وأن روايته غير محفوظة لمخالفتها لرواية الجماعة عن الزهري سنداً وممتناً (انظر ما سبق تفصيله بشأن حديث أم حبيبة).

وقد كان يلزمه أن يذهب بشأن حديث محمد بن عمرو مذهبه بشأن حديث سهيل سواء بسواء، ومع ذلك فقد سكت عن حديثه، وهذا مما يقتضى العجب لأن محمد بن عمرو أيضاً خالف الجماعة الذين رووا الحديث عن الزهري في الإسناد والمتن جميعاً كما سبق هذا بالتفصيل، فكيف تكون

مخالفة سهيل للجماعة مقتضية جعل روايته غير محفوظة عند البيهقي ولا تكون مخالفة محمد بن عمرو لهم مقتضية ذلك ؟ !

ومن هذا يتضح أن الإنصاف كان يقتضى من البيهقي أن يذهب إلى توهيم محمد بن عمرو فى روايته كما ذهب إلى توهيم سهيل فى روايته .

وهذا كله بافتراض عدم ثبوت شئ من بقية طرق وروايات حديث استحاضة فاطمة بنت أبى حبيش فكيف إذا كان قد ورد من طريقه وألفاظه ما سبق ذكره وتبين أنه ليس فيها ما سبق ذكره عن محمد بن عمرو ؟

هذا ومما سبق تفصيله بشأن محمد بن عمرو وحديثه هذا يتضح مدى وهم الحاكم فى قوله بعد إخراجه (١/١٧٤): صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» وكذلك مدى وهم الذهبى فى إقراره على هذا ، وكذلك فإن اعتبار كل منهما هذا الحديث على شرط مسلم وهم آخر وذلك لأننا لا نعلم مسلماً روى لمحمد بن عمرو شيئاً محتجاً به إنما روى له متابعة (انظر التهذيب والفصل التاسع من مقدمة الفتح) .

وزيادة على ذلك فبافتراض أن مسلماً احتج به فإن الحديث ليس على شرطه أيضاً لأننا لا نعلم لمسلم رواية ولو واحدة لفاطمة بنت أبى حبيش فضلاً عن أن يكون روى شيئاً لعروة عن فاطمة (انظر تحفة الأشراف ١٢ / ٤٦٠) .

وكذلك يتضح مما سبق وهم ابن حبان فى تصحيحه لهذا الحديث بإخراجه له فى صحيحه (انظر مقدمة الإحسان) ، وكذلك وهم ابن حزم فى تصحيحه لهذا الحديث أو فى تحسينه على الأقل بإخراجه لهذا الحديث فى المحلى (١٦٣ - ١٦٤) محتجاً به . ويدل على تصحيحه له أيضاً قوله فى المحلى

(١٦٨/٢) بشأنه :

« فإن قالوا : إن حديث ابن أبي عدى اضطرب فيه فمرة حدث به من حفظه فقال : عن الزهرى عن عروة عن عائشة ، ومرة حدث من كتابه فقال : عن الزهرى عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش ، ولم يذكر هذا الكلام أحد غير محمد بن أبي عدى » .

قلت - القائل هو ابن حزم - : هذا كله قوة للخبر وليس هذا اضطراباً ، لأن عروة رواه عن فاطمة وعائشة معاً وأدركهما ، فعائشة خالته أخت أمه ، وفاطمة بنت أبي حبيش بن عبد المطلب بن أسد ابنة عمه وهو عروة بن الزبير ابن العوام بن خويلد بن أسد ، ومحمد بن أبي عدى الثقة الحافظ المأمون ولا يعترض بهذا إلا المعتزلة الذين لا يقولون بخبر الواحد إلا تعللاً على إبطال السنة » انتهى .

قلت : وذهابه إلى تقوية هذا الخبر بقوله السابق يُعد وهماً واضحاً منه لما سبق تفصيله بشأن رواية ابن أبي عدى وترجيح أن المحفوظ فى خبر محمد بن عمرو أنه عن الزهرى عن عروة عن فاطمة لا عن عائشة .

وإن جزمه بأن عروة رواه عن فاطمة وعائشة معاً وأدركهما معاً يُعد وهماً واضحاً منه ، واستدلاله على هذا الجزم بأن عائشة خالة عروة أخت أمه وفاطمة بنت أبي حبيش ابنة عمه استدلال باطل لا يخفى بطلانه ، لأنه لا تلازم أصلاً بين ثبوت صلة قرابة وبين السماع أو الإدراك فكم من رجل لم يدرك أباه أو أمه فضلاً عن أن يكون سمع من أحدهما مع أنه أبوه ومع أنها أمه ، لأنه ربما يكون قد مات أبوه وهو فى بطن أمه ، أو أنه رحل إلى مكان آخر وهو صغير فلم يره بعد ذلك ولم يسمع منه ، وكذلك الحال مع أمه فإذا كان هذا أمراً غير مستبعد أصلاً مع الأب والأم فكيف بالخالة وابنة العمه ،

وكيف يلزم الإدراك والسمع لمجرد كونها خالته أو ابنة عمه !!؟ وإن هذا الاستدلال منه يُعد عجيّباً من مثله لأنه لا يخفى بطلانه على من هو دونه فكيف خفى عليه !!؟ .

وحيث إنه لم يقم دليلاً على ادعائه هذا إلا ما سبق ذكره وحيث إننا أثبتنا بطلانه ورجحنا أيضاً أن حديث استحاضة فاطمة إنما هو عن عروة عن عائشة وأن محمد بن عمرو وهم في إسناده ولفظه ، ورجحنا أن يكون منقطعاً بين عروة وفاطمة فيسقط بكل هذا قول ابن حزم السابق جملة وتفصيلاً .

ومما سبق تفصيله أيضاً يتضح وهم ابن القيم في تهذيب السنن حيث رد على ابن القطان بشأن هذا الحديث ، وسأنقل كلام ابن القطان المذكور في تهذيب السنن ورد ابن القيم عليه بحروفه (انظر تهذيب السنن المطبوع مع سنن أبي ١/ ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣) قال ابن القيم :

« حديث عروة عن فاطمة هذا قال ابن القطان : منقطع لأنه انفرد به محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة ورواه عن محمد بن عمرو محمد بن أبي عدى مرتين إحداهما من كتابه هكذا ، والثانية زاد فيه عائشة بين عروة وفاطمة ، وهذا متصل ولكن لما حدث به من كتابه منقطعاً ومن حفظه متصلاً فزاد عائشة أورث ذلك نظراً فيه ، وقد جاء في سنن أبي داود مصرحاً به أنه أخذه عن عائشة لا عن فاطمة ، وروى أبو داود من حديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله عن المنذر بن المغيرة عن عروة أن فاطمة حدثته أنها سألت رسول الله ﷺ « لكن المغيرة مجهول » قاله أبو حاتم الرازي ، والحديث عند غير أبي داود معنعن لم يقل فيه : « إن فاطمة حدثته » .

قال : « وكذلك حديث سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة حدثني

فاطمة أنها أمرت أسماء أو أسماء حدثني أنها أمرت فاطمة أن تسأل رسول الله ﷺ فهو مشكوك فيه في سماعه من فاطمة » قال : « وفي متن الحديث ما أنكر على سهيل وعدّ مما ساء حفظه فيه ، وظهر أثر تغييره عليه ، وذلك لأنه أحال فيه على الأيام ، قال : « فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد » قال : « والمعروف في قصة فاطمة الإحالة على الدم وعلى القروء » تم كلامه . قلت : هذا كله كلام ابن القيم الذي نقله عن ابن القطان ، ثم قال ابن القيم للرد عليه ما نصه : -

« وهذا كله عنت ومناكدة من ابن القطان أما قوله : « إنه منقطع » فليس كذلك فإن محمد بن أبي عدى مكانه من الحفظ والإتقان معروف لا يجهل ، وقد حفظه وحدث به مرة عن عروة عن فاطمة ومرة عن عائشة عن فاطمة ، وقد أدرك كليهما وسمع منهما بلا ريب ، ففاطمة بنت عمه وعائشة خالته ، فالانقطاع الذي رمى به الحديث مقطوع دابره ، وقد صرح بأن فاطمة حدثته به ، وقوله : « إن المغيرة جهله أبو حاتم » لا يضره ذلك ، فإن أبا حاتم الرازي يجهل رجالاً وهم ثقات معروفون وهو متشدد في الرجال ، وقد وثق المغيرة جماعة وأثنوا عليه وعرفوه .

وقوله : « الحديث عند غير أبي داود معنعن » ، فإن ذلك لا يضره ولا سيما على أصله في زيادة الثقة ، فقد صرح سهيل عن الزهري عن عروة قال : « حدثني فاطمة » ، وحمله على سهيل وأن هذا مما ساء حفظه فيه دعوى باطلة ، وقد صحح مسلم وغيره حديث سهيل .

وقوله : « إنه أحال فيه على الأيام والمعروف الإحالة على القروء والدم » كلام في غاية الفساد ، فإن المعروف الذي في الصحيح إحالتها على الأيام

التي كانت تحتسبها حيضها وهى القروء بعينها فأحدهما يصدق الآخر، وأما إحالتها على الدم فهو الذى ينظر فيه، ولم يروه أصحاب الصحيح، وإنما رواه أبو داود والنسائي، وسأل عنه ابن أبى حاتم أباه فضعفه وقال: «هذا منكر»، وصححه الحاكم « انتهى . قلت : هذا هو كل ما قاله ابن القيم فى رده على ابن القطان فيما ادعاه بشأن هذا الحديث .

وبالنظر فيما قاله ابن القطان بشأن هذا الحديث وحديث سهيل بن أبى صالح وحديث المنذر بن المغيرة يتضح جلياً أنه موافق لما قرناه بشأن هذه الأحاديث وهو الأشبه بالصواب لما سبق تفصيله ، وأما رد ابن القيم عليه ففيه من الخطأ ما لا يخفى معرفته بالنظر فى التفصيل السابق بشأن هذه الأحاديث وغيرها .  
وإنه لمن العجيب حقاً من مثله أن يدعى أن عروة أدرك كلا من عائشة وفاطمة بنت عمه لأن هذا الاستدلال باطل لا يخفى ، ولأنه ليس بمثل هذا يثبت الإدراك والسمع .

والظاهر أن ابن القيم قال هذا نقلاً عن ابن حزم فانظر ما سبق ذكره بشأن إسقاط كلام ابن حزم لأن فيما ذكرناه هناك إسقاطاً لكلام ابن القيم هذا .

وأما من ناحية بقية كلام ابن القيم فى التفصيل السابق بشأن حديث محمد ابن عمرو وغيره رد لما ادعاه فليرجع إليه . .

وأزيد هنا تفصيلاً أكثر بشأن بعض النقط المذكورة فى الكلام السابق فأقول :  
أما قول ابن القطان : « لكن المغيرة مجهول قاله أبو حاتم الرازى » الظاهر أن هذا تصحيف من الناسخ أو الطابع أو غيرهما لأن الصواب أنه المنذر لأنه هو الذى روى الحديث عن عروة كما هو مذكور فى تخريجنا السابق لهذا الحديث وهو الذى قال فيه أبو حاتم : « مجهول » وأما المغيرة أبوه فلا نعلم له رواية فى

شئ من كتب الحديث فضلاً عن أن يكون مذكوراً ضمن رواية الأحاديث في كتب الرجال ، وكذلك قول ابن القيم في رده عليه : « وقوله إن المغيرة جهله . . . إلخ » فهو أيضاً تصحيف لما سبق ذكره .

وأما قول ابن القيم : « وقد وثق المغيرة جماعة وأثنوا عليه وعرفوه » فهو دعوى عريضة باطلة لأن لفظ المغيرة تصحيف وإنما هو المنذر ولا نعلم أحداً روى عن المنذر هذا إلا بكير بن عبد الله ولا نعلم أحداً وثقه إلا ابن حبان بذكره له في الثقات ، وهذا في الحقيقة لا يقويه لما علم من قاعدة ابن حبان في توثيق المجاهيل ، ولا نعلم أحداً أثنى عليه أصلاً ، ولا نعلم أحداً عرفه إلا بكير بن عبد الله بروايته عنه ورواية الواحد لا ترفع الجهالة العينية كما هو مقرر في المصطلح ، فالظاهر أنه مجهول ولا سيما وقد قال فيه أبو حاتم ذلك ( انظر التهذيب وثقات ابن حبان والجرح والتعديل والميزان وغير ذلك ) .

وابن القيم لم يستدل لما ادعاه بشئ أصلاً ، فلم يذكر عن الجماعة الذين ادعى أنهم وثقوا المنذر وأثنوا عليه وعرفوه شيئاً ، ولم يسم منهم أحداً ، فأضحى ما ادعاه عارياً عن الحجة ، فبطل لمخالفته لما قررناه بشأن المنذر بالحجة .

وأما قوله - أعنى ابن القيم - : « وأما إحالتها على الدم فهو الذي ينظر فيه ولم يروه أصحاب الصحيح . . . إلخ » فإنه يريد أن يرد به على ابن القطان في قوله : « والمعروف في قصة فاطمة الإحالة على الدم » ، فابن القيم يقصد بقوله هذا أن يبين أن الإحالة على الدم إنما ذكرها محمد بن عمرو في حديثه حيث قال : « إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف ، فإذا كان ذلك فأمسك عن الصلاة ، وإن كان الآخر فتوضئ وصل ، فإنما هو عرق » وهذا الذي ذكره

ابن عمرو لم يذكره هشام بن عروة عن عروة عن عائشة ، وهو الحديث الثابت فى الصحيح .

فكأنه يريد أن يقول إن ابن عمرو خالف هشاماً فى ذكره لصفة الدم والإحالة عليه من أجل الإمساك عن الصلاة والشروع فيها وحديثه هذا قد اختلف فيه فضعه أبو حاتم بقوله : « هذا منكر » ، وصححه الحاكم .

هذا بالإضافة إلى أنه لم يرو فى الصحيح ، ولهذا كله فلا تكون الإحالة على الدم وهى المذكورة فى حديث محمد بن عمرو محفوظة فى قصة فاطمة ، بل إن هذا يحتاج إلى النظر فى إثباته .

وهذا الذى أفاده كلام ابن القيم يدل صراحة على توقفه فى تحسين حديث محمد بن عمرو هذا فضلاً عن تصحيحه ، ويدل على أن توقفه هذا إنما هو بسبب لفظه ، وبالرجوع إلى الكلام الذى نقله ابن القيم عن ابن القطان يتضح أنه يفيد توقف ابن القطان أيضاً عن تحسين هذا الخبر فضلاً عن تصحيحه ولكن توقفه عن هذا إنما هو بسبب إسناده .

وعلى هذا فىكون الاثنان متفقين على التوقف عن تحسين لفظ الخبر فضلاً عن تصحيحه وإن كان قد اختلفا فى الطريقة المؤدية لهذا .

فإذا كان ابن القطان وابن القيم قد أفاد كلام كل منهما توقفه عن تحسين هذا الخبر فضلاً عن تصحيحه مع أن ما ذكره كل منهما يعتبر شيئاً يسيراً بالنسبة لما سبق تفصيله فىكون القول بعدم تحسينه فضلاً عن تصحيحه إسناداً ولفظاً دون توقف هو الأشبه بالصواب .

وما سبق تفصيله يتضح مدى القصور فى تخريج النوى لهذا الحديث فى المجموع وكذلك وهمه فى تصحيحه له إسناداً ومتناً ، وهذا نص ما قاله بشأنه

فى المجموع (٤١٢/٢) بحروفه : «حديث فاطمة رضى الله عنها صحيح رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائى وغيرهم بلفظه هنا - قلت : يعنى اللفظ الذى أورده صاحب المذهب وهو : إن دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضئى وصلى فإنما هو عرق - بأسانيد صحيحة من رواية فاطمة وأصله فى البخارى ومسلم بغير هذا اللفظ من رواية عائشة » انتهى .

قلت : وعزوه الحديث لأحمد يُعد وهما منه أيضاً إلا إذا كان يعنى أنه رواه فى غير المسند لأننا لم نره فيه وإنما وقفنا على رواية أحمد عند البيهقى فى سننه وابن حزم فى المحلى حيث رواه كل منهما من طريق عبد الله بن أحمد عن أبيه (وانظر ما سبق) .

وكذلك فإن قوله : « بأسانيد صحيحة من رواية فاطمة » يُعد وهما أيضاً لأننا لم نقف لهذا الحديث عن فاطمة إلا على إسناد واحد سواء عند الذين ذكرهم أو عند غيرهم ممن ذكرناهم فى تخريجنا للحديث وهو طريق محمد ابن عمرو عن الزهرى عن عروة عن فاطمة كما سبق .

ومما سبق تفصيله يتضح أيضاً مدى القصور فى تخريج هذا الحديث فى التلخيص الحبير (١/١٦٩)، ويتضح أيضاً أن سكوت صاحب التلخيص عليه ليس بجيد أصلاً من مثله وهذا نص ما فى التلخيص بحروفه :-

« حديث أنه ﷺ قال لفاطمة بنت أبى حبيش : « إن دم الحيض أسود يعرف وإن له رائحة ، فإذا كان ذلك فدعى الصلاة ، وإذا كان الآخر فاغتسلى وصلى » أبو داود والنسائى من حديث عروة عن فاطمة بنت أبى حبيش به ، وزاد النسائى : « فإنما هو عرق » إلا أنه ليس عندهما : « وإن له رائحة » وكذا

رواه ابن حبان والحاكم « انتهى .

قلت : وإيراده هذا الحديث بلفظ : « فاغتسلى » يُعدّ وهما منه أيضاً لأننا لم نقف على هذا اللفظ عند أحد ممن عزا هو نفسه الحديث إليهم بل ولا عند غيرهم ممن سبق ذكرهم في تخريج الحديث ، وإنما الوارد فيه عند كل من ذكرهم وغيرهم ممن وقفنا عليهم هو لفظ : « فتوضئ » .

ومما سبق تفصيله يتضح مدى القصور في تحقيق الألباني لهذا الحديث في الإرواء (٢٠٤) ، وكذلك وهمه في تحسينه له إسناداً ومثلاً ، وسيوضح أيضاً وهمه في تصحيحه للفظه بما يشهد له ، وهذا نص ما نقله عن صاحب منار السبيل بشأن الحديث في الإرواء ثم تخريجه هو له وحكمه عليه : وفي لفظ - قلت : يعنى لفظاً آخر للحديث الوارد بشأن استحاضة فاطمة بنت أبي حبيش وهو الوارد برقم ٢٠٣ في الإرواء - « إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف فأمسكى عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئ إنما هو عرق » ، رواه النسائي ص ٥٩ .

فقال الألباني : « صحيح ، أخرجه أبو داود (٢٨٦) والنسائي (١/٤٥/٦٦) والطحاوى في مشكل الآثار (٣/٣٠٦) والدارقطني (٧٦) والحاكم (١/١٧٤) والبيهقي (١/٣٢٥) وقال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، وإنما هو حسن فقط لأن فيه محمد بن عمرو بن علقمة ، وإنما أخرج له البخاري مقروناً ومسلم متابعه ، في حفظه ضعف يسير يجعل حديثه في مرتبة الحسن لا الصحيح ، ومع ذلك فقد صحح الحديث ابن حبان أيضاً وابن حزم والنووي ، وأعله غيرهم بما لا يقدح كما بيته في صحيح أبي داود (٢٨٣ ، ٢٨٤) ، وذكرت له هناك شاهدين يزداد بهما قوة إن شاء الله تعالى »

انتهى .

قلت : أما وهمه فى تحسينه للحديث فيمكن التحقق منه بالرجوع إلى ما سبق تفصيله، وأما ما ذكره فى صحيح أبى داود بشأن ما أُعل به الحديث بما لا يقدح فلم نقف عليه، لأننا لم نقف على صحيح أبى داود، وأما بالنسبة للشاهدين اللذين ذكرهما فى صحيح أبى داود وصحح الحديث بهما فلا يمكننى القطع بتحديدهما، لأننى لم أقف على صحيح أبى داود ولكن يغلب على ظنى أنهما لن يخرججا عما سبق أن ذكرناه من شواهد لهذا الحديث .

فإن ثبت هذا فيكون قد وهم فى تصحيحه لما سبق تفصيله بشأن الشواهد، وإذا افترضنا أنه وقف على شاهدين غير ما ذكرنا فبافتراض كون شهادتهما لهذا الحديث كانت شهادة تامة فلا يصبح الحديث بهما صحيحاً بل ولا حسناً أيضاً لمخالفة محمد بن عمرو لكل من سبق ذكرهم .

ثم نعود إلى حديث المنذر بن المغيرة عن عروة بن الزبير أن فاطمة بنت أبى حبيش حدثته أنها سألت رسول الله ﷺ، فشكت إليه الدم، فقال لها رسول الله ﷺ: « إنما ذلك عرق فانظري إذا أتى قرؤك فلا تصلى فإذا مر قرؤك فتطهري ثم صلى ما بين القرء إلى القرء »، فنقول: مما سبق تفصيله بشأن هذا الحديث يتضح جلياً أن إسناده لا يصح لما سبق ذكره بشأن المنذر بن المغيرة من تفرد بالتصريح بسماع عروة الحديث من فاطمة بنت أبى حبيش، ولمخالفته لمن هو أضبط وأحفظ منه حيث رواه هو عن عروة عن فاطمة، ورواه غيره عن عروة عن عائشة بشأن استحاضة فاطمة بنت أبى حبيش، وكذلك لمخالفته للفظ سهيل بن أبى صالح عن عروة وكذلك لمخالفته للفظ غيره فى هذه القصة مما سبق تفصيله هذا بالإضافة إلى أنه مجهول كما سبق تفصيله .

ويتضح من التفصيل السابق وهم أبى داود حيث سكت على هذا الحديث

بعد إخراج له (انظر تخريج هذا الحديث فيما سبق) فلم يتعقبه بما يدل على ضعفه عنده .

ومما يؤيد أنه وهم أيضاً في هذا أن المنذرى في مختصره لسنن أبي داود تعقب هذا الحديث بقوله : وفي إسناده المنذر بن المغيرة ، سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال : « هو مجهول ليس بمشهور » .

وكذلك مما يؤيد أن أبا داود وهم في سكوته على هذا الحديث أن النسائي بعد إخراج له هذا الحديث في سننه (١/١٢١) قال : « وقد روى هذا الحديث هشام بن عروة عن عروة ولم يذكر فيه ما ذكر المنذر » انتهى . وقال هذه العبارة أيضاً في سننه (١/١٨٤) بعد إخراج له هذا الحديث .

ويتضح مما سبق أيضاً وهم الألباني في تصحيحه لهذا الحديث حيث أورده في صحيح الجامع (انظر رقم ٢٣٥٩) وقال : « صحيح » وأحال على صحيح أبي داود كمصدر لتخريجه ولم نقف عليه .

فإن كان قد صححه لذاته فيكون قد وهم وهماً ظاهراً كما سبق ذكره في إسناده ، وإن كان قد صححه لطرقه ففي ذلك نظر أيضاً لما سبق تفصيله بشأن كثير من ألفاظ حديث استحاضة فاطمة ، وتبين منها أنها ليس فيها ذكر للفظ « قرء » ولا للصلاة ما بين القرء إلى القرء ، وبالإضافة إلى ذلك فإننا لا نعلم ورد في شيء من ألفاظه ما سبق ذكره .

وإن كان قد صححه لشواهد فيه نظر أيضاً لأن ما سبق ذكره من شواهد لحديث محمد بن عمرو تعتبر شهادته قاصرة أيضاً لهذا الحديث ، ويمكن التحقق من ذلك بالنظر في ألفاظها والكلام عليها ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه وإن كان قد ورد في بعض ألفاظ حديث استحاضة أم حبيبة بنت جحش ذكر

الأقراء كما هو فى النسائى (١/ ١٢٠ - ١٢١ ، ١٢١ ، ١٨٣) وغيره فإن اللفظ لا يشهد لهذا الحديث شهادة تامة لأنه ليس فيه ذكر للصلاة ما بين القرء إلى القرء ، هذا بالإضافة إلى أن هذا الحديث فى استحاضة أم حبيبة وأما حديث المنذر فى قصة استحاضة فاطمة . وهذا بافتراض كون لفظ حديث استحاضة أم حبيبة هذا محفوظاً بهذا السياق ولنا بصدد تحقيق القول فيه فى هذا الموضع .

وكذلك فإنه وإن كان روى أبو داود (٣٠٥) من حديث عكرمة مرسلاً « أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت ، فأمرها النبى ﷺ أن تنتظر أيام أقرائها ثم تغتسل وتصلى ، فإن رأت شيئاً من ذلك توضأت وصلت » فإن لفظه لا يشهد لحديث المنذر شهادة تامة لما سبق ذكره ، هذا بالإضافة إلى أن حديث المنذر فيه : « إنما ذلك عرق » وليس هذا فى حديث عكرمة ، وهذا بافتراض كون حديث عكرمة ، بشأن أم حبيبة محفوظاً بهذا السياق ولنا بصدد تحقيق القول فيه فى هذا الموضع ، وهذا بالإضافة إلى أن إسناد الحديث ضعيف ولكنه يصلح للاستشهاد .

وكذلك فإنه وإن كان روى أبو داود تعليقاً (٢٨١) من حديث عروة عن زينب بنت أم سلمة « أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فأمرها النبى ﷺ أن تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصلى » فإن لفظه لا يشهد شهادة تامة لحديث المنذر لما سبق ذكره . وبالإضافة إلى هذا فإن إسناد حديث زينب هذا ضعيف ، ولكن الظاهر أنه يصلح للاستشهاد ، وبالإضافة إلى ما سبق فى كون هذا اللفظ محفوظاً من حديث استحاضة أم حبيبة نظر وليس هذا موضع تحقيق القول فيه .

وكذلك فإنه وإن كان قد روى أبو داود (٢٩٧) وغيره من حديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في المستحاضة: « تدع الصلاة أيام أقرأئها ثم تغتسل وتصلى، والوضوء عند كل صلاة » فإن هذا اللفظ لا يشهد للفظ المنذر شهادة تامة لما سبق ذكره، هذا بالإضافة إلى أن حديث المنذر فيه قصة استحاضة فاطمة وليس هذا في حديث عدى بن ثابت .

وبالإضافة إلى ذلك فإن إسناده حديث عدى هذا ضعيف لا يحتج به ولكنه يصلح للاستشهاد .

وكذلك فإنه وإن كان قد ورد موقوفاً على عائشة : « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرأئها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة » - وقد سبق ذكره ، فإن لفظه لا يشهد شهادة تامة لحديث المنذر لما سبق ذكره ، هذا بالإضافة إلى أنه موقوف وللاجتهاد فيه مجال فيمكن أن يقال من قبيل الرأي فلا يصلح أن يكون شاهداً للمرفوع .

وبالجملة فإننا لم نقف على ما يشهد لحديث المنذر هذا شهادة تامة لا منفرداً ولا بالإنضمام إلى غيره .

ويترجح مما سبق تفصيله أن لفظ حديث المنذر ضعيف لا يرتقى إلى مرتبة الحسن فضلاً عن الصحة .

\*\*\*

## الحديث الثالث

عن أبي هريرة مرفوعاً : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه »

رواه الترمذى بهذا اللفظ ، وقال بعد إخرجه : « حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح » .

وأورده الألبانى بهذا اللفظ فى صحيح الجامع من حديث أبي هريرة وصححه فانظر رقم (٥١٨٩) .

والأشبه بالصواب أن الحديث بهذا اللفظ شاذ فهو غير محفوظ ، وبالتالي فهو مردود ، والمحفوظ إنما هو لفظ « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى نصف الليل » أى ليس اللفظ الذى فيه الأمر بتأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه ، وإليك تفصيل القول فيه :-

هذا الحديث رواه باللفظ السابق الترمذى (١٦٧) فقال : حدثنا هناد حدثنا عبدة عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه »

وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات .

- هناد هو ابن السرى وهو ثقة من رجال مسلم وغيره .

- عبدة هو ابن سليمان الكلابى وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين

وغيرهما.

- عبيد الله هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المصغر، وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما .

- سعيد هو ابن أبي سعيد المقبري وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما، وتغير قبل موته بأربع سنين، وسمع من أبي هريرة وغيره، ولكن روايته عن عائشة وأم سلمة مرسل .

ومما سبق يتضح أن الإسناد صحيح، ومع ذلك فإن اللفظ مُعَلٌّ وذلك لأن عبدة وإن كان ثقة ثبتاً إلا أنه خالفه جماعة فرووه عن عبيد الله بلفظ : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل أو نصف الليل » ونحو هذا اللفظ أى ليس بلفظ الأمر بتأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه .

ومن هؤلاء أبو أسامة حماد بن أسامة وهو ثقة ربما دلس وكان في آخر عمره يحدث من كتب غيره، وهو من رجال الشيخين وغيرهما .

ومنهم عبد الله بن نعيم وهو ثقة سني صاحب حديث من رجال الشيخين وغيرهما. ووقعت روايتهما معاً عند ابن أبي شيبة (٣٣١/١)، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه (٦٩١) ولفظ حديثهما : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل أو نصف الليل ».

هذا وقد روى حديثهما أيضاً بإسناده السابق ابن أبي شيبة (١٦٨/١) - (١٦٩) مختصراً مقتصراً على السواك ولفظه « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء » ، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه (٢٨٧) مختصراً مقتصراً على السواك ولكن لفظه « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .

وعلى هذا يكون قد اختلف على ابن أبي شيبة في هذا اللفظ حيث رواه

ابن ماجة عنه بلفظ : « عند كل صلاة » ورواه عنه بقى بن مخلد - وهو راوى مصنف ابن أبى شيبة عنه - بلفظ : « عند كل وضوء » .

ولكن الظاهر أن اللفظ الواقع عند ابن ماجة خطأ من الناسخ أو الطابع أو غيرهما أى أنه تصحف لفظ : « وضوء » إلى : « صلاة » أى أن ابن ماجة رواه عنه بلفظ : « وضوء » أيضاً ولم يختلف على ابن أبى شيبة لأن كلاً من ابن ماجة وبقى بن مخلد ثقة حافظ إمام مصنف، فيبعد أن يكون وقع وهم من أحدهما فى هذا اللفظ، وكذلك فإن ابن أبى شيبة ثقة حافظ مصنف، فيبعد أن يكون قد اضطرب فى لفظه أى أنه رواه تارة بلفظ : « وضوء » ، وتارة أخرى بلفظ « صلاة » .

هذا وما يؤيد أن الواقع فى سنن ابن ماجة فيه تصحيف أن رواية عبد الله ابن نمير وقعت عند أحمد أيضاً (٤٣٣/٢) ولم يسق لفظها، ولكنه أحال على اللفظ السابق لهذه الرواية عنده فقال : « فذكر معناه » أى معنى حديث يحيى القطان السابق له ، ولفظ القطان هذا فيه : « لأمرتهم بالسواك مع الوضوء » وسأتى لفظه بتمامه ، وعلى هذا يكون لفظ ابن نمير هو : « عند كل وضوء » أو بنحوه أو بمعناه.

ومنهم يحيى بن سعيد القطان وهو ثقة حافظ متقن إمام قدوة، ووقعت روايته عند ابن حبان (٤٠/٣) الإحسان رقم (١٥٣٧) وهى بلفظ « لولا أن أشق على أمتى لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو شطر الليل »

وكذلك وقعت روايته عند ابن حبان (١٥٣٩) ولفظها أتم وهو : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع الوضوء ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو شطر الليل » .

ولكن وقع عنده تصحيف فى إسناده حيث رواه من طريق محمد بن بشار قال : حدثنا يحيى العطار قال : حدثنا عبد الله بن عمر قال حدثنا سعيد المصرى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « فذكره »  
ومما يؤيد أن الواقع فى الإسناد فيه تصحيف ما يأتى :

١ - أن ابن حبان روى الحديث فى الموضعين السابقين من طريق محمد بن بشار أيضاً ولكن على الصواب حيث رواه عن يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة .

٢ - أننا لا نعلم لمحمد بن بشار رواية عن يحيى بن سعيد العطار وإنما المذكور فى شيوخه هو يحيى بن سعيد القطان .

٣ - أننا لا نعلم رواية ليحيى العطار عن عبيد الله بن عمر العمرى المصغر ولا عن عبد الله بن عمر المكبر ، وإنما العمرى المصغر مذكور فى شيوخ يحيى القطان .

٤ - أننا لا نعلم رواية لعبيد الله بن عمر المصغر ولا لعبد الله بن عمر المكبر عن سعيد المصرى ، ولا نعلم رواية لمن يسمى سعيداً المصرى عن أبى هريرة ، وإنما المذكور فى شيوخ عبيد الله بن عمر هو سعيد ابن أبى سعيد المقبرى ، وكذلك فإن أباه هريرة مذكور فى شيوخ المقبرى هذا وليس فى شيوخ من يسمى سعيداً المصرى .

٥ - أننا لا نعلم رواية ليحيى القطان عن عبد الله بن عمر العمرى المكبر بل إنه مذكور فى ترجمة العمرى هذا أن القطان لم يكن يروى عنه .

(انظر لكل ما سبق تهذيب الكمال والتهذيب وغيرهما) ، ومما سبق يتضح

أن الواقع عند ابن حبان فى الموضوع السابق فىه تصحيف والصواب أنه عن يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة .

وكذلك وقعت رواية القطان عند النسائى فى سننه الكبرى (٣٠٣٥) ولكنها مختصرة ويلفظ « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .

والظاهر أن لفظ : « عند كل صلاة » وهم من مجاهد بن موسى الراوى عن القطان وذلك لأن أحمد بن حنبل ومحمد بن بشار روياه عن القطان بلفظ « مع الوضوء » وهما فى مجموعهما أضبط وأحفظ بكثير من مجاهد لأن ابن حنبل ثقة حافظ إمام فقيه حجة قدوة وابن بشار ثقة حافظ وما وقع فىه من كلام لبعض أهل العلم لا يضره (انظر التهذيب ولا تكتف بالتقريب)، وأما مجاهد فهو صدوق أو ثقة ، وقد سبقت رواية ابن بشار عند ابن حبان وستأتى رواية أحمد .

هذا، ووقعت رواية يحيى القطان أيضاً عند أحمد (٢/ ٢٥٠) وكذلك (٢/ ٤٣٣)، ولكنه فى إسناده فى هذا الموضوع سقط لأن إسناده هكذا : حدثنا عبد الله حدثنى أبى ثنا يحيى قال : « أخبرنى سعيد عن أبى هريرة » .

ومما يثبت أن فى الإسناد سقطاً ما يأتى :-

١ - أن يحيى المذكور إنما هو القطان وليس يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى لأن القطان مذكور فى شيوخ أحمد بن حنبل وأما الأنصارى فقد مات قبل أن يولد أحمد فلا يمكن أن يقول عنه « حدثنا يحيى » ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يذكر فى شيوخه .

٢ - أن القطان ليس له رواية عن سعيد المقبرى حيث أننا لا نعلم أحداً ذكر المقبرى فى شيوخه ، هذا بالإضافة إلى أن المقبرى مات قبل أن يولد القطان

بقليل أو بعد أن وُلد بقليل (انظر ترجمة كل منهما في التهذيب وغيره) وبالتالي فلا يمكن أن يقول في حديثه عنه « أخبرني سعيد » .

٣ - أن أحمد روى الحديث (٢/ ٢٥٠) عن يحيى عن عبيد الله عن ابن أبي سعيد كما سبق ، وكذلك فإن ابن حبان روى الحديث من طريق يحيى عن عبيد الله بن عمر العمرى عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى (انظر ما سبق) وما سبق يتضح أن الصواب فى الإسناد الواقع عند أحمد (٢/ ٤٣٣) أنه عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن المقبرى عن أبى هريرة . هذا ، ولفظ حديث القطان عند أحمد (٢/ ٢٥٠) هو نفس لفظه السابق عند ابن حبان ، وأما لفظه عند أحمد (٢/ ٤٣٣) فهو أتم وقد أحال لفظ ابن نمير عن سعيد على هذا اللفظ ، ولفظ القطان هو : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع الوضوء ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل ، فإذا مضى ثلث الليل أو نصف الليل نزل إلى السماء الدنيا عز وجل فقال : هل من سائل فأعطيه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟ هل من داع فأجيبه ؟ » .

ثم قال أحمد بشأن لفظ ابن نمير عن سعيد : « لولا أن أشق » : فذكر معناه وقال : « فإن الله عز وجل ينزل فى كل ليلة إلى السماء الدنيا » وقال فيه : « حتى يطلع الفجر » ، انتهى .

وكذلك وقعت رواية القطان عند أبى يعلى (٦٦١٧) ولفظها : « لقد هممت أن أمر بالسواك مع الوضوء وأؤخر الصلاة إلى شطرالليل أو إلى ثلث الليل » . ومنهم حماد بن مسعدة التميمى وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ، ووقعت روايته عند البيهقى (١/ ٣٦) ولفظها : « عن النبى ﷺ قال : لولا أن

أشق علي أمتي أظنه قال لأمرتهم بالسواك مع الوضوء ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه « ثم قال البيهقي : « وذكر باقى الحديث » .

ومنهم داود بن عبد الرحمن العطار وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ، ووقعت روايته عند ابن حبان (١٣٥٨) ولفظ روايته « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع الوضوء ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصف الليل » .

ومنهم هشام بن حسان الأزدي وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ، وكان من أثبت الناس فى ابن سيرين ، وهو وإن كان فى روايته عن الحسن وعطاء مقال فليست هذه الرواية منها ، ووقعت روايته عند العقيلي فى الضعفاء (٢/٢٤٦) وتصحف عنده لفظ « عبيد الله بن عمر » إلى « عبيد الله ابن شمر » ولفظ روايته « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ، ولأخرت العشاء إلى نصف الليل » .

واختلف علي هشام فى إسناده ولفظه فرواه عنه عبد الأعلى بن عبد الأعلى - وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما - بالإسناد واللفظ السابقين ، ورواه عنه عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى - وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ، وتغير قبل موته بثلاث سنين - بالإسناد السابق ولكن بلفظ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ووقعت روايته عند النسائى فى السنن الكبرى (٣٠٣٦) .

ورواه عنه خلف بن عبد الله الطفاوى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ولفظه : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » والباقى مثله .

ووقعت روايته عند العقيلي أيضاً (٢/٢٤٦) ، وعبد الله بن خلف قال فيه العقيلي : فى حديثه وهم ونكارة وأورده الذهبى فى الميزان ونقل كلام العقيلي فيه وانظر أيضاً اللسان .

وقد تصحف لفظ : «الطفأوى» عند العقيلي فى رواية الحديث إلى : «الكلابى» .

ووقعت رواية الطفأوى هذا أيضاً عند الطحاوى فى شرح المعانى (١/٤٣) ، وتصحف عنده الطفأوى إلى : « الغفأرى » وأحال الطحاوى فى لفظه على لفظ حديث سابق له حيث قال : « مثله » ولفظ الحديث السابق له : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .

وقال الطحاوى بعد روايته : « هذا حديث غريب ما كتبناه إلا عن ابن مرزوق » انتهى .

وحيث إن عبد الأعلى والثقفى خالفا الطفأوى فى روايته فتقدم روايتهما عليه وتكون هى المحفوظة لما سبق ذكره، هذا بالإضافة إلى أن جماعة من الثقات رووا الحديث عن عبيد الله عن سعيد عن أبى هريرة أى : كما رواه عن هشام ، ويترجح بهذا وهم الطفأوى فى روايته ، ويؤيد هذا أيضاً أن ابن حجر نقل فى اللسان (٣/٢٨١) عن الدارقطنى أنه قال بشأن هذا الحديث : « تفرد به الطفأوى ، إنما رواه الناس عن عبيد الله عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة رضى الله عنه » .

والحديث رواه أيضاً أرطأة بن المنذر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر بلفظ « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » أى أن أرطأة تابع الطفأوى عن هشام ، ووقعت رواية أرطأة عند ابن عدى فى الكامل

(٤٢١/١) والطبراني في الكبير (٣٧٥/١٢)، « وأرطأة كنيته أبو حاتم »، وقد عزا صاحب اللسان رواية أرطأة هذه إلى الطبراني ولكن تحرف فيه - أي اللسان - لفظ أرطأة أبو حاتم إلى أرطأة بن حاتم (انظر اللسان ٢٨٢/٣) .

وأرطأة هذا أورده ابن عدى فى الكامل وروى له هذا الحديث ، وحديثاً آخر مما أنكر عليه ثم قال : « ولأرطأة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته فى بعضها خطأ وغلط » انتهى .

وأورده أيضاً الذهبى فى الميزان وذكر كلام ابن عدى فيه بنحوه وأورده أيضاً صاحب اللسان .

ورواية أرطأة وهم ظاهر لما سبق من قول ابن عدى فيه ، ولأن الجماعة السابقين روه عن عبيد الله عن سعيد عن أبى هريرة كما سبق ورواه أيضاً حماد بن سلمة والمعتمر بن سليمان عن عبيد الله عن سعيد كما سيأتى ، وهؤلاء جميعاً أضبط وأحفظ بكثير جداً فى مجموعهم من أرطأة ، ويثبت بهذا خطؤه فى روايته .

ومما يؤيد أن أرطأة أخطأ فى روايته أن ابن عدى قال فى حديثه هذا : « هو خطأ إنما يرويه عبيد الله عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة » ، وكذلك فقد قال ابن حجر فى اللسان (٢٨٢/٣) بشأن حديث أرطأة هذا : « وهو غريب أيضاً » قلت : وكان قد نقل فى اللسان (٢٨٢/٣) كلام الطحاوى السابق فى حديث ابن عمر وأقره .

ومن هذا التحقيق يتبين وهم الألبانى فى اعتباره فى الإرواء أن طريق الطفاوى وطريق أرطأة مما يدل على أن للحديث أصلاً عن ابن عمر (انظر الإرواء (١١١/١) تخريج الحديث ذى الرقم ٧٠) .

- ثم نعود إلى رواية عبدة بن سليمان فنقول :

مما سبق تفصيله يتضح جلياً أن الجماعة السابقين خالفوا عبدة في روايته للحديث عن عبدة الله، حيث لم يذكروا لفظ الأمر بالتأخير كما ذكره هو، وفيهم من هو أضبط وأحفظ منه منفرداً فكيف إذا تابعه على روايته جماعة من الثقات .

وحيث إن الجماعة الذين سبق ذكرهم في مجموعهم أضبط وأحفظ بكثير من عبدة فروايتهم أولى بأن تكون محفوظة، ولا سيما وروايته مخالفة لروايتهم، ويثبت بهذا شذوذ هذه الرواية من هذا الطريق .

هذا، وقد روى الحديث أيضاً حماد بن سلمة عن عبيد الله عن سعيد، ووقعت روايته عند الطحاوي في شرح المعاني (٤٤/١) ولكن لفظها مختصر، وليس فيه الجزء الخاص بتأخير العشاء ولا ما بعده، لأن الطحاوي أحال لفظه على لفظ حديث سابق له عنده وذكر أن لفظه مثله، ولفظ الحديث السابق عنده هو : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .

وحماد بن سلمة ثقة عابد تغير حفظه بآخره وهو أثبت الناس في ثابت البناني .

والظاهر أن حماد بن سلمة روى أيضاً في حديثه الجزء الخاص بتأخير العشاء، لأن العقيلي بعد أن روى حديث عبد الأعلى عن هشام بن حسان السابق قال : « وهذا رواه ابن المبارك وحماد بن سلمة عن عبيد الله » انتهى .

قلت : وقوله هذا يدل على أن لفظ حماد بن سلمة مثل أو نحو أو بمعنى لفظ هشام السابق، وعلى هذا يكون حماد ذكر تأخير العشاء إلى نصف الليل أى : كما ذكر هشام، وقول العقيلي أيضاً يدل على أن ابن المبارك ذكر في

حديثه تأخير العشاء إلى نصف الليل .

وابن المبارك - هو عبد الله بن المبارك وهو ثقة ثبت فقيه إمام .

ثم وقفت على رواية ابن المبارك عن عبيد الله عند النسائي في السنن الكبرى (٣٠٣٤) وهي بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرت بالسواك عند كل وضوء » .

وقد روى الحديث أيضاً المعتمر بن سليمان التميمي عن عبيد الله عن سعيد، ووقعت روايته عند الخطيب في تاريخ بغداد (٣٤٦/٩) ولفظها « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ، والمعتمر بن سليمان ثقة أو على الأقل ثقة له أوهام وهو من رجال الشيخين وغيرهما .

وروي الحديث أيضاً خالد بن الحارث عن عبيد الله عن سعيد ، ووقعت روايته عند النسائي في السنن الكبرى (٣٠٣٧) ولفظها : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع الوضوء » ، وخالد ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما .

وروي الحديث أيضاً حماد بن زيد عن عبيد الله عن سعيد، ووقعت روايته عند النسائي في السنن الكبرى (٣٠٣٣)، ولم يسق حماد لفظه، ولكنه أحال على لفظ حديثه عن عبد الرحمن السراج عن سعيد عن أبي هريرة ولفظه « لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء » ، ثم قال حماد : « وسمعت من عبيد الله بن عمر » وحديث السراج هذا عند النسائي في الكبرى (٣٠٣٢)، وحماد بن زيد ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما .

وروي الحديث أيضاً بقية بن الوليد عن عبيد الله، ووقعت روايته عند

النسائي في الكبرى ولفظها « لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع الوضوء ».

وبقية صدوق ولكنه كثير التدليس عن الضعفاء ، ولم يصرح بالتحديث ، فالإسناد ضعيف ، وقد خالف الجماعة السابقين كلهم فروى الحديث عن عبيد الله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، فزيادة: «عن أبيه» في الإسناد خطأ ظاهر .

هذا وقبل أن أنتقل إلى ذكر باقي ما يؤيد شذوذ رواية عبدة بن سليمان ، وأنه وهم في لفظه ، عن عبيد الله أتكلم عن الاختلاف على عبيد الله في اللفظ الخاص بالسواك - أعني لفظ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع الوضوء » ، فأقول : مما سبق تفصيله يتضح جلياً أنه اختلف على عبيد الله في شئ من هذا اللفظ ، فرواه عنه داود العطار وخالد بن الحارث وابن المبارك وحماد بن زيد بهذا اللفظ أو نحوه ، وكذلك رواه عنه يحيى القطان ، وهذا من رواية ابن حنبل ومحمد بن بشار عن يحيى ، وراويتهما هي الأشبه أن تكون محفوظة عنه كما سبق ترجيحه وكذلك رواه عنه هشام ابن حسان وهذا من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن هشام وكذلك رواية ابن نمير وأبي أسامة معاً كما سبق ترجيحه ، وكذلك رواه بقية بن الوليد ، وحماد بن مسعدة وابن نمير منفرداً ، وكذلك فإن عبارة العقيلي التي سبق ذكرها عنه بعد إخراجها لحديث هشام بن حسان تدل على أن حماد بن سلمة أيضاً روى الحديث عن عبيد الله بهذا اللفظ أو نحوه ، ولكن الظاهر أنه اختلف على حماد بن سلمة في لفظه لأن الطحاوي رواه من طريقه أيضاً ولكن باللفظ الآخر كما سيأتي .

وخالف هؤلاء جماعة آخرون فرووا الحديث عن عبيد الله بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » أو نحوه .

ومن هؤلاء المعتمر بن سليمان وحماة بن سلمة كما سبق عند الطحاوي ، وهشام بن حسان وذلك من رواية الثقفى عنه ، وكذلك ابن نمير وأبو أسامة - بافتراض الاختلاف عليهما وعدم وقوع تصحيف عند ابن ماجه - مع أن هذا الافتراض بعيد لما سبق .

وكذلك عبدة بن سليمان ، ولم تقع روايته عند الترمذى مع أنه روى من طريقه حديث تأخير العشاء كما سبق ، ولكن وقعت رواية عبدة هذه عند أحمد (٢/٢٨٧) ، وكان قد وصل حديثه بحديث آخر فقال : « ثنا عبدة ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ، وقال - يعنى عبدة - : « ثنا عبد الله عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله » .

قلت : والظاهر أن لفظ عبدة المذكور فى سند الحديث مصحف وأن الصواب هو عبدة ، وذلك لأننا لا نعلم رواية لمن يسمى عبدة عن محمد بن عمرو بن علقمة وإنما المذكور فى الرواة عنه هو عبدة بن سليمان (انظر تهذيب الكمال) ، وعلى هذا يكون لفظ عبدة المذكور فى سند الحديث الثانى - أعنى حديث سعيد بن أبى سعيد - مصحفاً أيضاً وصوابه عبدة لأنه هو نفسه المذكور فى سند الحديث الأول .

والظاهر أيضاً أن لفظ عبد الله المذكور فى سند الحديث الثانى مصحف وصوابه عبيد الله لأننا لا نعلم رواية لمن يسمى عبدة ولا عبدة عن عبد الله

ابن عمر الكبير وإنما ذُكر عبيدة بن حميد ضمن الرواة عن عبيد الله بن عمر العمرى المصغر ، وكذلك ذُكر عبدة بن سليمان الكلابى ضمن الرواة عنه ، وحيث إن عبيدة ليس هو المقصود هنا لما سبق ذكره من أن الصواب عبدة فيترجح بما ذكرنا أن الصواب فى هذا الإسناد هو هكذا :

« وقال عبدة : ثنا عبيد الله عن سعيد بن أبى سعيد عن أبى هريرة . . . » .  
وحيث إن هذا قد تقرر فيكون لفظ عبدة بن سليمان فى روايته عن عبيد الله هو «لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك » عند كل صلاة » . كما هو ظاهر من لفظ حديث محمد بن عمرو السابق له مباشرة .

ومما سبق ذكره يتضح أن الجماعة الذين رَووا الحديث بلفظ : «مع الوضوء» ونحوه فى مجموعهم أضبط وأحفظ من الذين رَووه بلفظ : «عند كل صلاة» ونحوه لكثرة عددهم وزيادة ضبط وإتقان بعضهم عن غيره من بعض أفراد الجماعة الآخرين ، هذا بالإضافة إلى أن بعض الذين اختلف عليهم فى لفظه كان من الراجح من روايتهم هو لفظ : « مع الوضوء » ونحوه أيضاً .

وعلى هذا يكون المحفوظ من هذا الطريق هو لفظ « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع الوضوء » ونحوه وأما اللفظ الآخر فإنه يعد وهما من بعض الرواة ومما يؤيد أنه وهم ما سيأتى ذكره من متابعات لعبيد الله عن سعيد على هذا اللفظ أو نحوه .

هذا وبافتراض أن من رواه عن عبيد الله بلفظ : « عند كل صلاة » لم يهتم فى هذا اللفظ فيكون عبيد الله هو الذى اضطرب فى لفظه فتارة كان يرويه بلفظ : « مع الوضوء » ونحوه وتارة كان يرويه بلفظ : « عند كل صلاة » .

وبافتراض أن عبيد الله اضطرب في لفظه فإن لفظ : « مع الوضوء » ونحوه هو المحفوظ أيضاً، وذلك لأنه لم يتفرد عبيد الله بروايته الحديث عن سعيد بل تابعه عليه عبد الله بن عمر الكبر عن سعيد كما سيأتى ولفظه : « مع الوضوء » أيضاً، وكذلك تابعه عبد الرحمن السراج عن سعيد ولفظه : « لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء » وكذلك تابعه أبو معشر عن سعيد ولفظه : « ومع كل وضوء سواك » وستأتى هذه المتابعات بالتفصيل .

وبعد أن رجحنا اللفظ المحفوظ عن سعيد عن أبي هريرة بشأن الجزء الخاص بالسواك نتقل إلى ذكر باقي ما يؤيد شذوذ لفظ عبدة بن سليمان بشأن الأمر بتأخير العشاء فنقول : إن عبيد الله بن عمر المصغر لم يتفرد برواية هذا الحديث عن سعيد باللفظ الذى رواه عنه الجماعة، بل تابعه على ذلك عبد الله ابن عمر المكبر عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة، ووقعت روايته عند عبد الرزاق (٢١٠٦) ولفظها : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع الوضوء، ولولا أن أشق على أمتى لأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل أو إلى نصف الليل فإن الله - أو قال : إن ربنا تبارك وتعالى - ينزل إلى سماء الدنيا فيقول : من يسألنى فأعطيه ؟ من يستغفرنى فأغفر له ؟ من يدعونى فأستجيب له ؟ »

وهذه الرواية من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبرى عن عبد الرزاق عن عبد الله عن سعيد عن أبي هريرة ، وعبد الرزاق ثقة حافظ مصنف مشهور ، إلا أنه عمى فى آخر عمره فتغير، ورواية الدبرى عنه كانت بعد تغييره، هذا بالإضافة إلى أن عبد الله بن عمر المكبر فيه ضعف كما سيأتى فيكون إسناد هذه الرواية فيه ضعف إلا أنه إسناد يصلح للمتابعة لعدم شدة ضعفه .

ولا نقول : لعل عبد الرزاق وهم فى قوله : « عبد الله »، لأن هذه الرواية

كانت بعد تغييره، والأشبه أنه رواه عن عبيد الله كما رواه الجماعة السابقون، أو لعله وقع تصحيف عند عبدالرزاق في لفظ عبيد الله إلى عبد الله، وذلك لأن الوهم أو التصحيف لا يثبتان إلا ببينة، ولو جاز أن يثبت الوهم والتصحيف بمجرد الاحتمال لجاز لكل أحد أن يدعى التصحيف في إسناد أى حديث أو لفظه أو كليهما لاحتمال أن يكون وقع وهم أو خطأ من بعض رواته أو غيرهم، وهذا أمر فيه من الفساد ما لا يخفى فلا يجوز هذا الادعاء بحال إلا بحجة .

وعلى هذا فلا يصار إلى ترجيح أن عبد الرزاق وهم في قوله: « عبد الله » أو الجزم بوهمه في هذا إلا إذا روى هذا الحديث عنه أحد ممن روى عنه قبل تغييره، وكان ثبتاً فيه، وصح أو حسن الطريق إليه، فرواه عنه بلفظ: «عبيد الله»، وكذلك إذا روى عنه هذا الحديث أكثر من واحد ممن روى عنه قبل تغييره بلفظ: « عبيد الله»، فيقال عندئذ إنه قد اختلف على عبد الرزاق في إسناده، فتترجح رواية من روى عنه قبل تغييره على رواية من روى عنه بعده، ويترجح بهذا احتمال وهمه في قوله عبد الله أو يجزم بهذا الوهم، على حسب كثرة عدد من رواه عنه بهذا اللفظ ، وكثرة عدد الطرق إليهم، ومدى صلاحيتها للاحتجاج بها .

وعلى هذا فلا تكون مخالفة الجماعة السابقين له في روايتهم للحديث عن عبيد الله دالة على وهمه في قوله: « عبد الله » ، لأنهم لم يرووا الحديث عن عبد الرزاق نفسه بلفظ: «عبيد الله» ، وبالتالي يقال: إنه اختلف على عبد الرزاق، فرواه الدبري عنه بلفظ: « عبد الله»، ورواه جماعة آخرون فرووه عنه بلفظ: «عبيد الله»، فتترجح رواية الجماعة لأنهم أضبط وأحفظ منه ،

ويكون الوهم من الدبرى .

ولو جاز أن يصار إلى توهيم عبدالرزاق فى روايته للحديث عن عبد الله بحجة أن غيره رواه عن عبيد الله - قل عدد هذا الغير أو كثر - لجاز أن يقال فى كل المتابعات التى سيأتى ذكرها قريباً : إن رواية هذه المتابعات قد وهموا لأنهم لم يرووا الحديث عن عبيد الله كما رواه الجماعة السابقون ، ولجاز أن يقال هذا فى أى متابعة لكل من الأحاديث التى وقف على متابعة أو أكثر لبعض رواتها ، وهذا القول فيه من الفساد ما لا يخفى فلا يصار إليه .

وكذلك فإنه لا يصار إلى ترجيح احتمال التصحيف إلا إذا وقعت روايته من طريق الدبرى فى موضع آخر بلفظ: « عبيد الله » ، وصح أو حسن الطريق إلى الدبرى ، وعلى حسب كثرة عدد الطرق إلى الدبرى بروايته بلفظ : «عبيد الله» ، ومدى صلاحيتها للاحتجاج بها يكون الجزم بوقوع التصحيف .

وحيث إن الأمر كذلك ، وحيث إننا لم نقف على شئ مما سبق ذكره بشأن رواية عبد الرزاق ، فيكون الظاهر أن عبد الرزاق روى الحديث عن عبد الله وليس عن عبيد الله ، أى أنه لم يهم فى هذا اللفظ ، ولكن الإسناد فيه ضعف لما سبق وما سيأتى ، ويكون الظاهر أيضاً أن لفظ: « عبد الله » ليس ناشئاً من تصحيف عبيد الله إلى عبد الله ، وإنما هو الوارد فى مصنف عبدالرزاق المخطوط ، وبالتالي يكون الظاهر أن عبد الله بن عمر تابع أخاه عبيد الله على روايته للحديث عن سعيد .

ثم نتقل إلى الكلام عن هذه المتابعة بشئ من التفصيل فنقول :

عبد الله بن عمر هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر ، وهو متكلم فيه ، ويؤخذ من مجموع كلامهم فيه أن فى حديثه ضعفاً لكثرة غلطه ،

وقد وهم ابن حجر فى التقريب فى قوله فيه : « ضعيف » وذلك لأنه هو نفسه قد ذكر فى مقدمة التقريب عند الكلام على مراتب الرواة أن من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف وإن لم يفسر فإليه الإشارة بلفظ : « ضعيف » ، وجعل من قال فيه : « ضعيف » فى المرتبة التاسعة أى أنه جعله بعد مرتبة من قال فيه : « مجهول الحال » أو « مستور » .

وبالنظر فى ترجمة عبد الله هذا فى التهذيب وغيره يتضح أن فيه توثيقاً لأحمد وغيره ، فقال فيه أحمد فى رواية : « لا بأس به » ، قد روى عنه ولكن ليس مثل أخيه عبيد الله ، وأيضاً قال أبو حاتم : « رأيت أحمد يحسن الثناء عليه » ، وأيضاً قال فيه ابن معين فى رواية : « لا بأس به يكتب حديثه » وقال فى رواية : « صويلح » وقال فى رواية : « صالح ثقة » ، وأيضاً قال فيه العجلي : « لا بأس به » ، وقال فيه يعقوب بن شيبة : « ثقة صدوق فى حديثه اضطراب » ، وأيضاً أورد له يعقوب بن شيبة حديثاً فى مسنده فقال : « هذا حديث حسن الإسناد مدنى » ، وأيضاً قال فيه ابن عدى : « لا بأس به فى رواياته صدوق » ، وأيضاً كان عبد الرحمن بن مهدي يروى عنه ، وعبد الرحمن لم يكن يروى إلا عن ثقة عنده ، وبالتالي تكون روايته عنه توثيقاً له ، وأيضاً قال فيه الخليلي : « ثقة غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه » ، وقال فيه أحمد بن يونس : « لو رأيت هيئته لعرفت أنه ثقة » .

ومما سبق يتضح جلياً أن عبد الله لم يتجرد من كل توثيق ، بل إن فيه توثيقاً لأكثر من معتبر وبالتالي فليس ممن وجد فيهم إطلاق الضعف فقط ، وبالإضافة إلى ما سبق فسأسوق ما جاء فى التهذيب بشأن تجريح عبد الله هذا قال ابن المدينى : « ضعيف » ، وقال أحمد فى رواية : « كان يزيد فى الأسانيد

ويخالف، وكان رجلاً صالحاً» ، وقال فى رواية: « يروى عبد الله عن أخيه عبيد الله ولم يرو عبيد الله عن أخيه شيئاً » ، وقال صالح جزرة: « لين مختلط الحديث » ، وقال عمرو بن على : « كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه » ، وقال النسائى : « ضعيف » ، وقال ابن سعد : « كان كثير الحديث يستضعف » ، وقال أبو حاتم: « هو أحب إلى من عبد الله بن نافع ، يكتب حديثه ولا يحتج به » ، وقال ابن حبان: « كان ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن حد الضبط فاستحق الترك » وقال البخارى: « ذاهب ، لا أروى عنه شيئاً » .

وقال أيضاً فى رواية : « كان يحيى بن سعيد يضعفه » ، وقال أبو أحمد الحاكم : « ليس بالقوى عندهم » ، وقال المروزى : « ذكره أحمد فلم يرضه » ، وقال ابن عمار الموصلى : « لم يتركه أحد إلا يحيى بن سعيد وزعموا أنه أخذ كتب عبيد الله فرواها » .

وقال يعقوب بن شيبه فى رواية : « هو رجل صالح مذكور بالعلم والصلاح ، وفى أحاديثه بعض الضعف والاضطراب ، ويزيد فى الأسانيد كثيراً » .

ومما سبق يتضح أن أكثر الذين جرحوه جرحاً غير مفسر جرحهم لين ، وأن من جرحه جرحاً مفسراً كان جرحهم له راجعاً إلى قلة ضبطه وسوء حفظه .

ومن هذا التفصيل فى شأن عبد الله يتضح أن الأشبه بالصواب أنه أحسن حالاً من أن يطلق عليه لفظ : «ضعيف» باصطلاح ابن حجر، ولكن يقال فيه: « صدوق سئ الحفظ » وبالتالي يكون حديثه فيه ضعف أى يكون قريباً من

الحسن ، ومما يؤيد القول السابق فيه أن الذهبي ترجمه فى الميزان، فذكر كثيراً من كلام أهل العلم فيه، ومع ذلك قال فيه : « صدوق فى حفظه شيء » .

وكذلك فقد تابع عبيد الله بن عمر على روايته عن سعيد عبد الرحمن بن عبد الله السراج وهو ثقة، ووقعت روايته عند النسائي فى الكبرى (٣٠٣٢) والحاكم (١٤٦/١) ومن طريقه البيهقي (٣٦/١) ولفظ روايته : « لولا أن أشق على أمتى لفرضت عليهم السواك مع الوضوء ولأخرت صلاة العشاء إلى نصف الليل »، وهذا لفظ الحاكم، ولفظ النسائي مقتصر على السواك وقد سبق .

والظاهر أن لفظ : « لفرضت عليهم » وقع بالمعنى إما من السراج أو ممن دونه، وهو لا يختلف عن لفظ : « لأمرتهم » من حيث الدلالة، وعلى أى حال فلفظ : « لأمرتهم » هو الأشبه لأنه رواه عبيد الله وعبد الله ابنا عمر عن سعيد كما سبق، وكذلك رواه ابن اسحاق وأبو معشر عنه كما سيأتى وكذلك وقع فى رواية أبى الزناد وغيره عن الأعرج عن أبى هريرة وكذلك وقع فى رواية محمد بن عمرو عن أبى سلمة عنه كما سيأتى ، فهذا اللفظ هو المحفوظ .

وكذلك فقد تابع عبيد الله على روايته عن سعيد أبو معشر - فحيح السندي - وهو ضعيف، واختلط أيضاً فى آخر عمره ، ووقعت روايته عند أبى داود الطيالسى (١٤٧ ترتيب )، ولفظ روايته « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالوضوء عند كل صلاة، ومع كل وضوء سواك، ولأخرت العشاء إلى نصف الليل » .

ومن الواضح أن ذكر الوضوء عند كل صلاة منكر من هذا الطريق لضعف

نجيح ولأننا لا نعلم أحداً روى هذه الزيادة عن سعيد، بل إن الروايات السابقة كلها ليس فيها هذه الزيادة، وكذلك ما سيأتى من روايات أخرى عن سعيد .

ووقعت رواية أبى معشر أيضاً عند النسائى فى الكبرى (٣٠٣٩) بنحو الرواية السابقة دون قوله: « ولأخرت العشاء إلى نصف الليل »، واختلف على أبى معشر فى إسناده، فرواه عنه أبو داود الطيالسى - وهو ثقة حافظ غلط فى أحاديث - عن سعيد عن أبى هريرة ، ورواه عنه الليث بن سعد - وهو ثقة ثبت إمام فقيه - عن سعيد عن أبيه عن أبى هريرة، والظاهر أن هذا الإضطراب من أبى معشر نفسه، وليس ممن دونه، ومن الواضح أن زيادة: «عن أبيه» وهم منه لمخالفته لعبيد الله وغيره عن سعيد كما سبق وكما سيأتى .

وكذلك فقد تابع عبید الله على روايته عن سعيد محمد بن إسحاق بن يسار وهو صدوق ورُمى بالقدر والتشيع وكان كثير التدليس، ووقعت روايته عند أبى يعلى (٦٥٧٦) .

ولفظ روايته « لولا أن أشق على أمتى لأخرت العشاء الآخرة إلى ثلث الليل ، فإنه إذا مضى ثلث الليل الأول هبط الله - عز وجل - إلى السماء الدنيا، فلم يزل بها حتى يطلع الفجر يقول : ألا تائب ؟ ألا سائل يُعطى ؟ ألا داع يُجاب ؟ ألا مذنب يستغفر فيُغفر له ؟ ألا سقيم يَسْتَشْفِي فيشفى ؟ .

وهذا الحديث رواه أبو يعلى عن عقبة بن مكرم عن يونس - وهو ابن بكير- عن محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبى سعيد عن أبى هريرة ، وعن عمه عبد الرحمن بن يسار عن عبید الله بن أبى رافع عن على وعقبة صدوق، ويونس صدوق يخطئ .

ووقعت رواية ابن إسحاق عن سعيد أيضاً عند عبد الله بن أحمد فى زوائده على المسند (٨٠ / ١)، ولفظها مختصر وهو « لولا أن أشق على أمتى

لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة .

ووقع إسناده فى المسند هكذا : « حدثنى عقبه بن مكرم الكوفى ثنا يونس بن بكير ثنا محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة عن عبيد الله بن أبى رافع عن أبيه عن على رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره » ، ومن الواضح أنه وقع فى هذا الإسناد سقط واختلاف عن إسناده أبى يعلى ، ونظراً لأننا لسنا بصدد تحقيق القول فى حديث على فنقتصر هنا على حديث أبى هريرة . ويتضح من إسناده أبى يعلى أن محمد بن إسحاق روى الحديث أيضاً عند عبد الله بن أحمد عن سعيد عن أبى هريرة .

ووقعت رواية ابن إسحاق عن سعيد أيضاً عند أحمد (١/ ١٢٠) والدارمى (٣٤٨/١) ولفظها « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » والباقى بنحو لفظ أبى يعلى السابق ، ورواه أيضاً الطحاوى فى شرح المعانى (٤٣/١) مختصراً « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » وهذا الحديث رواه أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن ابن إسحاق عن سعيد بن أبى سعيد عن عطاء مولى أم صبيّة عن أبى هريرة .

ويعقوب ثقة فاضل ، وأبوه إبراهيم ثقة حجة ، وكذلك رواه الدارمى والطحاوى من طريق إبراهيم بن سعد بهذا الإسناد ، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عند كل منهم ، وتحرف لفظ ابن إسحاق عند الطحاوى إلى أبى إسحاق .

وكذلك وقعت رواية ابن إسحاق عن سعيد عند البيهقى (٣٦/١) وهى من طريق أحمد بن خالد - هو الوهيبى - عن ابن إسحاق عن سعيد عن عطاء

مولى أم صبيّة عن أبي هريرة مرفوعاً : « لولا أنى أكره أن أشق على أمتى » نحوه أى نحو حديث حماد بن مسعدة السابق عند البيهقى ، وكذلك رواه من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق بهذا الإسناد نحوه .

وكذلك وقعت رواية ابن إسحاق عن سعيد عند النسائي فى الكبرى (٣٠٤٠) ولفظها « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » وهى من طريق محمد بن سلمة - وهو الباهلى وهو ثقة - عن ابن إسحاق عن سعيد عن عطاء مولى أم صبيّة - وتصحف عند النسائي إلى أم سلمة - عن أبي هريرة .

وكذلك وقعت رواية ابن إسحاق عن سعيد عند أحمد (٥٠٩/٢) ولفظها بنحو لفظ أحمد السابق والدارمى ، وهذه الرواية من طريق ابن أبى عدى عن ابن إسحاق عن سعيد بن أبى سعيد عن عطاء مولى أم صفية عن أبى هريرة . وقال عبد الله بن أحمد : « قال أبى : وقال يعقوب : صبيّة وهو الصواب » انتهى ، قلت : يريد أحمد أن يقول إن يعقوب بن إبراهيم قال فى روايته عن أبيه : « عطاء مولى أم صبيّة » ، وإن ابن أبى عدى قال فى روايته : « عطاء مولى أم صفية » وأن الصواب هو قول يعقوب .

وهذا الذى استصوبه أحمد هو الصواب لأن أحمد بن خالد تابع يعقوب على قوله : « أم صبيّة » ، وكذلك تابعه محمد بن سلمة ، ومما يدل على ذلك أن المزي فى تحفة الأشراف (٢٨٠/١٠) ذكر هذه الرواية من طريقه وعزاها للنسائي ، ولم يذكر تصحيحاً ، فترجح من هذا أن الواقع فى السنن الكبرى المطبوع فيه تصحيف ، وكذلك فإن لفظ : « أم صبيّة » هو المثبت فى التقريب والتهذيب وثقات ابن حبان وغيرها فى ترجمة عطاء هذا ، وابن أبى عدى هو

محمد بن أبي عدى، وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما .

ومما سبق تفصيله بشأن روايات ابن اسحاق يتضح أنه اختلف عليه في إسناده فرواه عنه يونس بن بكير عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة ولفظه مختصر .

ورواه عنه إبراهيم بن سعد وابن أبي عدى وأحمد بن خالد الوهبي - وهو صدوق أو فيه ضعف يسير - ومحمد بن سلمة عن سعيد عن عطاء عن أبي هريرة ، أى أنهم زادوا عطاء في الإسناد .

وحيث إن هؤلاء في مجموعهم أضبط وأحفظ بكثير من يونس بن بكير فيكون المحفوظ في هذا الإسناد من طريق ابن إسحاق أنه عن سعيد عن عطاء عن أبي هريرة .

ولا يقال: لعل ابن إسحاق كان يرويه تارة عن سعيد عن أبي هريرة ، ويرويه عن سعيد عن عطاء عن أبي هريرة تارة أخرى، فرواه عنه يونس كما سمعه منه، ورواه عنه إبراهيم وابن أبي عدى وغيرهما كما سمعوه منه ، لأن هذا الاحتمال إنما يكون قويًا إذا كان من روى عنه الإسناد الأول ضابطًا حافظًا وكذلك من روى عنه الإسناد الثانى وأما فى حالتنا هذه فراوى الإسناد الأول هو يونس وهو وإن كان صدوقًا إلا أنه ليس ضابطًا حافظًا بل إنه يخطئ ، وراوى الإسناد الثانى هو إبراهيم بن سعد وهو ثقة حجة وتابعه أيضًا على روايته ابن أبي عدى وهو ثقة ، وتابعه أيضًا أحمد بن خالد ، وحيث إن الأمر كذلك فيكون المحفوظ فى رواية ابن اسحاق أنها عن سعيد عن عطاء عن أبي هريرة ، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عن سعيد فى رواية إبراهيم بن سعد عنه كما سبق فزالت شبهة تدليسه .

وأما عطاء مولى أم صبيّة فالظاهر أنه مجهول لأننا لا نعلم روى عنه غير سعيد المقبرى، وأما ذكر ابن حبان له فى الثقات فإنه لا يقويه لأن ابن حبان يوثق المجاهيل على قاعدته فى التوثيق .

هذا ، وقد قال ابن حجر فى عطاء فى التقريب: مقبول والظاهر أن هذا وهم منه والأشبه أنه مجهول، وانظر كتابنا « إمعان النظر فى تقريب الحفاظ ابن حجر » .

وكذلك فالظاهر أن ابن إسحاق وهم فى ذكر عطاء فى هذا الإسناد لأن جماعة غيره روه عن سعيد عن أبى هريرة أى بدون ذكر عطاء ، وعمن وقفنا عليهم من هؤلاء: عبيد الله بن عمر وعبد الرحمن السراج وأبو معشر وعبد الله بن عمر الكبير وقد سبقت رواية كل منهم، وهم فى مجموعهم أضبط وأحفظ بكثير من ابن إسحاق .

ومما سبق يتضح وهم أحمد شاكى فى تحقيقه لسنن الترمذى (١٦٧) حيث ذهب إلى أن سعيد بن أبى سعيد لا يبعد أن يكون سمع هذا الحديث من أبى هريرة ومن عطاء مولى أم صبيّة عن أبى هريرة وقد يكون أرسله عن أبى هريرة ولم يسمعه منه ثم قال : والأمر قريب بكل حال لأن عطاء مولى أم صبيّة ثقة!!

قلت : واعتباره عطاءً هذا ثقة وهم آخر منه لما سبق ذكره، أو تساهل منه يُعلم مما سبق .

ومما سبق يتضح أيضاً وهم حسين سليم أسد فى تحقيقه لمسند أبى يعلى بشأن الحديث ذى الرقم (٦٥٧٦) حيث قال فى إسناد حديث عطاء هذا : «وهذا إسناد قوى»!!

ومما يتعجب له أنه قال في إسناد حديث أبي هريرة وعلى السابق عند أبي يعلى: «إسناده صحيح بفرعيه» !! . قلت : وكيف يكون إسناده صحيحاً وفيه يونس بن بكير وهو صدوق يخطئ وابن إسحق وهو أيضاً صدوق ، ومشهور بالتدليس ولم يصرح بالتحديث عند أبي يعلى ، وعقبة بن مكرم صدوق أيضاً؟! والإسناد إن كان فيه من هو صدوق فيكون حسناً ولا يرقى إلى مرتبة الصحة ، وحيث إن هذا الإسناد فيه من تقدم ذكرهم ، وفيه عننة ابن إسحاق فلا يكون حسناً بل يكون ضعيفاً بفرعيه .

هذا ومما ينبغي ذكره في هذا الموضع أن الظاهر أنه حدث سقط في إسناد حديث على هذا عند أبي يعلى لأنه رواه من طريق عبيد الله بن أبي رافع عن على كما سبق ، والأشبه بالصواب أنه من طريق عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن على .

كذلك هو عند عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند كما سبق ، مع أنه رواه عن عقبة بن مكرم عن يونس بن بكير عن ابن إسحاق أى : كما رواه أبو يعلى .

ومما يؤيد أنه وقع سقط في إسناد أبي يعلى أن الحديث رواه أيضاً إبراهيم ابن سعد عن ابن إسحاق فذكر فيه عن أبيه ، أى أنه ذكر أبا رافع في إسناده ، ووقعت روايته عند أحمد (١/ ١٢٠) والدارمي (١/ ٣٤٨) والبزار في مسنده (٤٧٨) [ وانظر أيضاً كشف الأستار (٤٩١) ] والطبراني في الأوسط (١٢٦٥) والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٤٣) .

وأيضاً فقد تابع ابن بكير وإبراهيم على روايتهما - أى بذكر أبي رافع في الإسناد - إبراهيم بن مختار عند الدارمي (١/ ٣٤٨) ، وكذلك سعيد بن بزيع

عند البزار (٤٧٧) وانظر أيضاً كشف الأستار (٤٩١) .

وقد روى الخطيب فى التاريخ (٢٥٥/٤) حديث على هذا من طريق سعيد ابن بزيع عن ابن إسحاق ولم يذكر فيه أبا رافع ، ومع أنه عنده من طريق سليمان بن سيف بن سعيد أى كما هو عند البزار ، ويتبين بما سبق أن الظاهر أنه وقع سقط فى إسناده الخطيب أيضاً ، وكذلك فقد وقع عند الخطيب لفظ : « سعيد بن أبى بزيع » والصواب : « سعيد بن بزيع » أى بغير أداة الكنية ، كما هو مثبت عند البزار وفى الجرح والتعديل ، وسعيد بن بزيع صدوق ، وإبراهيم بن مختار صدوق سئ الحفظ ، وإبراهيم بن سعد ، ويونس بن بكير تقدما .

هذا ، وبافتراض أنه لم يحدث سقط عند أبى يعلى ، ولا الخطيب فيكون هذا اختلافاً على ابن إسحاق فى إسناده ، فرواه عنه إبراهيم بن سعد وإبراهيم ابن مختار عن عمه عبد الرحمن بن يسار عن عبيد الله بن أبى رافع عن أبيه عن على ، ورواه أيضاً عنه بذكر أبى رافع يونس بن بكير ، وهذا فى رواية عبد الله بن أحمد عن عقبة بن مكرم عن يونس ، وكذلك رواه عنه سعيد بن بزيع فى رواية البزار عن سليمان بن سيف عن سعيد .

ورواه عنه يونس بن بكير عن عمه عبد الرحمن عن عبيد الله عن على أى بدون ذكر أبى رافع وهذا من رواية أبى يعلى عن عقبة بن مكرم عن يونس ، وكذلك رواه عنه سعيد بن بزيع من رواية أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبى الرجال عن سليمان بن سيف عن سعيد (انظر رواية الخطيب ٢٥٥/٤) .

ومما سبق من هذا التفصيل يتضح أنه مما لا شك فيه أن الرواية بذكر : عن أبيه فى الإسناد أرجح من الرواية الأخرى فهى الأولى بأن تكون محفوظة وأما

الأخرى فهي وهم من بعض الرواة .

ومما سبق يتضح أيضاً أن لأبي رافع رواية عن علي ، وهذه فائدة عزيزة استفدناها من تتبع طرق هذا الحديث لأن المزي في تهذيب الكمال - وكان قد قصد إلى استيعاب شيوخ الراوى واستيعاب من روى عنه - لم يذكر رواية لأبي رافع عن علي وإنما ذكر أنه روى عن النبي ﷺ وابن مسعود .

هذا وقد عزا حسين سليم أسد حديث علي هذا لأحمد (١/ ١٢٠) والدارمي (١/ ٣٤٨) والخطيب (٤/ ٢٥٥) ومع أن الحديث عند الأولين فيه عن أبيه ، وعند الخطيب ليس فيه « عن أبيه » وكذلك هو عند أبي يعلى ، مع هذا كله لم يذكر شيئاً أصلاً عن الاختلاف في إسناد هذا الحديث ولا عن احتمال وقوع سقط فيه لا تصريحاً ولا تلميحاً !! وهذا منه ليس بجيد .

ومما سبق تفصيله يتضح جلياً أن المحفوظ في حديث سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة إنما هو لفظ : « لأخرت العشاء » وليس لفظ : « لأمرتهم بتأخير العشاء » ، وما هو بنحوه أو بمعناه :

ثم ننتقل إلى الكلام عن توقيت التأخير فنقول :

يتضح من روايات الحديث السابقة من طريق سعيد بن أبي سعيد أنه اختلف عليه في الوقت الذي تؤخر له العشاء ، فرواه عنه عبيد الله بن عمر على الشك أى : « إلى ثلث الليل أو نصفه » أو نحو هذا اللفظ وهذا من رواية الأكثرين عنه على حسب ما وقفنا عليه من روايات سبق ذكرها ، ورواه هشام ابن حسان عن عبيد الله بلفظ إلى نصف الليل أى بغير شك وهذا من رواية عبد الأعلى عن هشام كما سبق ، وكذلك فالظاهر من كلام العقيلي السابق بعد روايته للفظ هشام بن حسان أن حماد بن سلمة ، وكذلك عبد الله بن

المبارك رويه عن عبيد الله بمثل رواية هشام أو بنحوها أو بمعناها، وعلى هذا فتكون رواية كل منهما فيها التأخير إلى نصف الليل بغير شك.

والظاهر أن لفظ هشام وهم منه لأنه خالف الجماعة الآخرين الذين روه عن عبيد الله بالشك، وهم في مجموعهم أضبط وأحفظ من هشام بكثير.

وحيث إن الأمر كذلك فتكون رواية الجماعة عن عبيد الله هي المحفوظة من هذا الطريق، ويحمل هذا اللفظ على أن عبيد الله هو الذى شك فى لفظ الحديث بعدما سمعه من سعيد فرواه بالشك، أو لعل سعيداً هو الذى اضطرب فى لفظه، وهذا الاحتمال هو الأظهر، لأن عبيد الله ثقة ثبت، ولأنه اختلف على سعيد كما سبق .

هذا، وروى الحديث عبد الله بن عمر المكبر عن سعيد أيضاً على الشك وبالتالي يكون عبد الله قد تابع عبيد الله على روايته للحديث عن سعيد - أى على الشك - وهذا يقوى احتمال اضطراب سعيد فى روايته لهذا الحديث عن أبى هريرة .

ورواه عنه عبد الرحمن السراج بلفظ: «إلى نصف الليل» أى بدون شك وتابعه على هذا اللفظ أبو معشر كما سبق .

ورواه عنه ابن إسحاق بلفظ: «إلى ثلث الليل» أى بدون شك، وهذا عند أحمد والدارمى والطحاوى، وكذلك هو عند أبى يعلى من رواية يونس بن بكير عنه كما سبق، وهذا يؤيد أن سعيداً اضطرب فى هذا اللفظ، والظاهر أنه اختلف على ابن إسحاق أيضاً، لأنه رواه عنه أحمد بن خالد الوهيبى بنحو لفظ حماد بن مسعدة عن عبيد الله عن سعيد (ذكره البيهقى ٣٦/١)، وقد سبق أن رواية حماد بلفظ الشك، والظاهر أن الاضطراب فى رواية ابن

إسحاق إنما هو من ابن إسحاق نفسه .

وبالنظر إلى أسانيد هذه الألفاظ يتضح أن إسناد رواية عبيد الله عن سعيد صحيح ، وأن إسناد رواية عبد الله عن سعيد فيها ضعف ، ولكنها متبعة لرواية عبيد الله فتزيدها قوة ، وأن إسناد رواية عبد الرحمن السراج عن سعيد صحيح ، وإن إسناد رواية أبي معشر عن سعيد ضعيف ولكنها متبعة لرواية السراج فتزيدها قوة ، وأما إسناد روايتي محمد بن إسحاق فضعيف ، ويضاف إلى هذا أنه اضطرب في لفظه .

وعلى هذا فتكون رواية : « إلى نصف الليل » محفوظة ، وكذلك رواية : « إلى نصف الليل أو ثلثه » ، أما رواية : « إلى ثلث الليل » فتكون غير محفوظة . وحيث إنه لا تعارض بين هاتين الروايتين لأنه يمكن رد الرواية المشكوك فيها إلى الرواية التي لم يُشك فيها ، فيكون المحفوظ عن أبي هريرة من هذا الطريق هو لفظ : « إلى نصف الليل » ، ولا سيما وأنه اختلف على عبيد الله كما سبق فرواه عنه هشام بن حسان عن سعيد بلفظ « إلى نصف الليل » ، وكذلك رواه حماد بن سلمة وابن المبارك كما يظهر من كلام العقيلي الذي سبق ذكره ، وإن كان الأكثرون رَوَوْه عنه عن سعيد على الشك .

ويحمل الاضطراب الواقع من سعيد في هذا اللفظ أنه سمعه من أبي هريرة ، ثم شك في لفظه ، فرواه على الشك أي بلفظ : « إلى ثلث الليل أو نصفه » ، أو أن العكس هو الذي حدث أي أنه رواه عن أبي هريرة بلفظ : « إلى نصف الليل » أو نحوه ثم شك في لفظه فرواه بلفظ : « إلى ثلث الليل أو نصفه » .

ومما سبق ذكره بشأن حديث أبي هريرة من طريق سعيد بن أبي سعيد عنه

يتضح أن اللفظ المحفوظ فيه هو « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى نصف الليل » أو نحو هذا اللفظ .

هذا ومما ينبغي ذكره أنه ورد توقيت التأخير إلى ثلث الليل أيضاً من طريق آخر عن أبي هريرة فقال أحمد (٢/ ٢٥٨ - ٢٥٩) : ثنا أبو عبيدة الحداد - كوفي ثقة - عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء أو مع كل وضوء سواك ولأخرت عشاء الآخرة إلى ثلث الليل » .

قلت : هكذا هو في المسند المطبوع بلفظ : «أو» أى على الشك ، وكذلك ذكره أحمد شاكر في تحقيقه لسنن الترمذى (١/ ٣١١) انظر الحديث ذا الرقم (١٦٧) ولكن وقع في متقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار بالعطف بالواو أى بلفظ : « عند كل صلاة بوضوء ، ومع كل وضوء بسواك » وعزاه لأحمد ، وسكت الشوكاني في شرحه نيل الأوطار عليه ، فلم يتعقب هذا اللفظ بشئ ، وهذا منه يدل على إقراره على ذلك (انظر نيل الأوطار ١/ ١٨٣ باب فضل الوضوء لكل صلاة) ، وكذلك فقد أورد ابن حجر في الفتح - أثناء شرحه للحديث الذى برقم ٨٨٧ - هذا الحديث وعزاه لأحمد أيضاً ولفظه كلفظ المتقى - أى بالعطف بالواو - وكذلك أوردته الهيثمى في المجمع (١/ ٢٢١) بلفظ المتقى ، وعزاه لأحمد ، وكذلك هو في الجامع الصغير وعزاه السيوطى لأحمد والنسائى من حديث أبي هريرة ، ولم نقف عليه عند النسائى لا فى المجتبى ولا فى سننه الكبرى ، فالله أعلم . وكذلك وقع بهذا اللفظ فى صحيح الجامع (انظر رقم ٥١٩٤) فالظاهر أن الواقع فى المسند المطبوع وهم من الناسخ أو الطابع أو لعل هذا من اختلاف النسخ والاحتمال الأول أظهر وأقرب

ثم أنتقل إلى الكلام عن إسناد هذا الحديث فأقول :-

محمد بن عمرو هو ابن علقمة الليثي وهو صدوق له أوهام .

أبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما .

أبو عبيدة الحداد هو عبد الواحد بن واصل - ووقع في التقريب : « واصله » وهو تصحيف - وهو ثقة من رجال البخاري وغيره (انظر التهذيب والتقريب وثقات ابن حبان وتاريخ بغداد) .

فإسناد هذه الرواية فيه ضعف يسير أى أنه قريب من الحسن، وبالإضافة إلى هذا فإن هذا اللفظ غير محفوظ بل شاذ، وذلك لأنه قد اختلف على محمد بن عمرو في لفظه، فرواه عنه أبو عبيدة الحداد باللفظ السابق وخالفه جماعة فرووه عنه بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ونحوه أى ليس في رواية واحد منهم ذكر تأخير العشاء ولا ذكر الوضوء عند كل صلاة ولا السواك عند كل وضوء لا على وجه الشك بلفظ : « أو » ولا على وجه العطف بالواو .

ومن هؤلاء يحيى القطان: وهو ثقة حافظ إمام متقن قدوة ، ووقعت روايته عند أحمد (٤٢٩/٢) والبيهقي (٣٧/١) وأبى نعيم في الحلية (٣٨٦/٨) .  
ومنهم زائدة بن قدامة : وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ووقعت روايته عند أحمد (٣٩٩/٢) .

ومنهم عبدة بن سليمان الكلابي : وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما ، ووقعت روايته عند الترمذي (٢٢) وأحمد (٣٩٩/٢)، ولم يسق لفظه، ولكنه أحال على لفظ زائدة فقال فذكر مثله بإسناده ، ووقعت روايته

عند أحمد أيضاً (٢/٢٨٧) ولكن وقع عنده عبيدة أى بدلاً من عبدة ، والظاهر أن هذا تصحيف والصواب « عبدة » وذلك لأننا لا نعلم رواية لمن يسمى عبيدة عن محمد بن عمرو وإنما المذكور فى الرواة عنه عبدة بن سليمان (انظر تهذيب الكمال) .

ومنهم عمر بن طلحة بن علقمة الليثى المدنى : وهو صدوق ، ووقعت روايته عند ابن عدى فى الكامل (٥/١٧٠٤) .

ومنهم أنس بن عياض بن ضمرة : وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ، ووقعت روايته عند الطحاوى فى شرح المعانى (١/٤٤) .

ومنهم إسماعيل بن جعفر بن أبى كثير : وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما ، ووقعت روايته عند النسائى فى الكبرى (٢٠٤٢) .

ومما سبق يتضح أن أبا عبيدة الحداد قد خالف الجماعة السابقين كلهم فروى الحديث بلفظ يخالف لفظهم وزاد فيه لفظاً ليس فى رواية واحد منهم ، وحيث إنهم فى مجموعهم أضبط وأحفظ منه بكثير فيكون لفظه وهماً منه وزيادته غير محفوظة ، هذا بالإضافة إلى أن فى إسناد الحديث ضعفاً كما سبق .

ومن هذا التفصيل يتبين وهم أحمد شاكر فى تحقيقه للحديث الذى برقم ١٦٧ من سنن الترمذى حيث قال فى إسناد حديث محمد بن عمرو هذا : «وهذا إسناد صحيح» ، وكذلك فقلوه هذا صريح فى دلالة على أنه يرى أن لفظه صحيح أيضاً ، وذلك لأنه صحح إسناده ولم يتعقب لفظه بشئ أصلاً وهذا وهم آخر أكبر من الأول .

ويتبين من هذا التفصيل أيضاً وهم صاحب منتقى الأخبار حيث صحح

إسناده أيضاً، وكذلك وهم الشوكاني في شرحه عليه حيث أقره على سكوته عليه (انظر نيل الأوطار ١/ ١٨٣ باب فضل الرضوء لكل صلاة)، ووهم كل منهما في سكوته على لفظه .

ويتبين أيضاً وهم الهيثمي في المجمع (١/ ٢٢١) حيث سكت على لفظه واكتفى بقوله في سنده : « وفيه محمد بن عمرو بن علقمة وهو ثقة حسن الحديث » .

ويتبين منه أيضاً وهم السيوطي في الجامع الصغير حيث رمز لهذا الحديث بالصحة، ووهم المناوي في شرحه عليه حيث أقره على تصحيحه .

ويتبين أيضاً وهم الألباني حيث حسن هذا الحديث وأورده في صحيح الجامع فانظر رقم (٥١٩٤) .

ويتبين أيضاً أن سكوت ابن حجر على هذا الحديث بعد ذكره في الفتح أثناء شرحه للحديث ذي الرقم (٨٨٧) ليس بجيد منه .

والظاهر والله أعلم أنهم جميعاً نظروا إلى إسناد الحديث فقط ولم يفتن واحد منهم إلى شذوذ لفظه لمخالفة الحداد لمن سبق ذكرهم، فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله .

وحيث إنه قد ترجح بما سبق أن لفظ : « إلى ثلث الليل » الوارد في هذا الطريق غير محفوظ، فهو مردود، وبالتالي فلا يكون مقويًا لرواية محمد بن إسحاق عن سعيد - أعنى لفظ : « لأخرت العشاء إلى ثلث الليل » وبالتالي فستظل روايته ضعيفة فلا تقوى على معارضة لفظ : « إلى نصف الليل » وعلى هذا يكون هذا اللفظ هو المحفوظ من حديث أبي هريرة كما سبق تقريره .

هذا وما ينبغي ذكره أيضاً أنه ورد التوقيت في تأخير العشاء إلى ثلث الليل - أى بغير شك - من حديث زيد بن خالد الجهني مرفوعاً ولفظه: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل» .

رواه الترمذى (٢٣) وأبو داود (٤٧) ومن طريقه البيهقي (٣٧/١)، ورواه النسائي في الكبرى (٣٠٤١) وابن أبي شيبة (١٦٨/١) والطحاوى في شرح المعاني (٤٣/١) والبلغوى في شرح السنة (٣٩٣/١)، وأحمد (٤/١١٤)، (١١٦).

أخرجوه من طرق عن محمد بن إسحاق عن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد الجهني «قال: سمعت رسول الله ﷺ يذكره»، ووقع عند الترمذى وغيره: «فكان زيد بن خالد يشهد الصلوات في المسجد وسواكه على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب لا يقوم إلى الصلاة إلا استن، ثم رده إلى موضعه» .

وإسناد الحديث فيه ضعف لأن ابن إسحاق مشهور بالتدليس ولم يصرح بالتحديث عند أحد ممن سبق ذكرهم

ولفظ: «ولأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل» وقع عند الترمذى والبلغوى فقط وهو من رواية عبدة بن سليمان عن ابن إسحاق عند الترمذى وهو ثقة ثبت، وتابعه عليه يعلى بن عبيد عند البغوى وأحمد وهو ثقة في حديثه عن غير الثورى وهذا منه، وتابعه أيضاً محمد بن عبيد عند أحمد وهو ثقة، وعلى هذا فهذا اللفظ محفوظ في هذا الحديث .

هذا، ولهذا الحديث طريق آخر عند أحمد (١١٦/١) ثنا عبد الصمد قال

ثنا حرب - يعنى ابن شداد - عن يحيى ثنا أبو سلمة عن زيد بن خالد الجهنى قال قال رسول الله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » قلت : ثم ذكر قصة زيد بن خالد بنحو ما سبق . وهذا إسناد : حسن ، ويحيى هو ابن أبى كثير وقد صرح بالتحديث عن أبى سلمة فزال شبهة تدليسه فضلاً عن أن تدليسه محتمل .

ومن لفظ حديث يحيى بن أبى كثير يتضح أن لفظ : « ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل » إنما هو فى حديث ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمى عن أبى سلمة ، وبالتالي فلا يكون حديث يحيى مقوياً لهذا اللفظ فيبقى هذا اللفظ فيه ضعف من هذا الطريق لما سبق وأما باقى الحديث فهو صحيح من حديث زيد بن خالد بمجموع الطريقين أو على الأقل حسن .

ومما سبق ذكره فى إسناد حديث محمد بن إسحاق عن التيمى يتبين تساهل الترمذى حيث قال فى حديثه بعد إخراجه : « هذا حديث حسن صحيح » أما إذا كان الترمذى يقصد بقوله السابق أنه حسن صحيح لغيره فالأشبه أنه صحيح لغيره إلا لفظ : « ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل فإنه حسن كما سيأتى » .

ومما سبق يتبين أيضاً تساهل البغوى حيث قال فى هذا الحديث بعد إخراجه : « صحيح » إلا إذا كان يقصد أنه صحيح لغيره فالأشبه ما تقدم .

ويتبين أيضاً وهم الألبانى فى تخريجه لهذا الحديث فى المشكاة [٣٩٠] حيث قال بشأن قول الترمذى : « هذا حديث حسن صحيح » قال الألبانى : « وهو كما قال باعتبار طريق أخرى له عند أحمد (١١٦/٤) وقد تكلمت عليه فى صحيح سنن أبى داود رقم ٣٧ » انتهى .

قلت: أما الطريق الأخرى التى عند أحمد فقد تقدم أن لفظ الحديث من هذه الطريق ليس فيه شئ عن تأخير العشاء أصلاً وعلى هذا فلا يكون الحديث حسناً ولا صحيحاً بهذا التمام بمجموع الطريقين كما سبق .

هذا، وقد ورد لفظ: « لآخرت العشاء إلى ثلث الليل » أى بدون شك أيضاً من حديث على مرفوعاً، ولفظه « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، ولآخرت العشاء الآخرة إلى ثلث الليل فإنه إذا مضى ثلث الليل الأول هبط الله - عز وجل - إلى سماء الدنيا، فلم يزل بها حتى يطلع الفجر يقول : ألا سائل يُعطى ؟ ألا داع يُجاب ؟ ألا مستشفع فيشفع له ؟ ألا تائب مستغفر فيُغفر له » .

رواه أحمد (١/ ١٢٠) وابنه عبد الله فى زوائده على المسند (١/ ٨٠) والدارمى (١/ ٣٤٨) وأبو يعلى (٦٥٧٦) والبزار فى مسنده (٤٧٧ ، ٤٧٨)، وانظر أيضاً كشف الأستار عن زوائد البزار (٤٩١)، ورواه أيضاً الطبرانى فى الأوسط (١٢٦٠) والخطيب فى تاريخ بغداد (٤/ ٢٥٥) .

رووه من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار حدثنى عبد الرحمن بن يسار عن عبيد الله بن أبى رافع عن أبيه عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « فذكره » ، وألفاظ هذا الحديث بعضها أتم من بعض واللفظ السابق هو لفظ البزار وهو من أتمها .

ووقع عند بعضهم : عن عبيد الله بن أبى رافع عن على - أى بدون ذكر عن أبيه - فى الإسناد وقد سبق التفصيل فى هذا وترجيح أن الإسناد فيه لفظ عن أبيه فليراجع .

وإسناد هذا الحديث حسن لأن بالتحديث عن عمه عبد الرحمن بن يسار

وهذا من رواية إبراهيم بن سعد عنه وهو ثقة حجة وكذلك من رواية سعيد بن بزيغ عنه وهو صدوق ، وعبد الرحمن بن يسار هو عم محمد بن إسحاق ، وهو صدوق على الأقل وانظر تعجيل المنفعة والثقات لابن حبان ، وعبيد الله ابن رافع ثقة من رجال الشيخين وغيرهما .

وأبو رافع أحد الصحابة وكان مولى للنبي ﷺ وعاصر على بن أبي طالب ومات في أول خلافته على الصحيح .

وبافتراض أن الراجح في هذا الإسناد أنه عن عبيد الله بن أبي رافع عن على - مع أن هذا الافتراض بعيد كما سبق تفصيله - فإن هذا لا يكون علة في الإسناد لأن عبيد الله بن أبي رافع كان كاتباً لعلى وهذا وحده كافٍ في إثبات معاصرته له ولقيه إياه وسماعه منه ، وبالإضافة إلى هذا فإنه روى عنه أيضاً (انظر تهذيب الكمال والتهذيب) .

ومن تخريج هذا الحديث يتبين أنه وارد من طريق ابن إسحاق أيضاً، ولا نعلمه يروى عن على إلا من طريقه، وما يؤيد هذا أن البزار بعد إخرجه له في مسنده قال: « وهذا الحديث قد روى عن النبي ﷺ من وجوه لا نعلمه يروى عن على عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد » قلت : ويؤيده أيضاً قول الطبراني في الأوسط بعد إخرجه لهذا الحديث : « لا يروى هذا الحديث عن على إلا بهذا الإسناد تفرد به محمد بن إسحاق » .

وما سبق يتبين أن حديث على يرويه ابن إسحاق وحديث زيد بن خالد يرويه ابن إسحاق أيضاً، فلا يكون أحدهما مقوياً للآخر ولكن حيث إن إسناد حديث على حسن لأن ابن إسحاق صرح فيه بالتحديث عن عمه عبد الرحمن ابن يسار فيكون لفظ : « لأخرت العشاء إلى ثلث الليل » حسناً أيضاً من هذا

الطريق ، وأما من حديث زيد فهو قاصر عن مرتبة الحسن لعدم تصريح ابن إسحاق بالتحديث عن التيمي كما سبق .

ومن هذا التفصيل يتضح أن حديث : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل » حسن فقط لأننا لم نقف على متابعة لمحمد بن إسحاق على هذا اللفظ ، وأما حديث : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » فهو صحيح من حديث زيد بن خالد لما سبق وحسن من حديث علي .

ولا يفوتني أن أذكر هنا أن حديث علي هذا وقع عند الطبراني في الأوسط بلفظ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء » هكذا رواه مختصراً مقتصراً على السواك ، وهو من طريق الحسن بن بكر المروزي قال : « حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال : حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق قال : حدثني عمي عبد الرحمن بن يسار عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن علي قال : قال رسول الله ﷺ فذكره » .

وقد اختلف على يعقوب بن إبراهيم في لفظه ، فرواه عنه الحسن بن بكر باللفظ السابق ، والحسن هذا صدوق ، وخالفه جماعة غيره فرووه بلفظ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » أو نحو هذا اللفظ وهؤلاء منهم : أحمد بن محمد بن حنبل وهو ثقة حافظ إمام حجة قدوة فقيه ، ووقعت روايته في مسنده ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وهو ثقة حافظ إمام ، وروايته عند الدارمي ، وعلي بن معبد بن نوح البغدادي ، وهو صدوق على الأقل ، وروايته عند الطحاوي ، وإبراهيم بن سعيد الجوهري وهو ثقة حافظ ، وأحمد بن منصور البغدادي الرمادي وهو ثقة حافظ لم يحدث عنه

أبو داود لتوقفه في خلق القرآن ، ومنهم الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البندارى وهو صدوق ، ورواية هؤلاء الثلاثة عند البزار .

ومما سبق يتضح جلياً أن رواية الحسن بن بكر المروزي تُعد وهماً منه وأن المحفوظ هو رواية الجماعة السابقين عن يعقوب بن إبراهيم لأنهم في مجموعهم أضبط وأحفظ بكثير جداً منه ، هذا بالإضافة إلى أن روايته مخالفة لروايتهم ، وبالإضافة إلى هذا فإنه لم يتفرد إبراهيم بن سعد برواية هذا اللفظ أعنى : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة عن » محمد بن إسحاق بل تابعه على ذلك سعيد بن بزيغ وهو صدوق وروايته عند البزار والخطيب ، وكذلك يونس بن بكير وهو صدوق يخطئ وروايته عند عبد الله بن أحمد وهذا يؤيد وهم الحسن بن بكر في قوله . . . . بالسواك مع كل وضوء » .

ومما سبق تفصيله يتضح أن لفظ الحسن شاذ، فهو مردود مع أن إسناد حديثه حسن ، ومن هذا يتبين وهم المنذرى في الترغيب (١/١٦٥) حيث قال بعد أن عزا هذا الحديث للطبراني في الأوسط : « بإسناد حسن » ولم يتكلم على اللفظ بشئ أصلاً ، وهذا منه يعد تحسيناً للفظه أيضاً ، والصواب أنه ليس كذلك لما سبق تفصيله .

هذا وقد أورد الهيثمي هذا الحديث في المجمع (١/٢٢١)، وعزاه للطبراني في الأوسط ثم قال : « وفيه ابن إسحاق وهو ثقة مدلس وقد صرح بالتحديث : « وإسناده حسن » انتهى .

قلت : ويقال في قوله هذا ما سبق بشأن قول المنذرى ، والظاهر أن كلا منهما لم يفتن إلى مخالفة الحسن بن بكر في لفظه للفظ الجماعة الذين سبق ذكرهم .

وحيث إنه قد تبين مما سبق تفصيله أن لفظ: « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل » يعد حسناً فينبغي أن يُعلم أن هذا اللفظ لا يعارض لفظ حديث أبي هريرة السابق « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى نصف الليل » لأن كلا من اللفظين يحمل على أنه حديث مستقل أحدهما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ، والآخر رواه على عنه ﷺ ويكون الأول دالاً على استحباب تأخير العشاء إلى ثلث الليل ويكون الآخر دالاً على أن هذا الاستحباب ممتد أيضاً إلى نصف الليل وليس قاصراً على التأخير إلى ثلث الليل .

هذا وما يجدر ذكره هنا أيضاً، أنه ورد الأمر بتأخير العشاء من حديث أبي هريرة أيضاً وهو من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ولفظه: « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء ولأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ورواه كلهم ثقات من رجال الشيخين وغيرهم ، وقد رواه مسلم (٢٥٢) وأبو عوانة (١٩١/١) والنسائي (٢٦٦/١) وفي الكبرى أيضاً (٣٠٤٦) وأبو داود (٤٦) وابن ماجه (٦٩٠) والدارمي (١٧٤/١) والحميدي (٤٢٨/٢) والشافعي في الأم (٢٠/١) ومن طريقه البيهقي (٣٥/١) والبغوي في شرح السنة (٣٩٢/١) ورواه أحمد (٢٤٥/١) وأبو يعلى (٦٢٧٠) والطحاوي في شرح المعاني (٤٤/١) وكذلك البيهقي (٣٧/١) وابن خزيمة (١٣٩) وعبد الرزاق (٢١٠٧) .

رووه من طرق كثيرة عن سفيان بن عيينة بالإسناد السابق وباللفظ السابق إلا أنه وقع عند مسلم مختصراً مقتصراً على السواك، ووقع عند ابن ماجه

مقتصرًا على تأخير العشاء، ووقع عند عبد الرزاق بلفظ «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك لكل وضوء وتأخير العشاء يعنى العتمة» ولفظ: «لكل وضوء» من رواية عبد الرزاق عن ابن عيينة يعد وهما واضحًا منه لأنه خالف الجماعة الآخرين حيث روه عن ابن عيينة بلفظ: «عند كل صلاة» وهم في مجموعهم أضبط وأحفظ بكثير من عبد الرزاق ولا سيما وفيهم من هو أضبط وأحفظ منه منفردًا كأحمد بن حنبل فكيف إذا تابعه على لفظه جماعة من الثقات .

وكذلك لفظ: «يعنى العتمة» الظاهر أنه وهم من عبد الرزاق أيضًا لأننا لم نقف عليه إلا من رواية عبد الرزاق عن ابن عيينة أى أنه لم يروه أحد من الجماعة الآخرين أو لعل هذا اللفظ وقع تفسيرًا من عبد الرزاق أدرجه في الحديث ، وكذلك وقع في الأم لفظ: «عند كل وضوء» والظاهر أن هذا اختلاف على الربيع بن سليمان المرادى الراوى عن الشافعى لأنه وقع عند البيهقى وكذلك البغوى بلفظ: «عند كل صلاة» - أى كلفظ الجماعة - وهو من رواية أبى العباس الأصم عن الربيع عن الشافعى وكذلك هو فى مسند الشافعى وهو من رواية أبى العباس الأصم عن الربيع (انظر ترتيب مسند الشافعى ١/ ٣٠) وعلى هذا فيكون هذا اللفظ وهماً ممن رواه عن الربيع حيث خالف فيه الجماعة بالإضافة إلى مخالفته للأصم عن الربيع .

هذا، وقد اختلف على أبى الزناد فى لفظه، فرواه عنه ابن عيينة باللفظ السابق، ورواه عنه مالك بن أنس فلم يذكر الأمر بتأخير العشاء، ووقعت روايته عنده فى الموطأ (١/ ٦٦) ومن طريقه رواه البخارى (٨٨٧) والنسائى (١/ ١٢) وفى الكبرى أيضاً (٦) وابن حبان (١٠٦٥) والبيهقى (١/ ٣٧) ،

ومالك ثقة ثبت حجة فقيه أحد الأعلام من رجال الشيخين وغيرهما .

واختلف على مالك في شيء من لفظه فرواه عنه جماعة منهم عبد الله بن يوسف وقتيبة بن سعيد ، وأحمد بن أبي بكر بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ونحو هذا اللفظ وأما أكثر الرواة عن مالك فلم يذكروا لفظ : « عند كل صلاة » أو نحوه ، ذكر هذا البيهقي بنحوه (٣٧/١) .

ورواه أيضاً ورقاء عن أبي الزناد ولم يذكر الأمر بتأخير العشاء ووقعت روايته عند أحمد (٥٣١/٢) ولفظه «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» .

ورقاء هو ابن عمر الشكري وهو صدوق على الأقل إلا في حديثه عن منصور بن المعتمر ففيه ضعف .

ورواه أيضاً المغيرة بن عبد الرحمن الخزامي عنه ولم يذكر الأمر بتأخير العشاء أيضاً ولا قوله: « عند كل صلاة » ووقعت روايته عند أبي عوانة (١٩١/١) ، والمغيرة صدوق يهم (انظر التهذيب والفصل التاسع من مقدمة الفتح ولا تكتف بما ذكره ابن حجر في التقريب) .

ورواه أيضاً ابن أبي الزناد عنه ، ولم يذكر أيضاً الأمر بتأخير العشاء ، ووقعت روايته عند أبي يعلى (٦٣٤٣) ولفظه «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك» ، وابن أبي الزناد هو عبد الرحمن وهو متكلم فيه والظاهر مما قيل فيه أن فيه ضعفاً يسيراً وأن ما حدث به بالمدينة أقل ضعفاً مما حدث به ببغداد .

ومما سبق يتضح أن ابن عيينة تفرد برواية الأمر بتأخير العشاء عن أبي الزناد ولا نعلم أحداً تابعه على ذلك عن أبي الزناد ، وهذا لا يضر لأن ابن عيينة ثقة

حافظ إمام حجة فقيه فهو أضبط وأحفظ من بعضهم مجتمعين ، وأيضاً فروايته ليست مخالفة لرواية الجماعة أصلاً فشأن هذه الزيادة أن تقبل ، وتكون روايته محمولة على أن أبا الزناد رواه تارة مختصراً وتارة مطولاً فرواه عنه ابن عيينة كما سمعه ورواه عنه مالك وغيره كما سمعه .

وابن عيينة وإن كان يدلّس إلا أنه لم يكن يدلّس إلا عن ثقة ، وزيادة على ذلك فقد صرح بالتحديث عند النسائي ، وهو وإن كان قد تغير أيضاً قبل موته بسنة تقريباً إلا أننا لا نعلم روى عنه بعد اختلاطه إلا محمد بن عاصم الأصبهاني (انظر التهذيب والميزان وغيرهما) .

وقد روى الحديث أيضاً جعفر بن ربيعة المصري عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك »، ووقعت هذه الرواية عند البخاري (٧٢٤٠)، وجعفر ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ، وهو وإن كان لم يذكر لفظ: « عند كل صلاة » أو نحوه فإن هذا لا يضر ، لأن أبا الزناد ذكره في رواية ابن عيينة وغيره عنه كما سبق وأبو الزناد ثقة فقيه من رجال الشيخين وغيرهما .

هذا، وقد روى سعيد بن أبي هلال الحديث عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال - إن كان قاله - « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع الوضوء » وقال أبو هريرة: « لقد كنت أستن قبل أن أنام وبعدما أستيظ وقبل ما آكل وبعدما آكل حين ما سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك »

ووقعت هذه الرواية عند أحمد (٤٠٠/٢)، وإسنادها حسن، وسعيد بن أبي هلال صدوق، فلعله وهم في قوله: « مع الوضوء » لأنه خالف أبا الزناد في لفظه حيث قال: « عند كل صلاة » ونحوه حيث إن أبا الزناد أضبط

وأحفظ منه فيقدم لفظه عليه .

أو لعل سعيداً سمع رواية أخرى عن الأعرج ، رواها عن أبي هريرة أى يكون حديث سعيد هذا حديثاً آخر غير حديث أبي الزناد عن الأعرج ، ومما يؤيده أنه ساق قصة استئان أبي هريرة ولم يسق أبو الزناد ولا جعفر بن ربيعة هذه القصة ، وعلى هذا فيحمل لفظه على أنه حديث آخر عن الأعرج ، وهذا أولى من توهم سعيد .

ومما سبق تفصيله يتضح أن لفظ: « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولأمرتهم بتأخير العشاء » صحيح من حديث الأعرج عن أبي هريرة فهو محفوظ من هذا الطريق، ويتضح كذلك أن لفظ: « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء » حسن من حديث الأعرج عن أبي هريرة فهو محفوظ أيضاً من هذا الطريق .

\*\*\*

وحيث إننا رجحنا سابقاً أن لفظ: « لولا أن أشق علي أمتي لأخرت العشاء إلي نصف الليل ولأمرتهم بالسواك مع الوضوء » محفوظ من حديث سعيد ابن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة فيحمل كل لفظ من الألفاظ الثلاثة علي أنه حديث مستقل عن الآخر مروى عن أبي هريرة وليست هذه الألفاظ الثلاثة حديثاً واحداً لأنه لو حمل الأمر على ذلك لأدى ذلك إلي توهيم الرواة الذين رووا هذه الألفاظ عن أبي هريرة أو من دونهم أو توهيم أبي هريرة نفسه للاختلاف الواضح بينها .

وحيث إن هذا يتنافى مع كونهم ضابطين حافظين فيكون الأولى هو ما تقدم، ولا يصار إلي توهيم الرواة أو بعضهم إلا إذا ظهر التعارض بين الألفاظ، ولم يمكن الحمل على أنها أحاديث مستقلة .

هذا وما يجعل الحمل على أن كل لفظ من هذه الألفاظ حديث مستقل متعيناً أن حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة فيه زيادة قصة نزول الله تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا وغير ذلك ، وهذه الزيادة من رواية عبيد الله بن عمر وغيره عن سعيد كما سبق ، ولا نعلم هذه القصة واردة من حديث الأعرج عن أبي هريرة لا من رواية أبي الزناد ولا غيره ممن روى هذا الحديث عن الأعرج .

وكذلك فإن في حديث سعيد بن أبي هلال عن الأعرج زيادة قصة استئذان أبي هريرة ولا نعلمها مروية في حديث أبي الزناد ولا غيره عن الأعرج ، ولا مروية في حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة لا من رواية عبيد الله بن عمر ولا غيره ممن روى الحديث عن المقبري .

وما سبق تفصيله بشأن طرق حديث عبيد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة، وكذلك متابعاته وشواهدة يتضح أن لفظ: « لولا أن أشق علي أمتي لأمرتهم أن

يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » غير محفوظ بل شاذ فهو مردود . ومنه يتبين كذلك وهم الألباني في تصحيحه لهذا اللفظ حيث أورده في صحيح الترمذى ، ومنه يتبين وهم الترمذى في قوله بشأن هذا اللفظ : « حديث حسن صحيح » ، وكذلك وهم الألباني في تصحيحه لهذا اللفظ حيث أورده في صحيح الجامع ، وقال : « صحيح » [ انظر رقم ٥١٨٩ منه ] .

ومنه يتبين كذلك وهم النووى في إقراره للترمذى على قوله في هذا الحديث : « حسن صحيح » حيث أورده في المجموع ( انظر ٥٦/٣ ) وعزاه للترمذى وذكر قوله فيه وسكت عليه ، وكذلك يتبين وهمه في المجموع أيضا ( ٥٦/٣ ) حيث عزا الحديث أيضاً إلى أبى داود فقال ما نصه : « وأورده أبو داود بإسناد صحيح فقال : « لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة » انتهى .

قلت : حديث أبى داود هذا رواه من طريق سفيان بن عيينة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة كما سبق ، وأما حديث الترمذى السابق فقد رواه من طريق عبدة عن عبيد الله عن سعيد عن أبى هريرة ، وقد رجحنا أن هذا اللفظ غير محفوظ من هذا الطريق ، وأن المحفوظ هو لفظ : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع الوضوء ولاخرت العشاء إلى نصف الليل » .

ومن الواضح أن لفظ حديث أبى داود يختلف فى لفظه ومعناه اختلافاً واضحاً عن هذا اللفظ المحفوظ عن عبيد الله عن سعيد ، هذا بالإضافة إلى اختلاف الطريقين كما هو واضح فاعتبار هذين اللفظين حديثاً واحداً خطأً ظاهراً .

كذلك يتبين عما سبق تفصيله أن لفظ : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم

بالسواك مع الوضوء، ولأخرت العشاء إلي نصف الليل « صحيح من حديث سعيد عن أبي هريرة فهو محفوظ عن أبي هريرة من هذا الطريق .

وحيث أن الأمر كذلك فإنه من العجيب حقاً أن يقول النووى فى المجموع (٥٦/٣) ما نصه: « وأما الحديث المذكور فى النهاية والوسيط: « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة ولأخرت العشاء إلى نصف الليل » فهو بهذا اللفظ حديث منكر لا يعرف وقول إمام الحرمين إنه حديث صحيح ليس بمقبول فلا يغتر به !!

قلت: بل إنه حديث محفوظ وبالتالي فهو معروف غير منكر ولكن بلفظ: « مع الوضوء » بدلاً من لفظ: « مع كل صلاة » وقول النووى خطأ ظاهر فلا يغتر به .

هذا وقد أطلنا النفس فى تحقيق حديث أبى هريرة من طريق سعيد بن أبى سعيد عنه، وكذلك حديثه من طريق الأعرج عنه، وكذلك حديثه من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلمة عنه، وكذلك فى حديث زيد بن خالد وحديث على بن أبى طالب بما لا نعلم أحداً سبقنا إليه فاشدد على هذا التحقيق يدك فلعلك لا تظفر به فى كتاب آخر وانظر إلى تخريج ابن حجر لهذه الأحاديث فى التلخيص (١/٦٤ - ٦٥) وكذلك تخريج الألبانى لها فى الإرواء (١/١٠٩ - ١١٠) الحديث الذى برقم ٧٠ وإلى ما تقدم تفصيله ترى الفرق كبيراً جداً جداً، فالحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

## الحديث الرابع

عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً : -

« إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك ولين على اليقين، فإذا استيقن التمام سجد سجدين فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان، وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماماً لصلاته وكانت السجدتان مرغمتي الشيطان . »

هذا الحديث حسنه الألباني وصححه الحاكم وغيره كما سيأتي تفصيله والأشبه بالصواب أن اللفظ الذي تحته خط شاذ فهو غير محفوظ، وبالتالي فهو مردود وإليك تفصيل القول فيه :-

هذا الحديث رواه أبو داود (١٠٢٤) ومن طريقه البيهقي (٣٥١/٢) ورواه ابن ماجه (١٢١٠) وابن حبان (الإحسان ١٥٢/٤ - ١٥٣) وابن أبي شيبة (٢٥/٢) ومن طريقه الحاكم (٣٢٢/١) ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٣٣/١) وابن خزيمة (١٠٢٣ ، ١٠٢٤) وابن عبد البر في التمهيد (٢٢/٥) من طرق عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري: « رسول الله ﷺ قال : فذكره »، واللفظ لأبي داود .

وهذا إسناد حسن رواه كلهم ثقات رجال الشيخين وغيرهما إلا محمد بن عجلان، فليس من رجال البخاري، وروى له مسلم في المتابعات، وهو صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري عن أبي هريرة، وليس هذا

منها ، وهو وإن كان قد وصفه بعضهم بالتدليس (انظر طبقات المدلسين وغيره) فقد صرح بالتحديث عند الطحاوى ، والإسناد إليه صحيح فزالت شبهة التدليس .

ومع أن هذا الإسناد حسن إلا أن هذا اللفظ بهذا السياق فيه ما ينكر لشذوذه وهو لفظ : « فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان » ، فهو غير محفوظ ، وذلك لأنه اختلف على ابن عجلان فى لفظه : فرواه عنه بهذا اللفظ ونحوه كل من حيوة بن شريح وهو ثقة ثبت فقيه ، والليث بن سعد وهو ثقة ثبت فقيه إمام ، وأبو بكر ابن أبى شيبه وهو ثقة حافظ مصنف ، وأبو خالد الأحمر وهو صدوق يخطئ ووقعت رواياتهم عند من تقدم ذكرهم ، ورواه عنه خالد بن الحارث - وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما - بالإسناد السابق مرفوعاً أيضاً بلفظ : « إذا شك أحدكم فى صلاته فليبلغ الشك وليبن على اليقين ، فإذا استيقن التمام فليسجد سجدتين وهو قاعد ، فإن كان صلى خمسا شفعتا له صلاته ، وإن صلى أربعاً كانتا ترغيماً للشيطان » .

وهذه الرواية عند النسائى (٢٧/٣) ، وقد رواها النسائى عن يحيى بن حبيب بن عربى عن خالد عن ابن عجلان ، ووقعت هذه الرواية عند النسائى فى السنن الكبرى أيضاً - برقم ٥٨٤ - عن يحيى عن خالد ولفظها مختصر ، ومن طريق النسائى رواه ابن عبد البر فى التمهيد (٢٢/٥) ، ولم يسق لفظه ، ولكنه أحال على لفظ ابن عجلان السابق له عنده من طريق الليث عنه فقال ابن عبد البر : « مثله بمعناه » .

ومن الواضح أن قوله : « مثله بمعناه » صريح فى دلالة على أن لفظ خالد

عن ابن عجلان ليس نفس لفظ الليث عنه بحروفه، ولكنه يشابهه في معناه، وهذا على حسب ما ظهر له من لفظ الحديث علي حسب اجتهاده في فهم معناه.

ومما يؤيد ذلك أن ابن عبد البر روى حديث خالد من طريق النسائي نفسه باسناده كما سبق ذكره، وبالتالي فسيكون لفظه عنده هو لفظ النسائي بحروفه أو بنحوه على الأقل، وقد تبين من لفظ خالد عند النسائي أنه يختلف في بعض لفظه ومعناه عن لفظ الجماعة السابقين عن ابن عجلان، ومنهم الليث أيضاً كما سبق، ومما يؤيد ذلك أن لفظ الليث عن ابن عجلان عند ابن عبد البر فيه: « فإن كانت صلاته ناقصة فقد أتمها والسجدتان ترغيم للشيطان وإن كان أتم صلاته فالركعة والسجدتان نافلة له » وأما لفظ خالد عنه ففيه: « فإن كان صلى خمسا شفعتا له صلاته وإن صلى أربعاً كانتا ترغيماً للشيطان ».

وكذلك فقد وقعت رواية الليث عن ابن عجلان عند ابن خزيمة وفيها اللفظ السابق ذكره عند ابن عبد البر إلا أنه قال: « والسجدتان له نافلة » أى بدلاً من لفظ ابن عبد البر: « والسجدتان نافلة له ».

ومما سبق ذكره بشأن لفظ الجماعة عن ابن عجلان ولفظ خالد بن الحارث عنه يتضح جلياً أنه اختلف عليه في لفظ الحديث بما يوجد اختلافاً في بعض معناه.

والظاهر أن الاختلاف عليه إنما هو من اضطراب ابن عجلان نفسه في لفظه لأن خالد بن الحارث ثقة ثبت كما سبق فيبعد أن يكون الوهم منه، ولأن الجماعة الآخرين في مجموعهم أضببط وأحفظ بكثير من ابن عجلان ولا سيما فيهم من هو أضببط وأحفظ من ابن عجلان منفرداً فكيف إذا تابعه غيره،

وبالتالى فيبعد أن يكون الوهم منهم مجتمعين .

وعلى هذا فحيث إن ابن عجلان اضطرب فى لفظه فهذا يدل على أنه لم يحفظ الحديث كما ينبغي .

هذا ومما يؤكد أنه لم يحفظ الحديث على وجهه ، وأن الاضطراب منه أنه رواه جماعة عن زيد بن أسلم بالإسناد السابق مرفوعاً أيضاً بنحو لفظ خالد ابن الحارث عن ابن عجلان لا يختلف عنه فى معناه .

ومن هؤلاء :- عبد العزيز بن عبد الله بن أسلم الماجشون - وهو ثقة فقيه من رجال الشيخين وغيرهما .

ووقعت روايته عند النسائى (٢٧/٣) ولفظها « إذا لم يدر أحدكم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليصل ركعة ، ثم يسجد بعد ذلك سجدين وهو جالس ، فإن كان صلى خمسا شفعنا له صلاته وإن صلى أربعاً كانتا ترغيماً للشيطان » ، وقد رواه النسائى من طريق حجية بن المثنى عن عبدالعزيز ، وحجية ثقة .

ووقعت رواية الماجشون أيضاً عند البيهقى (٣٣١/٢) ، وساق لفظها وهو نحو لفظ النسائى لا يختلف عنه فى شئ من معناه ، وهو من طريق سعيد بن سليمان عن الماجشون ، وسعيد بن سليمان هو الضبى وهو ثقة .

ووقعت رواية الماجشون أيضاً عند ابن الجارود فى المنتقى ، وهي برقم (٢٤١) ولفظها : « إذا شك أحدكم وهو يصلى فى الثلاث والأربع فليقم فليصل ركعة حتى يكون الشك فى الزيادة ، ثم يسجد سجدتى السهو قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له وإن كان أربعاً فهما ترغيمان للشيطان » .

وقد رواه ابن الجارود عن يعقوب بن إبراهيم الدورقى عن يزيد بن هارون

## عن الماجشون .

ووقعت رواية الماجشون أيضاً عند ابن خزيمة وهي برقم (١٠٢٤) ولم يسق لفظها بتمامه، ولكن ساق منه لفظ: « إذا شك أحدكم فى صلاته لا يدرى ثلاثاً صلى أم أربعاً فليصل ركعة، ويسجد سجدين قبل السلام » ثم أحال ابن خزيمة باقى اللفظ على حديث الليث بن سعد عن ابن عجلان - وكان قد ساق لفظه من طريق الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن الليث - فذكر أن باقى حديث الماجشون مثل حديث الربيع، فقولوه: « مثل حديث الربيع » يدل على أن باقى لفظ الماجشون هو نفس باقى لفظ الليث عن ابن عجلان أو بنحوه أو أنه على الأقل لا يختلف عنه فى معناه .

وعلى هذا فيكون قوله السابق دالاً على أن باقى لفظ الماجشون يشتمل أيضاً على ما ذكره الليث عن ابن عجلان فى روايته عنده أى يشتمل على لفظ: « وإن كان أتم صلاته فالركعة والسجدتان له نافلة » أو نحوه .

ولكن الظاهر أن ابن خزيمة كان يقصد بقوله السابق أن باقى حديث الماجشون مثل باقى حديث الربيع فى معناه - وهذا على حسب ما ظهر له من معنى على ما أراه إليه اجتهاده فى فهم معناه - ولم يقصد أنه مثله فى لفظه أو نحوه.

ومما يدل على ذلك أن ابن خزيمة روى حديث الماجشون عن يعقوب الدورقى عن يزيد بن هارون عن الماجشون أى أنه رواه بنفس إسناد ابن الجارود، وقد سبق أن لفظ ابن الجارود ليس فيه هذه اللفظة التى سبق ذكرها ولكنه قال: « فإن كان صلى خمسا شفعن له » أى أنه بلفظ النسائي السابق بنحوه لا يختلف عنه فى معناه .

وبافتراض أن ابن خزيمة كان يقصد أن باقى لفظ الماخشون هو نفس باقى لفظ الربيع أو بنحوه، فيكون هذا اختلافاً على يعقوب الدورقى في لفظه، حيث رواه ابن الجارود عنه باللفظ السابق، ورواه ابن خزيمة عنه بلفظ الربيع عن شعيب عن الليث عن ابن عجلان .

وحيث إن كلا من ابن الجارود وابن خزيمة إمام حافظ متقن فيبعد أن يكون الوهم من أحدهما، وكذلك يبعد أن يكون اضطرب الدورقى أو يزيد بن هارون في لفظه، وذلك لأن الدورقى ثقة حافظ ويزيد ثقة متقن، وعلى هذا فينبغى أن يحمل قول ابن خزيمة السابق علي ما سبق ذكره.

وإذا افترضنا أنه وقع وهم لأحد هؤلاء في لفظه - مع أن هذا الافتراض بعيد لما سبق - فتترجح رواية ابن الجارود لأنها بنحو لفظ الجماعة الذين رواوا الحديث عن الماخشون لا تختلف عنه في معناه كما سبق عن بعضهم وستأتى بقيتهم ممن وقفنا عليهم .

- ووقعت رواية الماخشون أيضاً عند الدارمى (٣٥١/١) ولفظها بنحو لفظ النسائي السابق، أى ليس فيها اللفظة التى ذكرها ابن عجلان فى روايته، وهذه الرواية من طريق أحمد بن عبدالله عن عبد العزيز الماخشون .

وأحمد بن عبد الله هو ابن يونس الكوفى التميمى وهو حافظ ثقة .

ووقعت رواية الماخشون أيضاً عند ابن عبد البر فى التمهيد (٢١/٥)، ولفظها بنحو لفظ النسائي السابق، أى ليس فيه اللفظة التى ذكرها ابن عجلان فى روايته . ورواية الماخشون هذه من طريق بشر بن الوليد، والظاهر أنه ابن خالد الكندى، وهو متكلم فيه، ويظهر مما قيل فيه أنه صدوق كثير الخطأ .

ولا سيما بعدما كبر (انظر ترجمته فى الميزان وتاريخ بغداد والثقات والجرح

## والتعديل)

- ووقعت رواية الماجشون أيضاً عند أبي عوانة (١٩٣/٢)، ولم يسق لفظها، ولكنه أحال على لفظ سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم السابق له عنده، وكذلك أحال على لفظ أبي غسان عن زيد بن أسلم فقال: « مثل حديث أبي غسان وسليمان بن بلال غير تلك الكلمة التي بينت: » قبل أن يسلم « فقط .

قلت: وسيأتى لفظ سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم، وكذلك لفظ أبي غسان عنه، وسيتضح أنه ليس في لفظ واحد منهما اللفظة التي ذكرها ابن عجلان في روايته .

ورواية الماجشون هذه من طريق موسى بن داود الضبى، وهو صدوق فقيه له أوهام، وهو من رجال مسلم وغيره .

- ووقعت رواية الماجشون أيضاً عند الطحاوى فى شرح المعانى (٤٣٣/١)، ولم يسق لفظها ولكنه أحال على لفظ ابن عجلان السابق له عنده من طريق حيوة بن شريح عن ابن عجلان، أى الذى فيه اللفظة التى ذكرها ابن عجلان فى روايته وهى: « وإن كانت صلاته تامة كان ما زاد والسجدتان له نافلة »، فقال الطحاوى بشأن رواية الماجشون عن زيد: فذكر بإسناده مثله غير أنه لم يقل: « قبل التسليم » .

أى أنه يقصد أن يقول: إن لفظ الماجشون مثل لفظ هشام بن سعد عن زيد إلا أنه ليس فيه لفظ: « قبل التسليم »، وكانت رواية هشام سابقة لرواية الماجشون مباشرة عنده، وكان قد أحال لفظ هشام على لفظ حيوة عن ابن عجلان عن، زيد فقال فى شأن رواية هشام: فذكر بإسناده مثله غير أنه قال:

« ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم » ، أى أن رواية هشام مثل ، رواية ابن عجلان ولكن فيها هذه الزيادة ، ورواية الماجشون مثل رواية هشام وفيها الزيادة إلا أنه ليس فيها لفظ : « قبل التسليم » .

وقول الطحاوى السابق يفيد أن لفظ الماجشون عنده فيه اللفظة التى ذكرها ابن عجلان فى روايته ، والتى قد سبق ذكرها ، ولكن الظاهر أنه قصد بقوله : « مثله » أى مثل معناه - وهذا على حسب ما ظهر له باجتهاده فى هذا اللفظ - ولم يقصد أنه مثله فى لفظه أو بنحوه .

ومما يدل على ذلك أن الذين رووا الحديث عن الماجشون وذكروا لفظه تبين أنه ليس فيه هذه اللفظة .

ويدل على ذلك أيضاً أن الطحاوى روى الحديث من طريق مالك عن زيد فقال بشأنه : « فذكر بإسناده مثله غير أنه لم يذكر أبا سعيد رضى الله عنه » أى أن مالكاً روى الحديث بإسناده ، ولكنه أرسله ولفظه مثل لفظ الماجشون ، وهذا يفيد أن لفظ مالك عنده كان فيه الزيادة التى ذكرها ابن عجلان ، وسيأتى لفظ مالك ويتضح منه أنه ليس فيه هذه اللفظة مع أن روايته من طريق جماعة كثيرة عنه كما سيأتى .

وحيث إن الأمر كذلك فينبغى حمل قول الطحاوى السابق على أنه قصد مثل معناه لا مثل لفظه ، ورواية الماجشون عند الطحاوى من طريق أحمد بن خالد الوهبي عنه وهو صدوق أو فيه ضعف يسير .

هذا ، ومن الجماعة الذين رووه عن زيد بن أسلم وخالفوا ابن عجلان فى روايته ، أى لم يذكروا اللفظة التى ذكرها ابن عجلان سليمان بن بلال التميمي ، وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ، ووقعت روايته عند مسلم

(٥٧١) وأبى عوانة (١٩٢/٢ - ١٩٣) وأحمد (٨٣/٣) والبيهقي (٣٣١/٢) وابن عبد البر في التمهيد (٢٣/٥) ولفظها « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على اليقين، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان »، واللفظ لمسلم، والباقون لفظهم بنحوه لا يخالف شيئاً من معناه، ومن الواضح أن هذا اللفظ ليس فيه لفظة ابن عجلان ولكنه بنحو لفظ الماجشون، وقد سبق .

ومن هؤلاء الجماعة أيضاً داود بن قيس الدباج، وهو ثقة فاضل من رجال مسلم وغيره، ووقعت روايته عند البيهقي (٣٣١/٢) ولفظها: «إذا شك أحدكم في الصلاة فلا يدرى كم صلى ثلاثاً أو أربعاً فليقم فليصل ركعة، ثم ليسجد سجدتين وهو جالس قبل السلام، فإن كانت الركعة التي صلى الخامسة شفعها بهاتين السجدتين وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان»، وهذه الرواية من طريق عبد الله بن وهب عن داود، وعبد الله ثقة حافظ .

ووقعت رواية داود أيضاً عند مسلم (٥٧١)، ولكنه لم يسق لفظها وأحال على لفظ سليمان بن بلال السابق له عنده، وقد سبق لفظ سليمان قريباً، وهذه الرواية من طريق عبد الله بن وهب أيضاً عن داود .

واختلف على ابن وهب في إسناد الحديث فرواه عنه أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن داود بن قيس عن زيد موصولاً أى بذكر أبي سعيد في الإسناد، وأحمد هذا صدوق تغير حفظه .

ورواه عنه بحر بن نصر الخولاني عن ابن وهب عن داود عن زيد مرسلأ،

وبحر بن نصر ثقة فروايته مراسلاً من هذا الطريق أشبه بالصواب ، ولكن هذا لا يضر لأن الحديث رواه موصولاً عن زيد جماعة منهم الماجشون وسليمان ابن بلال وابن عجلان كما سبق وكذلك غيرهم كما سيأتي فالحديث ثابت موصولاً ، ولا يضره إرسال من أرسله .

هذا ، ويؤخذ على مسلم أنه أخرج رواية أحمد بن عبد الرحمن وهو الذي رواه موصولاً عن عمه عبد الله بن وهب مع أنه خالفه بحر بن نصر وهو أضبط وأحفظ منه - لما سبق - فأرسله عنه ، ولكن يمكن أن يعتذر لمسلم في إخراج هذه الرواية أنها في المتابعات وليست في الأصول لأنه كان قد أخرج رواية سليمان بن بلال قبلها .

ومن هؤلاء الجماعة أيضاً محمد بن مطرف أبو غسان ووقعت روايته عند أحمد (٨٧/٣) وأبى عوانة (١٩٣/٢) ولفظها « إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك ولين على اليقين وليصل سجدين فإن كانت خمسا شفع بهما وإن كان صلى أربعاً كانتا ترغيماً للشيطان » .

وقد رواه أحمد عن علي بن عياش عن محمد بن مطرف بالإسناد السابق أى موصولاً ، وعلى بن عياش ثقة من رجال الشيخين وغيرهما. واللفظ السابق هو لفظ أحمد ، وأما أبو عوانة فلم يسق لفظه ، ولكنه أحال على لفظ سليمان بن بلال عنده ، فقال بعد أن ساق إسناده إلى زيد بن أسلم : « بإسناده إلا أن سليمان زاد في حديثه قال : يسجد سجدين وهو جالس قبل أن يسلم » . قلت : وقد سبق لفظ سليمان ، ومنه يتبين أن لفظ محمد بن مطرف عند أبى عوانة بنحو لفظه عند أحمد لا يختلف عنه في معناه .

ومن هؤلاء أيضاً يحيى بن محمد بن قيس وأخرج روايته النسائي في

الكبرى (٥٨٥) ومن طريقه ابن عبد البر فى التمهيد (٢٣/٥) ولفظها :

« إذا شك أحدكم فلم يدر أصلى ثلاثاً أم أربعاً فليصل ركعة تامة ثم يسجد سجدتين وهو جالس فإن كانت الركعة خامسة شفع بهاتين السجدتين وإن كانت رابعة كانتا ترغيمًا للشيطان » . وقد رواه النسائي عن إسماعيل بن مسعود عن يحيى بن محمد بإسناده أى موصولاً ، وإسماعيل بن مسعود هو الجحدري وهو ثقة ، ويحيى بن محمد هو أبو زكير وهو صدوق كثير الخطأ .

ووقعت رواية يحيى بن محمد أيضاً عند ابن خزيمة (١٠٢٤)، وهى عنده من طريق محمد بن المثني عن يحيى بن محمد، وساق جزءاً من روايته، وأما بالنسبة لباقيه فأحال على لفظ الربيع عن شعيب عن الليث عن ابن عجلان، فذكر أن باقى حديث محمد بن المثني مثل حديث الربيع.

وحديث الربيع فيه اللفظة التى ذكرها ابن عجلان فى روايته ، والظاهر أن ابن خزيمة يقصد أنه مثل حديث الربيع فى معناه - وهذا على حسب ما أداه إليه اجتهاده فى معنى الحديث - ولم يقصد أنه مثله فى لفظه .

ومما يدل على ذلك أن النسائي ساق لفظ يحيى بن محمد كما سبق، وليس فيه اللفظة التى ذكرها ابن عجلان، وإنما لفظه بنحو لفظ الجماعة لا يختلف عنه فى معناه .

والراوى عن يحيى بن محمد هو إسماعيل الجحدري كما سبق وهو ثقة، والراوى عن يحيى عند ابن خزيمة هو محمد بن المثني العنزي أبو موسى وهو ثقة ثبت ، فيبعد أن يكون وهم أحدهما فى روايته، والأقرب أن يكون يحيى نفسه هو الذى اضطرب فى روايته لأنه صدوق كثير الخطأ، وهذا إذا افترضنا أن ابن المثني رواه عنه بلفظ ابن عجلان عند ابن خزيمة، ولكن هذا الافتراض

بعيد أيضاً لأن هناك ما يؤيد أن لفظ ابن المثنى ليس كلفظ ابن عجلان، وهذا المؤيد سيأتى عند الكلام على رواية هشام بن سعد، هذا بالإضافة إلى ما سبق مما يؤيده عند الكلام على رواية الماجشون عند ابن خزيمة .

ومن هؤلاء الجماعة أيضاً فليح بن سليمان وأخرج روايته أحمد (٧٢/٢) والدارقطنى (٣٧٥/١) ولفظها : « إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر كم صلى فليبن على اليقين، حتى إذا استيقن أن قد أتم فليسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كانت صلاته وترّاً صارت شفعاً، وإن كانت شفعاً كان ذلك ترغيماً للشيطان » ، وهذا لفظ أحمد ولفظ الدارقطنى بنحوه لا يختلف عنه فى شئ من معناه ، وقد رواه أحمد عن يونس بن محمد عن فليح بإسناده أى موصولاً. ويونس هو ابن محمد بن مسلم البغدادي وهو ثقة ثبت ، وقد تابعه محمد بن أبان عند الدارقطنى ، وفليح بن سليمان صدوق كثير الخطأ .

ومن هؤلاء الجماعة أيضاً هشام بن سعد - وهو صدوق له أوهام - ووقعت روايته عند أبى عوانة (١٩٣/٢) وابن خزيمة (١٠٢٤) والطحاوى فى شرح المعانى (٤٣٣/١) والدارقطنى (٣٧٥/١) والبيهقى (٣٣١/١) .

ولفظه : « إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر صلى ثلاثاً أم أربعاً فليقم فليصل ركعة، ثم ليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم، فإن كانت الركعة التى صلى خامسة شفعاً بهاتين السجدتين، وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان » .

وهذا لفظ الدارقطنى ، ولفظ البيهقى بنحوه لا يختلف عنه فى شئ من معناه ، وأما أبو عوانة فلم يسق لفظه، ولكنه أحال على لفظ سليمان بن بلال السابق له عنده، فقال بعد أن ساق إسناده إلى زيد بن أسلم : « بمثل حديث

سليمان بن بلال بتمامه وذكر الكلمة: « ليسجد سجدتين وهو جالس قبل السلام » ، وكذلك فلم يسق الطحاوى لفظه ولكنه أحال على لفظ حيوة عن ابن عجلان السابق له عنده فقال بعد أن ساق إسناده إلى زيد بن أسلم: « فذكر بإسناده مثله غير أنه قال: » ثم ليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم « والظاهر أن الطحاوى قصد بقوله: « مثله » أى مثل معناه - وهذا علي حسب ما أداه إليه اجتهاده من أن لفظ ابن عجلان لا يختلف عن لفظ هشام فى معناه - ولم يقصد أنه مثله فى لفظه .

ومما يؤيد ذلك أنه رواه عن يونس - هو ابن عبد الأعلى - عن ابن وهب عن هشام بن سعد عن زيد، وقد رواه الدارقطنى من طريق يونس بن عبد الأعلى بهذا الإسناد سواء، وقد سبق لفظه وتبين منه أنه لم يذكر فيه اللفظة التى ذكرها ابن عجلان عند الطحاوى .

وكذلك فقد رواه أبو عوانة أيضاً من طريق يونس بن عبد الأعلى بهذا الإسناد، وأحال فى لفظه على لفظ سليمان بن بلال وقد سبق لفظه، ومنه يتبين أنه ليس فيه لفظه ابن عجلان .

وبالإضافة إلى هذا فإن البيهقى ساق لفظه وتبين منه أنه ليس فيه لفظه ابن عجلان، وقد رواه البيهقى من طريق بحر بن نصر الخولانى عن ابن وهب. عن هشام عن زيد بإسناده موصلاً ، ومنه يتبين أن بحر بن نصر قد تابع يونس على لفظه وعلى وصله عن ابن وهب ويونس بن عبد الأعلى وبحر بن نصر كلاهما ثقة ، وعلى هذا فلا بد من حمل كلام الطحاوى السابق على أنه أراد أنه مثله فى المعنى لا فى اللفظ .

وأما بالنسبة لابن خزيمة فإنه ساق بعض لفظه وهو: « إذا شك أحدكم فى

صلاته فلا يدرى ثلاثاً صلى أم أربعاً فليصل ركعة ويسجد سجدتين قبل السلام » ثم ذكر أن باقى حديثه مثل حديث الربيع .

وحديث الربيع عنده إنما هو من طريق شعيب بن الليث عن الليث عن ابن عجلان كما سبق وفيه لفظة ابن عجلان التى سبق ذكرها، وينبغى حمل قول ابن خزيمة: « مثل حديث الربيع » على أنه قصد المعنى - وهذا على حسب ماأداه إليه اجتهاده من أن لفظ ابن عجلان لا يختلف فى شئ من معناه عن لفظ هشام بن سعد - ولم يقصد أنه مثله فى لفظه، وذلك لأن ابن خزيمة أيضاً روى الحديث عن يونس عن ابن وهب عن هشام أى بالإسناد السابق سواء ، وبالتالي فيقال ما سبق ذكره بشأن قول الطحاوى السابق .

ومن هذا التفصيل بشأن لفظ هشام بن سعد يتضح أن الظاهر أنه لم يختلف عليه فى لفظه - سواء كان الاختلاف عليه لاضطرابه هو فى لفظه أو لوهم وقع لبعض الرواة عنه - وأنه روى الحديث بنحو لفظ الجماعة السابقين ولم يذكر اللفظة التى ذكرها ابن عجلان .

ومن هؤلاء الجماعة أيضاً مالك بن أنس - وهو ثقة ثبت فقيه إمام - وقد روى الحديث عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فليصل ركعة، وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم، فإن كانت الركعة التى صلى خامسة شفعها بهاتين السجدتين، وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان»، وهذا لفظه فى الموطأ (٩٥/١)، وهو من رواية يحيى بن يحيى الليثى عنه، وقد رواه عنه يحيى مرسلأ فلم يذكر أبا سعيد فى إسناده . ويحيى هذا صدوق .

ولم يتفرد يحيى بروايته عن مالك مرسلًا بل تابعه على ذلك جماعة منهم عبد الرزاق الصنعاني - وهو ثقة حافظ مصنف وكان يتشيع وعمى في آخر عمره فتغير - ووقعت روايته عنده في مصنفه (٣٤٦٦)، ولفظه بنحو لفظ يحيى الليثي إلا أنه قال: « فالركعتين ترغيم للشيطان » أى بدلاً من قوله: « فالسجدتان ترغيم للشيطان » .

ومنهم عبد الله بن مسلمة وهو ثقة عابد ويعد من أثبت الناس في الموطأ ، ووقعت روايته عند أبي داود (١٠٢٦)، ولفظه بنحو لفظ يحيى لا يختلف عنه فى شئ من معناه ، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي (٣٣٨/١) .

ومنهم أبو مصعب الزهرى وهو أحمد بن أبى بكر بن الحارث، وهو صدوق فقيه، ووقعت روايته عند البغوى فى شرح السنة (٢٨١/٣)، ولفظه بنحو لفظ الليثي لا يخالفه فى شئ من معناه .

ومنهم عبد الله بن وهب وهو ثقة حافظ، ووقعت روايته عند البيهقي (٣٣١/٢) ولفظه نحو لفظ الليثي لا يخالفه فى شئ من معناه .

ووقعت روايته أيضاً عند الطحاوى فى شرح المعانى (٤٣٣/١) ولم يسق لفظه ولكنه أحال على لفظ حديث ابن عجلان السابق له عنده فقال بعد أن ساق إسناده إلى زيد: « فذكر بإسناده مثله غير أنه لم يذكر أبا سعيد رضى الله عنه » انتهى .

والظاهر أنه قصد بقوله: « مثله » أى مثله فى معناه لا فى لفظه، ومما يدل على ذلك أن لفظ ابن وهب وقع عند البيهقي كما سبق وليس فيه ما ذكره ابن عجلان فى روايته، ولفظ ابن وهب عنده من طريق بحر بن نصر عنه، وبحر ثقة كما سبق ، ورواية ابن وهب عند الطحاوى من طريق يونس بن

عبدالأعلى عنه وهو ثقة كما سبق .

وكذلك مما يؤيد أنه يقصد المثلية فى المعنى لا فى اللفظ أن الرواة السابقين عن مالك روهه بدون ذكر اللفظة التى ذكرها ابن عجلان فى روايته .

وبافتراض أنه يقصد المثلية فى اللفظ - مع أن هذا الافتراض بعيد لما سبق - فىكون قد اختلف على ابن وهب فى لفظه عن مالك فتترجح رواية بحر بن نصر عن ابن وهب على رواية يونس عنه لموافقة الجماعة السابقين والذين سيأتى ذكرهم لهذه الرواية عن مالك .

ومنهم أيضاً عثمان بن عمر ، ووقعت روايته عند الطحاوى فى شرح المعانى (٤٣٣/١) ، ولم يسق لفظها ولكنه أحال على لفظ ابن عجلان السابق له عنده ، فقال بعد أن ساق إسناده إلى زيد : « فذكر بإسناده مثله غير أنه لم يذكر أبا سعيد رضى الله عنه » إنتهى .

قلت : وينبغى أن يحمل قوله « مثله » على المثلية فى المعنى لا فى اللفظ لأن رواية الجماعة السابقين عن مالك ليس فيها ما ذكره ابن عجلان فى روايته .

وبافتراض أنه قصد المثلية فى اللفظ فىكون عثمان بن عمر وهم فى روايته عن مالك لمخالفته لرواية الجماعة السابقين عن مالك وكذلك لرواية من سيأتى ذكرهم عنه لأنهم فى مجموعهم أضبط وأحفظ بكثير منه .

هؤلاء هم الذين وقفنا عليهم عن رواوا هذا الحديث عن مالك مرسلاً ، ويتضح من ألفاظهم أن رواية مالك ليس فيها ما ذكره ابن عجلان فى روايته ، وبافتراض أنه اختلف على بعضهم فاللفظ المحفوظ عن مالك هو لفظه السابق أيضاً لما سبق ذكره .

هذا وقد روى غير هؤلاء الحديث عن مالك مرسلاً أيضاً وذلك لأن ابن عبد البر ذكر في التمهيد (١٨/٧) أن جميع رواة الموطأ رووا هذا الحديث عن مالك هكذا أى مرسلاً ثم قال: « ولا أعلم أحداً أسنده عن مالك إلا الوليد ابن مسلم فإنه وصله وأسنده عن مالك وتابعه على ذلك يحيى بن راشد - إن صح - عن أبي سعد الخدرى عن النبي ﷺ » .

قلت: وحيث إن الأمر كذلك فيكون المحفوظ عن مالك في هذا الحديث هو الإرسال لأن رواة الموطأ كثيرون جداً يزيدون عن سبعين راوياً (فانظر شرح الزرقانى على الموطأ) أو يزيدون على الثمانين (فانظر إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك لابن ناصر الدين وانظر غيره ) ، فأين تقع رواية الوليد ويحيى بن راشد من رواية كل هؤلاء إذا كانا قد وصلاه عن مالك وأرسله هؤلاء عنه على ما ذكره ابن عبد البر إذا كان يقصد برواة الموطأ هؤلاء وغيرهم أو أكثرهم أو على الأقل كثيراً منهم .

هذا وقد وقعت رواية الوليد بن مسلم عن مالك - أى روايته موصولاً عنه - عند ابن عبد البر في التمهيد (١٩/٥ ، ١٩ - ٢٠) والبيهقى (٣٣٨/١) - (٣٣٩) ولفظها: « إذا شك أحدكم فى صلاته فلا يدرى أثلاثاً صلى أم أربعاً فليلق الشك وليبن على اليقين ، وليسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كانت وترًا شفعها بهاتين السجدتين ، وإن كانت شفعاً فالسجدتان ترغيم للشيطان » ، وهذا لفظ ابن عبد البر ، ولفظ البيهقى مثله سواء ، ووقع عند ابن عبد البر أيضاً باللفظ السابق سواء إلا أن فيه: « فلا يدرى » أى بدلاً من: « فلم يدر » .

والوليد بن مسلم ثقة إلا أنه كثير التدليس والتسوية وقد صرح بالإخبار عن مالك عند كل منهما ولكنه لم يصرح بتحديث مالك عن زيد إلا أن هذا

لا يعد علة قاذحة هنا لمتابعة الجماعة السابقين له على رواية هذا الحديث عن مالك عن زيد فهذا يدل على أن مالكاً سمعه من زيد لا من غيره عنه .

وفى إسناد ابن عبد البر والبيهقى أيضاً أحمد بن عمير بن جوصاء أبو الحسن وهو متكلم فيه ، والظاهر مما قيل فيه أن فيه ضعفاً ، ومما يؤيد ذلك أن الذهبى نقل فى الميزان ما قيل فيه ، وكان رأيه فيه أنه صدوق له غرائب ، وعلى هذا فلا يحتج بما تفرد به .

ومن هذا يتبين أن هذا الإسناد فيه ضعف ، ومنه يتبين أيضاً أن وصل هذا الحديث عن مالك من هذا الطريق خطأ ظاهر لضعف ابن جوصاء ولمخالفته الجماعة السابقين فى وصله . ومما سبق من لفظ الوليد بن مسلم عن مالك يتضح أنه أيضاً ليس فيه ما ذكره ابن عجلان هذا ، ورواية يحيى بن راشد عن مالك - أى روايته موصولاً عنه - وقعت عند ابن عبد البر فى التمهيد (٢٠ / ٥ - ٢١) ، ولم يسق لفظها ، ولكنه أحال على لفظ الوليد بن مسلم عن مالك السابق له عنده ، فقال بعد أن ساق إسناده إلى أبى سعيد مرفوعاً : « بهذا الحديث سواء » ، وهذا يفيد أن لفظ يحيى بن راشد مثل لفظ الوليد سواء أو على الأقل بنحوه لا يختلف عنه فى شئ من معناه .

ويحيى بن راشد هو المازنى وهو ضعيف ، ومن هذا يتبين أن الإسناد ضعيف ، ويتبين أيضاً أن وصل هذا الحديث عن مالك من هذا الطريق منكر وهو خطأ ظاهر من يحيى بن راشد لضعفه ومخالفته للجماعة السابقين فى وصله .

ومما سبق من هذا التفصيل يتضح جلياً أن الصحيح عن مالك هو روايته لهذا الحديث مرسلأ وأن وصله خطأ ، وقد صرح ابن عبد البر فى التمهيد

(٢١/٧) أن الصحيح عن مالك في هذا الحديث الإرسال .

والظاهر أنه لم يتفرد مالك برواية هذا الحديث مرسلًا لأن ابن عبد البر صرح في التمهيد (١٨/٥ - ١٩) أنه تابع مالكًا على إرساله الثوري وحفص ابن ميسرة الصنعاني ومحمد بن جعفر بن أبي كثير وداود بن قيس الفراء فيما روى عنه القطان ، ولم نقف على شيء من هذه المتابعات فيما اطلعنا عليه ، ولكن ابن عبد البر قوله معتمد لأنه ثقة حافظ إمام فقيه متقن (انظر تذكرة الحفاظ وغيره) .

هذا وقد وقفت على متابعة أخرى للمالك على روايته مرسلًا ، والظاهر أن ابن عبد البر لم يقف عليها ، وهذه المتابعة عند أبي داود (١٠٢٧) وهي من طريق يعقوب بن عبد الرحمن القارئ عن زيد بن أسلم بإسناد مالك قال : إن النبي ﷺ قال : « إذا شك أحدكم في صلاته فإن استيقن أن قد صلى ثلاثًا فليقم فليتم ركعة بسجودها ، ثم يجلس فيتشهد فإذا فرغ فلم يبق إلا أن يسلم فليسجد سجدين ثم ليسلم » ثم ذكر معنى مالك « انتهى .

وقد أخرج أبو داود حديث مالك قبل حديث يعقوب هذا مباشرة وليس فيه اللفظة التي ذكرها ابن عجلان في روايته أي بنحو روايته الجماعة السابقين عن مالك ، وقول أبي داود السابق يدل على أن لفظ يعقوب أيضًا ليس فيه ما ذكره ابن عجلان في روايته .

ويعقوب بن عبد الرحمن ثقة من رجال الشيخين وغيرهما وقد أخرج أبو داود حديثه عن قتيبة بن سعيد وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما .

هذا وقد قال أبو داود بعد إخراجه لحديث يعقوب : « كذلك رواه ابن وهب عن مالك وحفصة بن ميسرة وداود بن قيس وهشام بن سعد إلا أن هشامًا بلغ

به أبا سعيد الخدرى « انتهى

قلت: والظاهر من كلام أبى داود السابق أن لفظ حفص بن ميسرة من طريق ابن وهب عنه مثل لفظ يعقوب عن زيد أو بنحوه أو بمعناه على الأقل، وكذلك لفظ داود ومالك وهشام من طريق ابن وهب عنهم، وكذلك فإن كلامه يدل على أن ابن وهب روى الحديث عن مالك وحفص وداود مرسلًا، ورواه عن هشام بن سعد موصولًا، وقد سبقت رواية كل من هؤلاء إلا حفص بن ميسرة وتبين أن رواياتهم ليس فيها ما ذكره ابن عجلان فى روايته.

هذا وقد قال ابن عبد البر فى التمهيد (٢٤/٥) نحو قول أبى داود السابق، وحيث إن ابن عبد البر ذكر أن داود بن قيس رواه مرسلًا من رواية القطان عنه فيؤخذ من قول أبى داود السابق وكذلك قول ابن عبد البر أن ابن وهب تابع القطان على روايته لهذا الحديث عن داود بن قيس مرسلًا.

وحيث إن مالكًا روى الحديث مرسلًا وتابعه على ذلك سفيان الثورى - وهو ثقة حافظ إمام حجة إلا أنه ربما دلس - وحفص بن ميسرة - وهو ثقة ربما وهم - ومحمد بن جعفر بن أبى كثير - وهو ثقة - ، ويعقوب بن عبد الرحمن القارى - وهو ثقة - وداود بن قيس - وهو ثقة فاضل - وهذا من رواية يحيى القطان وابن وهب عنه فيكون الحديث محفوظًا مرسلًا، وكذلك فإنه محفوظ موصولًا وذلك لأنه وإن كان مالك قد أرسله وتابعه على ذلك من سبق ذكرهم فقد رواه جماعة غيرهم موصولًا أى بذكر أبى سعيد فى إسناده وهؤلاء منهم محمد بن عجلان وسليمان بن بلال وعبد العزيز الماجشون ومحمد بن مطرف أبو غسان وفليح بن سليمان وهشام بن سعد ويحيى بن محمد بن قيس وداود بن قيس من رواية غير القطان وابن وهب

عنه ، وهؤلاء فيهم الثقة والصدوق وغيرهما وقد سبقت رواية كل منهم .  
 وحيث إن هؤلاء كلهم زادوا الوصل فتقبل زيادتهم ولا سيما وهى زيادة  
 ليست مخالفة لرواية الجماعة السابقين ويحمل هذا على أن زيد بن أسلم كان  
 يروى الحديث تارة مرسلًا وتارة موصولاً .

هذا وما يؤيد أن الحديث صحيح موصولاً أو حسن على الأقل أن مسلماً  
 أخرجه فى صحيحه ، وأن الدارقطنى لم يورده فى التتبع ضمن ما انتقده على  
 مسلم من أحاديث فى صحيحه ، وكذلك فقد قال ابن عبد البر بشأن هذا  
 الحديث فى التمهيد (١٩/٥) : « والحديث متصل مسند صحيح لا يضره  
 تقصير من قصر به فى اتصاله لأن الذين وصلوه حفاظ مقبولة زيادتهم وبالله  
 التوفيق » ، وقال أيضاً فى التمهيد (٢٤/٥) : « هذا حديث متصل صحيح » .  
 وكذلك فقد احتج به أحمد لأن ابن عبد البر نقل فى التمهيد (٢٥/٥) عن  
 الأثرم قال : « سألت أحمد بن حنبل عن حديث أبى سعيد فى السهو ،  
 أتذهب إليه ؟ قال : إنما قصر به مالك وقد أسنده عدة منهم ابن عجلان  
 وعبد العزيز بن أبى سلمة » انتهى .

قلت : والظاهر من احتجاج أحمد به أنه صحيح أو على الأقل حسن  
 عنده ، وكذلك فقد أودعه ابن خزيمة فى صحيحه ولم يتعقبه بشئ كما هى  
 عادته فيما يكون ضعيفاً أو فيه ضعف عنده أو ما يشك فى صحته أو حسنه .

وكذلك فقد صححه الألبانى فى الإرواء (٤١١) ، وهذا بالإضافة إلى  
 سكوت أبى داود عليه فى سنته بعد إخراج له ، وكذلك سكوت المنذرى فى  
 مختصر السنن عليه ، وكذلك إخراج ابن حبان له فى صحيحه ، وكذلك  
 تصحيح الحاكم له فى المستدرک بعد إخراج له وموافقة الذهبى له على ذلك ،

وكذلك فقد قال النووى فى شرحه على صحيح مسلم: « واعترض بعض أصحاب مالك على حديث أبى سعيد بأن مالكاً رحمه الله رواه مراسلاً، وهذا اعتراض باطل لوجهين: أحدهما أن الثقات الحفاظ الأكثرين روه متصلاً فلا يضر مخالفة واحد لهم فى إرساله لأنهم حفظوا ما لم يحفظه، وهم ثقات ضابطون حفاظ متقنون » انتهى المقصود، وأما الوجه الثانى الذى ذكره فهو خارج عما نحن بصده فلا داعي لذكره، ويؤخذ على النووى أنه اعتبر الذى أرسل الحديث واحداً فقط وهذا وهم لأنه لم يتفرد مالك بروايته مراسلاً بل تابعه على ذلك جماعة كما سبق .

ومما هو جدير بالذكر أن عبد العزيز بن محمد الدراوردى خالف الجماعة السابقين كلهم فى إسناد الحديث فرواه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس، ووقعت روايته عند النسائى فى الكبرى (٥٨٣) ولفظها: « إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر أصلى ثلاثاً أو أربعاً فليقم فليركع يعنى ركعة، ويسجد سجدتين، فإن كانت خامسة شفعهما بسجدتين، وإن كانت رابعة كانت السجدتان ترغيماً للشيطان » .

والظاهر أن لفظ « شفعهما » فيه تصحيف والصواب « شفعا » كما هو واضح من السياق، وقد رواه النسائى عن عمران بن يزيد عن عبد العزيز به. وعمران بن يزيد هو عمران بن خالد بن يزيد بن مسلم وهو صدوق، وعبد العزيز هو ابن محمد بن عبيد الدراوردى وهو صدوق إلا أنه يخطئ إذا حدث من كتب غيره وكذلك يخطئ فى حديثه عن عبيد الله بن عمر .

وحيث إن عبد العزيز خالف الجماعة فرواه موصولاً عن ابن عباس فيكون هذا وهماً ظاهراً منه لأنهم فى مجموعهم أضبط وأحفظ منه بكثير وفيهم من

هو أضبط وأحفظ منه منفردًا فكيف إذا تابعه غيره، ويكون الصواب أنه موصول عن أبي سعيد الخدرى .

هذا وقد تابع الدراوردى على وصله عن ابن عباس بهذا الإسناد أيضًا عبدالله بن جعفر بن نجيح المدينى والد على بن المدينى وهو ضعيف ، وأخرج روايته الدارقطنى (١/ ٣٧٣ - ٣٧٤) ولعظها: « إذا شك أحدكم فى صلاته فإن استيقن أنه قد صلى ثلاثًا فليصل واحدة بركعتها وسجديتها، ثم ليتشهد فإذا فرغ فلم يبق إلا أن يسلم فليسجد سجدتين وهو جالس، ثم يسلم فإن كان صلى ثلاثًا وكانت الركعة التى صلى رابعة كانت السجدتان ترغيمًا للشيطان ، وإن كان صلى أربعًا وكانت الركعة التى صلى خامسة شفعها بسجدتين » ، وحيث إن عبد الله بن جعفر ضعيف فلا يحتج بحديثه إذا انفرد ولم يخالفه أحد فكيف إذا خالفه جماعة ومنهم من هو أضبط وأحفظ منه منفردًا .

ومن هذا يتبين أن رواية المدينى خطأ ظاهر منه ولا تقويها رواية الدراوردى لمخافته للجماعة السابقين أيضًا .

وبالنظر فى لفظ كل من الدراوردى والمدينى يتضح أنه لا يختلف فى معناه عن لفظ مالك وغيره ممن سبق ذكرهم أى ليس فيه اللفظة التى ذكرها ابن عجلان فى روايته .

ومما هو جدير بالذكر هنا أيضًا أنه ورد من طريق آخر عن أبى سعيد مرفوعًا ما يخالف حديثه هذا فى بعض معناه ، وهو ما رواه أبو داود (١٠٢٩) والترمذى (٣٩٦) والنسائى فى الكبرى (٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠) وابن ماجه (١٢٠٤) والطحاوى فى شرح المعانى (٤٣٢/١)

وعبد الرزاق فى المصنف (٣٤٦٣) والحاكم (٣٢٤/١) وأحمد (١٢/٣) ، ٣٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤) وأبو يعلى (١١٤١ ، ١٢٤١) من طرق عدة عن يحيى بن أبى كثير عن عياض - يعنى ابن هلال - قال : « قلت لأبى سعيد أحدنا صلى فلا يدرى كيف صلى ؟ فقال : قال رسول الله ﷺ : إذا صلى أحدكم فلم يدر كيف صلى فلبسجد سجدتين وهو جالس » وهذا لفظ الترمذى ولفظ الباقر بنحوه لا يخالف معناه، ووقع عند بعضهم زيادة بعد قوله : « وهو جالس » وهى :

« فإذا أتاه الشيطان فقال له إنك قد أحدثت فليقل كذبت إلا ما وجد ريحاً بأنفه أو صوتاً بأذنه » ونحو هذا اللفظ .

وإسناد حديث أبى سعيد هذا ضعيف من جميع طرقه لأنه يدور على عياض بن هلال وهو مجهول لأنه لم يرو عنه إلا يحيى بن أبى كثير، وذكر ابن حبان له فى الثقات لا يقويه لأنه يوثق المجهولين على قاعدته فى التوثيق. وأما يحيى بن أبى كثير فهو ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما، وهو وإن كان يدلّس ويرسل إلا أن تدليسه محتمل، وزيادة على ذلك فقد صرح بالتحديث عن عياض عند أبى داود وابن ماجه وأحمد وغيرهم فزال شبهة تدليسه وإرساله .

ومما سبق تفصيله بشأن إسناد هذا الحديث يتضح أنه إسناد لا تقوم به حجة، وعلى هذا فيكون هذا اللفظ غير محفوظ من حديث أبى سعيد وإنما المحفوظ عنه هو الحديث السابق أى الوارد من طريق عطاء بن يسار عنه .

هذا وينبغى أن يُعلم أن حديث عطاء بن يسار وحديث عياض بن هلال هذا ليسا حديثاً واحداً ولكنهما حديثان إذ يشتمل كل منهما على معنى ليس فى

الآخر، فحديث عطاء فيه أمر من شك في عدد الركعات بالبناء على اليقين والإتيان بركعة ثم بسجود سجدتين قبل السلام، وأما حديث عياض ففيه أمر من لم يدركم صلى بسجود سجدتين، أى ولم يأمر بالبناء على اليقين والإتيان بركعة، وأيضاً لم يذكر فيه محل هاتين السجدتين أى أنه أطلق الأمر بهما ولم يقيد كونهما قبل السلام أم بعد السلام بخلاف حديث عطاء حيث قيد كونهما قبل السلام .

وكذلك فحديث عياض فيه زيادة لا نعلمها واردة في شئ من ألفاظ حديث عطاء وهى : « فإذا أتاه الشيطان فقال له إنك قد أحدثت . . . » إلى آخرها .

وكذلك فحديث عياض فيه قصة سؤاله لأبى سعيد عن أحدهم يصلى فلا يدري كيف صلى ، ولا نعلم شيئاً من ذلك واردة في شئ من ألفاظ حديث عطاء .

وكذلك فحديث عطاء فيه ذكر أن السجدتين ترغيم للشيطان إن كانت الركعة التى صلاها إتماماً لأربع وذكر أنهما تشفعان صلاته إن كانت الركعة خامسة ولا نعلم شيئاً من هذا واردة في شئ من ألفاظ حديث عياض .

وعلى هذا فلا يمكن اعتبار هذين الحديثين حديثاً واحداً ، وحيث إن حديث عياض إسناده ضعيف فلا يقوى على معارضه حديث عطاء السابق ويكون المحفوظ عن أبى سعيد هو حديث عطاء عنه كما سبق .

ومما سبق تفصيله بشأن حديث عياض هذا يتضح وهم قول الترمذى بعد إخراجه لهذا الحديث : « حديث أبى سعيد حديث حسن » .

وكذلك يتضح وهم أحمد شاكر في تحقيقه لسنن الترمذى حيث تعقب قول

الترمذى: « حديث أبى سعيد حديث حسن » بقوله: « بل هو حديث صحيح!! »

ولم يكتف بهذا بل زاد الطين بله فقال: « ورواه أيضاً مسلم فى صحيحه من وجه آخر سياتى » ثم ذكر حديث أبى سعيد السابق أى المروى من طريق زيد بن أسلم عن عطاء ، وهذا وهم فاحش منه إذ جعل الحديثين حديثاً واحداً مع أن بينهما من الاختلاف فى المعنى مالا يخفى لما سبق ذكره .

ويتضح أيضاً مما سبق وهم الحاكم فى مستدركه حيث قال بعد إخراج حديث عياض هذا: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » قلت : كيف يكون هذا صحيحاً وفيه عياض بن هلال وقد تقدم ما فيه ؟ ! وكيف يكون على شرط الشيخين ولم يخرجوا شيئاً لعياض هذا بل ولا أحدهما ؟ ! ومن عجب أن الذهبى أقر الحاكم على قوله السابق فى تلخيصه للمستدرك ولم يتعقبه بشئ مع أنه هو نفسه أورد عياض بن هلال هذا فى الميزان (٣٠٧/٣) فقال فيه : « لا يعرف ، ما علمت روى عنه سوى يحيى بن أبى كثير » انتهى .

ثم نعود إلى لفظ حديث ابن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد فنقول :

مما سبق تفصيله بشأن ألفاظ حديث أبى سعيد من طريق زيد عن عطاء عنه يتضح أن جماعة كثيرة من الثقات وغيرهم - سبق ذكر من وقفنا عليه منهم - قد خالفوا محمد بن عجلان فى شئ من لفظ هذا الحديث حيث ذكروا فى حديثهم لفظ: « فإن كانت الركعة التى صلى خامسة شفعها بهاتين السجدين وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان » ونحو هذا اللفظ وما فى

معناه .

وأما ابن عجلان فقال فى حديثه : « فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة والسجدة نافلة وإن كانت ناقصة كانت الركعة تمام صلاته والسجدة ترغمان أنت الشيطان » ونحو هذا اللفظ وما فى معناه .

والاختلاف بين لفظه ولفظ الجماعة هو فى قوله : « فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة والسجدة نافلة » وقولهم : « فإن كانت الركعة التى صلى خامسة شفعها بهاتين السجدين » فلفظه صريح فى دلالة على أن صلاته إن كانت تامة كانت الركعة نافلة وكذلك السجدة .

وعلى هذا فهو صريح فى دلالة على أن هذه الركعة تكون غير واجبة وكذلك السجدة لأن النافلة تطلق على ما زاد على الفريضة ، وما يدل على ذلك قول الله تعالى فى الحديث القدسى : « وما تقرب إلى عبدي بشئ أحب إلى مما افترضته عليه ، ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه » الحديث وهو فى صحيح البخارى وغيره وانظر أيضاً معنى النافلة فى لسان العرب وغيره .

وأما لفظ الجماعة فهو صريح فى دلالة على أن الركعة التى يأتى بها إن كانت خامسة - أى فى حالة كون صلاته تامة - فإن هاتين السجدين تجعلان صلاته شفعاً بعد أن أصبحت وترّاً بهذه الركعة ، وليس فى هذا اللفظ تصريح بل ولا تلميح بأن الركعة تكون نافلة والسجدة ولا يلزم من كون شئ شفعاً أن يكون نافلة كما هو معلوم ، ومن أصرح ما يدل على ذلك أن صلاة الظهر والعصر والعشاء والصبح شفعٌ ومع ذلك فكل منها فريضة .

وعلى هذا فلا يكون لفظ ابن عجلان السابق مشابهاً فى معناه للفظ الجماعة

السابقين، وحيث إنهم فى مجموعهم أضبط وأحفظ بكثير جداً منه لأن عددهم كبير وفيهم من هو أضبط وأحفظ منه منفرداً فكيف إذا تابعه على روايته جماعة فيكون لفظه هذا خطأ منه، ولا سيما وقد اضطرب هو نفسه فى لفظه كما سبق فرواه أيضاً بلفظ الجماعة ويكون هذا اللفظ شاذاً وبالتالي فهو غير محفوظ ولفظ الجماعة هو المحفوظ .

وحيث إن هذا قد ترجح فيتضح من التفصيل السابق بشأن حديث أبى سعيد هذا وهم الألبانى فى تحسينه لهذا الحديث بلفظ ابن عجلان وإيراده فى صحيح الجامع فانظر رقم (٦٤٦)، وكان قد أحال على السلسلة الصحيحة (١٣٥٦) كمصدر لتخريج هذا الحديث، وبالرجوع إلى السلسلة وجدنا أنه لم يذكر شيئاً أصلاً عن هذا الحديث، وإنما ذكر حديثاً لعبد الرحمن بن عوف وحديثاً لأنس بن مالك وهما فى سجود السهو أيضاً، فالظاهر أنه وهم أيضاً فى الإحالة على السلسلة بهذا الرقم ، ويتضح كذلك وهمه فى الإرواء (٤١١) حيث عزا الحديث لأبى داود وابن ماجه وابن أبى شيبه - والحديث عندهم من طريق ابن عجلان وباللفظ المخالف للفظ الجماعة - فلم يتعقب لفظه بشئ مع أنه عزا الحديث أيضاً لمسلم وأبى عوانة والنسائى والدارقطنى وغيرهم، ولفظه عندهم ليس فيه لفظة ابن عجلان ، وهذا كله كان يقتضى إمعان النظر فى لفظ ابن عجلان لوقوع الاختلاف على زيد بن أسلم فى شئ من لفظ الحديث .

وكذلك يتضح وهم الحاكم حيث قال بعد إخراجه لحديث ابن عجلان: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم» انتهى .

قلت: واعتباره على شرط مسلم وهم آخر لأن مسلماً لا نعلمه أخرج

لمحمد بن عجلان فى الأصول إنما أخرج له فى المتابعات (انظر التهذيب وغيره) .

وكذلك فإننا لا نعلم مسلماً أخرج فى صحيحه حديثاً لابن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد ، وإنما أخرج لسليمان بن بلال عن زيد بهذا الاسناد .

وكذلك لسعيد بن أبى هلال عن زيد بهذا الإسناد وغيرهما ( انظر تحفة الأشراف ٣/ ٤٠٤ إلى ٤١٤ ) .

وكذلك يتضح وهم الذهبى فى تلخيصه للمستدرک حيث أقر الحاكم على قوله ، ولم يتعقبه بشئ .

وكذلك يتضح وهم أبى داود فى سكوته على لفظ هذا الحديث بعد إخرجه له فى سننه .

وكذلك يتضح وهم المنذرى فى مختصر السنن حيث سكت هو الآخر على هذا اللفظ ، فلم يتعقبه بشئ .

وكذلك يتضح وهم ابن حبان فى تصحيحه لهذا اللفظ بإخراجه له فى صحيحه .

وكذلك وهم ابن خزيمة فى تصحيحه له بإخراجه له فى صحيحه وعدم تعقبه بشئ يدل على عدم صحته عنده أو شكه فى صحته ، كما فعل هذا فى عدة مواضع من صحيحه .

ويتضح كذلك وهم محقق صحيح ابن خزيمة حيث اكتفى بتحسين إسناده ، ولم يتعقب لفظه بشئ مع أنه عزا الحديث لمسلم والنسائى أيضاً والحديث

عندهما ليس فيه اللفظ الذى ذكره ابن عجلان كما سبق، بل إن الحديث عند النسائي أيضا من طريق ابن عجلان بنحو لفظ الجماعة وهذا كله يقتضى إمعان النظر فى لفظ ابن عجلان عند ابن خزيمة وتحقيق القول فيه ما دام قد اختلف على زيد بن أسلم فى شئ من لفظ الحديث .

وكذلك يتضح وهم النووى فى المجموع (٣٩/٤) حيث قال بشأن هذا الحديث بلفظ ابن عجلان: « حديث أبى سعيد هذا صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح » انتهى .

قلت: واعتباره إسناد أبى داود صحيحاً وهم آخر لأنه من طريق ابن عجلان وقد تقدم الكلام عليه - أعنى على ابن عجلان - فالإسناد حسن ولكن اللفظ بهذا السياق مُعَلٌّ لما سبق تفصيله .

هذا وقد احتج الشيرازى فى المذهب باللفظ الوارد فى حديث ابن عجلان وهو قوله: « كانت الركعة نافلة له والسجدتان » - على أن سجود السهو سنة وليس بواجب، وأقره النووى فى شرحه على هذا الاحتجاج لأنه لم يتعقبه بشئ (انظر المجموع (٧٠/٤) .

والاحتجاج بهذا اللفظ وهم ظاهر لأن هذا اللفظ بخصوصه هو الذى خالف فيه ابن عجلان الجماعة السابقين كما سبق تفصيله، فاتضح بذلك شذوذه وبالتالي فلا يحتج به على شئ أصلاً .

هذا وقد خرج ابن حجر فى التلخيص (٥/٢) هذا الحديث فلم يذكر شيئاً أصلاً عما فى لفظ ابن عجلان من مخالفة للفظ غيره مع أنه عزا الحديث لمسلم وذكر لفظه عنده، وعزاه أيضاً لأبى داود وذكر لفظه عنده وهو لفظ ابن عجلان، وعزاه لابن حبان والحاكم والبيهقى وهو عندهم أيضاً من طريق

ابن عجلان أى باللفظة التى خالف فيها الجماعة، فأوهم بسكوته أن هذا اللفظ محفوظ أيضاً كلفظ مسلم، وهذا وهم منه يتضح مما سبق تفصيله .

هذا بالإضافة إلى القصور الذى وقع له فى تخريج هذا الحديث وتحقيق القول فيه حيث لم يعزه إلا إلى من تقدم ذكرهم ولم يتكلم عليه إلا بقوله: «واختلف فيه على عطاء بن يسار فروى مرسلأ وروى بذكر أبى سعيد فيه وروى عنه عن ابن عباس وهو وهم وقال ابن المنذر : حديث أبى سعيد أصح حديث فى الباب» انتهى .

قلت: وقوله: « اختلف فيه على عطاء بن يسار» وهم منه أيضاً لأن الاختلاف فيه إنما هو على زيد بن أسلم لا على عطاء بن يسار حيث رواه مالك وغيره عن زيد عن عطاء مرسلأ، ورواه الماجشون وغيره عن زيد عن عطاء موصولأ أى بذكر أبى سعيد، ورواه الدراوردي عن زيد عن عطاء عن ابن عباس وقد سبق التفصيل فى كل هذا .

هذا ولا نعلم أحداً سبقنا إلى إشباع الكلام على هذا الحديث بمثل ما ذكرنا ولا بنحوه ولا بما يقاربه، فاشدد على هذا التحقيق يدك فلعلك لا تحظى به فى كتاب غيره ، والحمد لله على توفيقه وأسأله المزيد من فضله .

## الحديث الخامس

عن أم عطية قالت « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحى العواتق والحيض وذوات الخدور فأما الحيض فيعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين ، قلت : يا رسول الله إحدانا لا يكون لها جلباب قال : لتلبسها أختها من جلبابها » .

الأنشبه بالصواب أن لفظ « الصلاة » في هذا الحديث غير محفوظ بل شاذ مردود وأن المحفوظ هو لفظ « المصلى » أى فيعتزلن المصلى ونحو هذا اللفظ وإليك تفصيل القول فيه :

هذا الحديث بلفظه السابق رواه مسلم (٨٩٠) فقال : وحدثنا عمرو الناقد حدثنا عيسى بن يونس حدثنا هشام عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : فذكرت الحديث .

- عمرو الناقد هو ابن محمد بن بكير وهو ثقة حافظ من رجال الشيخين وغيرهما .

وعيسى بن يونس هو ابن أبى إسحاق السبيعي ، وهو ثقة مأمون من رجال الشيخين وغيرهما .

وهشام بن حسان هو الأزدي : وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما وهو من أثبت الناس فى ابن سيرين إلا أن فى روايته عن الحسن وعطاء مقالاً لأنه قيل إنه كان يرسل عنهما ، وليست هذه الرواية عن واحد منهما .

- حفصة بنت سيرين ثقة من رواة الشيخين وغيرهما .

ومما سبق يتضح أن هذا الإسناد صحيح، وهو على شرط مسلم كما هو ظاهر من إخراج مسلم له وقد أخرج البخاري لهشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية عدة أحاديث في صحيحه (انظر تحفة الأشراف ١٢/٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥) إلا أننا لا نعلمه أخرج لعيسى بن يونس عن هشام بن حسان بهذا الإسناد شيئاً .

هذا، وقد اختلف على يونس في شيء من لفظه، فرواه عنه عمرو الناقد بلفظ: « فأما الحيض فيعتزلن الصلاة »، وهذا اللفظ عند مسلم كما سبق .

ورواه عنه على بن خشرم بنحوه إلا أنه قال: « فأما الحيض فيعتزلن المسجد »، وهذا اللفظ عند ابن الجارود في المتقى (٢٥٧)، حيث رواه عن على بن خشوم عن عيسى بن يونس بهذا الإسناد، وعلى بن خشرم ثقة .

والظاهر أن هذا الاختلاف على عيسى إنما هو من اضطرابه هو في لفظه، ومما يؤيد هذا ويؤيد أنه وهم في هذا اللفظ ولم يحفظه كما ينبغي أن جماعة رووا الحديث عن هشام بن حسان بلفظ: « فأما الحيض فيعتزلن المصلى » ونحو هذا اللفظ وليس بلفظ: « الصلاة » كما سيأتي تفصيله .

وعلى هذا فيكون لفظ على بن خشرم عن عيسى عن هشام أشبه بلفظ الجماعة الآخرين عن هشام من لفظ عمرو الناقد عن عيسى، وذلك لأن المسجد هو موضع السجود وهو موضع الصلاة أيضاً، والمصلى هو موضع الصلاة، فاللفظان متقاربان في المعنى بخلاف لفظ الصلاة فإنه ليس بمعنى المصلى ولا المسجد .

هذا، ومن هؤلاء الجماعة الذين رووا الحديث عن هشام باللفظ المشتمل

على اعتزال المصلى لا الصلاة :-

- عبد الله بن بكر السهمي: وهو ثقة حافظ وروايته عند البيهقي (٣٠٦/٣) وفيها « فأما الحيض فيعتزلن المصلى » .

- ومنهم زائدة بن قدامة وهو ثقة حافظ صاحب سنة من رجال الشيخين وغيرهما .

ووقعت روايته عند الطبراني في المعجم الكبير (٥٦/٢٥) وفيها « فأما الحيض فيعتزلن المصلى » .

- ومنهم أبو أسامة - حماد بن أسامة الكوفي - وهو ثقة ثبت ربما دلس وحدث من كتب غيره في آخر عمره وهو من رجال الشيخين وغيرهما .

ووقعت روايته عند الطبراني في الكبير (٥٧/٢٥) حيث رواه عن عبيد الله ابن غنام عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة ، ولم يسق الطبراني لفظها ولكنه أحال على لفظ زائدة السابق له عنده فقال: « مثله » .

وقد سبق أن لفظ زائدة فيه « فأما الحيض فيعتزلن المصلى » ، وعلى هذا يكون لفظ أبي أسامة فيه هذا اللفظ بنصه أو بنحوه ولكنني أشك في هذا لما سيأتى قريباً :

وكذلك فقد روى حديث أبي أسامة ابن أبي شيبة في المصنف (١٨٢/٢) ولكن سقط من المطبوع بقيته ولا نعلم ما إذا كان هكذا هو في المخطوط أم أنه وقع فيه سقط ولفظ المطبوع هو: « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج يوم الفطر ويوم النحر، قالت أم عطية: فقلنا رأيت إحداهن لا يكون لها » .

وروى حديث أبي أسامة أيضاً ابن ماجه (١٣٠٧) وابن حبان (٢٠٧/٤)

الإحسان) وهو من طريق ابن أبي شيبة عنه ، ولفظه: « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن يوم الفطر ويوم الأضحى يعنى أبكار العواتق وذوات الخدور والحيض ، فقلت أرأيت إحداهن لا يكون لها جلباب ؟ قال: فلتلبسها أختها من جلبابها » وهذا اللفظ ابن حبان ولفظ ابن ماجه بنحوه وليس فيه: « يعنى أبكار العواتق وذوات الخدور والحيض » والظاهر أن الساقط من مصنف ابن أبي شيبة هو المذكور عند ابن ماجه وابن حبان .

ومما سبق من لفظ الحديث يتضح أنه اختلف على ابن أبي شيبة فى لفظه، فرواه عبيد الله بن غنام عنه باللفظ المشتمل على اعتزال المصلى كما يفهم من قول الطبرانى السابق ، وعبيد الله بن غنام لم أقف له على ترجمة ، ورواه عنه - أى عن ابن أبي شيبة - الحسن بن سفيان - وهو ثقة حافظ إمام - وابن ماجه - وهو ثقة حافظ إمام - فلم يذكر هذا اللفظ ، فإن كان عبيد الله بن غنام ثقة كانت زيادته مقبولة - على اختلاف فى هذا يعلم من كتب المصطلح والعلل وغيرها - وإلا كانت غير محفوظة من حديث أبى أسامة.

- ومنهم يزيد بن هارون بن زاذان الواسطى : وهو ثقة متقن من رجال الشيخين وغيرهما ، ووقعت روايته عند أحمد (٨٤/٥) وفيها: « فأما الحيض فيعتزلن المصلى » .

- ومنهم عبد الرزاق بن همام الصنعانى : وهو ثقة حافظ مشهور مصنف . إلا أنه رمى بالتشيع وتغير فى آخر عمره بعدما عمى ، وهو من رجال الشيخين وغيرهما ، ووقعت روايته عنده فى المصنف (٥٧٢١) ومن طريقه رواه الطبرانى فى الكبير (٥٦/٢٥) وفيها: « فأما الحيض فيعتزلن المصلى » .

- ومنهم محمد بن جعفر (غندر): وهو ثقة إلا أن فيه غفلة، وكتابه

صحيح وهو من رجال الشيخين وغيرهما ، ووقعت روايته عند أحمد (٨٤/٥) وفيها: « فأما الحيض فيعتزلن المصلى » .

- ومنهم هشيم بن بشير الواسطي : وهو ثقة ثبت إلا أنه كثير الإرسال الخفي والتدليس وهو من رجال الشيخين وغيرهما ، ووقعت روايته عند النسائي في السنن الكبرى (١٥٤٣) وابن خزيمة (١٤٦٧) وابن حبان (٢٠٨/٤) الإحسان ) وفيها: « فأما الحيض فيعتزلن المصلى » ، ووقعت روايته عند الطبراني أيضاً في الكبير (٥٦/٢٥ - ٥٧) ولم يسق لفظها ولكنه أحال على لفظ زائدة بن قدامة السابق له عنده فقال: « مثله » ، وكذلك وقعت روايته عند الترمذي (٥٤٠) ولم يسق لفظها ولكنه أحال على اللفظ السابق له عنده فقال: « بنحوه » . ولفظ الحديث السابق له عنده فيه « فأما الحيض فيعتزلن المصلى » .

ولم يصرح هشيم بالتحديث أو الإخبار عن هشام عند أحد ممن أخرج حديثه هذا إلا أنه عند ابن خزيمة جمع بين شيخين وهما منصور بن زاذان وهشام بن حسان فصرح بالإخبار عن الأول وعطف الثاني عليه وهذا ليس صريحاً في دلالة على التصريح بالإخبار عن هشام أيضاً لأن هشيماً حكى عنه ابن حجر في طبقات المدلسين ما يدل على أنه يدلس تدليس العطف فانظر المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين .

هذا وقد خالف هؤلاء جميعاً عيسى بن يونس وقد سبق لفظه والاختلاف عليه .

- وكذلك خالفهم عبد العزيز بن عبد الصمد فرواه عن هشام بلفظ : « فأما الحيض فلأنهن يعتزلن الصف » ، ووقعت روايته عند الدارمي

(٣٧٧/١)، وعبد العزيز هذا الظاهر أنه ابن عبد الصمد العمى وهو ثقة حافظ، وقد رواه الدارمي عن إبراهيم بن موسى عنه، والظاهر أن إبراهيم هذا هو ابن موسى بن يزيد التميمي الرازي، وهو ثقة حافظ .

- وكذلك خالفهم أبو جعفر الرازي فرواه بلفظ: « فأما الحيض فيعتزلن الصلاة » ، وخالفهم جميعاً في إسناده أيضاً حيث رواه عن هشام عن محمد ابن سيرين عن حفصة عن أم عطية أي أنه زاد في الإسناد محمد بن سيرين ، ووقعت روايته عند الطبراني في الكبير (٧٥/٢٥) .

وأبو جعفر مشهور بكنيته، وهو صدوق إلا أنه سيئ الحفظ ولا سيما في روايته عن مغيرة بن مقسم، ومن الواضح أنه أخطأ في إسناد الحديث لمخالفته للجماعة السابقين كلهم حيث زاد في الإسناد محمد بن سيرين ، وكذلك فقد أخطأ في لفظه لأنه خالف الجماعة الذين ذكروه بلفظ « المصلى » ، وأما هو فقال: « الصلاة » .

ومما سبق يتضح جلياً أن الجماعة الذين رووا الحديث عن هشام بلفظ: « يعتزلن المصلى » أضبط في مجموعهم وأحفظ بكثير من عيسى بن يونس وأبي جعفر وعلى هذا فيكون لفظ « المصلى » هو المحفوظ من هذا الطريق، وأما لفظ: « الصلاة » فهو شاذ وكذلك لفظ « المسجد » الوارد من طريق على بن خشرم عن عيسى . يعد شاذاً أيضاً لمخالفته للجماعة السابق ذكرهم ، وكذلك فإن لفظ يعتزلن الصف يعد شاذاً لمخالفة عبد العزيز للجماعة الذين رووه بلفظ: « يعتزلن المصلى » لأنهم في مجموعهم أضبط وأحفظ منه بكثير .

- طريق أيوب عن حفصة عن أم عطية : هذا ومما يؤيد أن لفظ « الصلاة » ولفظ « المسجد » ولفظ « الصف » تعد ألفاظاً شاذة أن هشام بن حسان لم

يتفرد بروايته بلفظ « المصلى » عن حفصة بل تابعه أيوب بن تيممة السخيتاني وهو ثقة ثبت فقيه حجة من رجال الشيخين وغيرهما ورواه عنه جماعة باللفظ المشتغل على اعتزال الحيض المصلى ومن هؤلاء :-

إسماعيل بن علية : وهو ثقة حافظ من رجال الشيخين وغيرهما ووقعت روايته عند البخارى (١٦٥٢ فتح ) والنسائى (٣/ ١٨٠) وكذلك فى الكبرى له (١/ ٥٤٢ - ٥٤٣) وأحمد (٥/ ٨٤) وابن خزيمة (١٤٦٦) ، وفيها « ويعتزل الحيض المصلى » ، وهذا اللفظ للبخارى والنسائى فى الكبرى ولفظ الباقيين بنحوه لا يختلف عنه فى معناه ، وكذلك وقعت رواية إسماعيل عن أيوب عند الطبرانى فى الكبير (٥٨/ ٢٥) ولكنه لم يسق لفظها بل أحال على لفظ سفيان عن أيوب السابق له عنده فقال : « بنحوه » ، ولفظ سفيان عنده فيه : « ويعتزل الحيض مصلى المسلمين » .

- ومنهم سفيان بن عينية : ووقعت روايته عند الحميدى (٣٦٢) والطبرانى فى الكبير (٥٧/ ٢٥ - ٥٨) وفيها : « وليعتزل الحيض مصلى المسلمين » وهذا لفظ الحميدى ، ولفظ الطبرانى بنحوه وقد سبق قريباً ، وسفيان بن عينية ثقة حافظ امام فقيه حجة وهو وإن كان قد تغير قبل موته بسنة تقريباً إلا أن الحميدى من أثبت الناس فيه إن لم يكن هو أثبتهم وكان قد جالسه عشرين عاماً والحميدى ثقة حافظ امام فقيه ، وابن عينية وإن كان أيضاً ربما دلس إلا أنه لم يكن يدلس إلا عن ثقة وزيادة على ذلك فقد صرح بالتحديث عن أيوب عند الحميدى فزال شبه تدليسه .

- ومنهم حماد بن زيد : ووقعت روايته عند البخارى (٩٧٤ فتح ) ومسلم (٨٩٠) والبيهقى (٣/ ٣٠٥ - ٣٠٦) وفيها : « وأمر الحيض أن يعتزل مصلى

المسلمين » وهذا لفظ مسلم والبيهقى ولفظ البخارى : « ويعتزل الحيض المصلى » .

وحماذ بن زيد ثقة ثبت فقيه يعد من أثبت الناس فى أيوب السختيانى إن لم يكن أثبتهم فيه ، وهو من رجال الشيخين وغيرهما .

- ومنهم عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى : ووقعت روايته عند البخارى (٣٢٤) والبيهقى (٣٠٦/٣) ، وفيها : « ويعتزل الحيض المصلى » ، وهذا اللفظ عندهما كليهما .

وعبد الوهاب ثقة من رجال الشيخين وغيرهما وتغير قبل موته بثلاث سنين ، والظاهر أن هذا لا يضر لأنه ذكر غير واحد أن أهله حجبوه فلم يحدث فى اختلاطه (انظر الفصل التاسع من مقدمة الفتح والميزان وغيرهما) .

- ومنهم عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان : وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما ووقعت روايته عند البخارى (٩٨٠ فتح) وفيه : « ويعتزل الحيض المصلى » .

ومنهم معمر بن راشد ووقعت روايته عند عبد الرزاق فى المصنف (٥٧٢٢) ولم يسقها ولكنه أحال على لفظ الحديث السابق له عنده فقال : « مثله » والحديث السابق عنده فيه « فأما الحيض فيعتزلن المصلى » . ومعمر بن راشد ثقة ثبت فاضل من رجال الشيخين وغيرهما ، وفي روايته عن الأعمش وهشام ابن عروة وثابت البناتى شيء وكذلك فى روايته بالبصرة ، وهذا الحديث من روايته باليمن لأن عبد الرزاق الراوى عنه صنعانى فليس فيها شئ .

هؤلاء هم الجماعة الذين وقفنا على روايتهم لهذا الحديث عن أيوب عن حفصة، ومن الواضح أنهم كلهم روه عنه بلفظ « المصلى » أى أنه لم يروه بعضهم عنه بلفظ الصلاة أو المسجد أو الصف أو غير ذلك ، وهذا بالتالى يؤيد أن لفظ « المصلى » هو المحفوظ من حديث حفصة عن أم عطية ، وأما لفظ : « الصلاة » وغيره مما سبق فهو شاذ مردود .

طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية :

هذا وقد تابع عاصم الأحول هشاماً وأيوب على ذكر اعتزال الحيض المصلى أيضاً، وهو عاصم بن سليمان الأحول وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما .  
ووقعت روايته عند الطبرانى فى الكبير (٥٨/٢٥) :

ولفظها: « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج يوم العيدين حتى تخرج الجوارى والعواتق ، قالت حفصة: فقالت امرأة لأم عطية : والحيض ؟ قالت: والحيض يخرجن فيعتزلن المصلى ويذكرن الله » .

ولكن اختلف على عاصم فى لفظه فرواه عنه الحسن بن صالح باللفظ السابق عند الطبرانى ، والحسن بن صالح ثقة فقيه عابد رُمى بالتشيع .

ورواه أبو خيثمة - زهير بن حرب - بلفظ كنا نؤمر بالخروج فى العيدين والمخبة والبكر قال: « الحيض يخرجن فيكن خلف الناس يكبرن مع الناس » أى ليس فيه يعتزلن المصلى ، وهذه الرواية عند مسلم (٨٩٠) وأبى داود (١١٣٨) والبيهقى (٣٠٦/٣) (٥٧/٢٥) والطبرانى فى الكبير (٥٧/٢٥) وتصحف لفظ المخبة عند الطبرانى إلى « المحياه » وقد رواه مسلم عن يحيى ابن بكير التميمى عن زهير ، وكذلك رواه البيهقى من طريق يحيى بن يحيى عنه ، ورواه الطبرانى من طريق عمرو بن خالد الحرانى عنه ، ورواه أبو داود

عن النفيلي عنه .

وزهير ثقة ثبت ويحيى بن يحيى ثقة ثبت إمام وعمرو بن خالد ثقة والنفيلي هو عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل وهو ثقة حافظ .

ولم يتفرد زهير بن حرب بهذا اللفظ عن عاصم بل تابعه عليه بنحوه أتم منه حفص بن غياث عند البخاري (٩٧١ فتح ) ولفظه: « كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى تخرج البكر من خدرها حتى تخرج الحيض فيكن خلف الناس فيكبرن بتكبيرهم ويدعون بدعائهم يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته » . وحفص بن غياث ثقة إلا أنه تغير حفظه بآخره ، والظاهر أن لفظ زهير وحفص أصح من لفظ الحسن لأنهما في مجموعهما أضبط وأحفظ منه ولا سيما وزهير أضبط وأحفظ منه منفرداً ، والظاهر أن الحسن بن صالح روى الحديث عن عاصم بالمعنى .

### طريق محمد بن سيرين عن أم عطية :

هذا وما يؤيد أن لفظ المصلى هو المحفوظ من حديث أم عطية وليس لفظ الصلاة ولا المسجد ولا الصف ، أن حفصة بنت سيرين لم تتفرد برواية اللفظ المشتمل على اعتزال المصلى بل تابعها عليها محمد بن سيرين وهو ثقة ثبت جليل عابد من رجال الشيخين وغيرهما .

وروى الحديث عنه جماعة منهم :

- أيوب السختياني وهو ثقة ثبت فقيه حجة : وقعت روايته عند البخاري (٩٧٤ فتح ) ومسلم (٨٩٠) وابن ماجه (١٣٠٨) والنسائي (٣/ ١٨٠ - ١٨١) وكذلك في الكبرى له (١/ ٥٤٣) وأبى داود (١١٣٦، ١١٣٧) والبيهقي (٣/ ٣٠٥-٣٠٦) والطبراني في الكبير (٢٥/ ٥٠-٥١-٥٢) ولفظه « أمرنا-

تعنى النبي ﷺ أن نخرج فى العيدين العواتق وذوات الخدور وأمر الحيض أن - يعتزلن مصلى المسلمين « ، وهذا اللفظ لمسلم ولفظ الباقيين بنحوه وبعض ألفاظهم أتم من بعض ، والأمر باعتزال الحيض المصلى عند النسائي وأبى داود وابن ماجه والبيهقى هذا بالإضافة إلى مسلم وهو من رواية سفيان بن عينة عن أيوب ، ومن رواية أبى الربيع الزهرانى ومحمد بن عبيد عن حماد بن زيد عن أيوب ، ولم يرو هذه الزيادة حماد بن سلمة عن أيوب وروايته عند الطبرانى وأبى داود (١١٣٦) .

وقد قصدت بذلك أن أبين أن هذه الزيادة ثابتة عن أيوب من هذا الطريق أيضاً - وإن كان قد اختلف عليه - لأن حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة فى أيوب فكيف إذا تابعه ابن عينة على زيادته .

- ومنهم يزيد بن إبراهيم التستري وهو ثقة ثبت إلا أن فى روايته عن قتادة ضعفاً، وليست هذه الرواية منها، ووقعت روايته عند البخارى (٣٥١ فتح) ولفظها: « أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيد وذوات الخدور فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ويعتزل الحيض عن مصلاهن، قالت امرأة: يا رسول الله إحدانا ليس لها جلباب، قال: لتلبسها صاحبها من جلبابها » .

ومنهم عمران بن داود القطان - وهو صدوق يهم - وروايته عند البخارى تعليقاً (٣٥١ فتح) بصيغة الجزم - ولم يسق لفظها ولكنه أحال على لفظ يزيد ابن إبراهيم السابق فقال ما نصه: « وقال عبد الله بن رجاء حدثنا عمران حدثنا محمد بن سيرين حدثنا أم عطية سمعت النبي ﷺ بهذا » انتهى .

فقول البخارى: « بهذا » يدل على أن لفظ عمران مثل لفظ التستري أو على الأقل بنحوه لا يخالف شيئاً من معناه ، وبالتالي فسيكون فيه الأمر

باعتزال الحيض المصلى .

ورواية عمران هذه وصلها الطبرانى فى الكبير (٢٥ / ٥٠) ولفظها أتم من لفظ التستري السابق ولكن ليس فيه الأمر باعتزال الحيض المصلى .

وقد رواه الطبرانى عن على بن العزيز - هو البغوى - عن عبد الله بن رجاء بالإسناد السابق عند البخارى ، وعلى بن العزيز : ثقة حافظ وهو أحد شيوخ الطبرانى الذين أكثر الرواية عنهم فى المعجم الكبير ، وعبد الله بن رجاء : هو ابن عمر الغداني وهو صدوق ربما وهم .

فإذا كان اللفظ الذى علقه البخارى عن عمران مشتملاً على الأمر باعتزال الحائض المصلى ولفظه الذى وصله الطبرانى ليس مشتملاً على هذا فيكون قد اختلف على عبد الله بن رجاء فى لفظه ، فرواه عنه على بن العزيز بدون هذه الزيادة ، ورواه غيره عنه بها ، وحيث إن البخارى علقه بصيغة الجزم فيكون الذى رواها عن عبد الله بن رجاء ثقة أو صدوقاً فتكون ثابتة من هذا الطريق والله أعلم .

ومنهم منصور بن زاذان وهو ثقة عابد ، وقعت روايته عند الترمذى (٥٣٩) ، ومن طريقه البغوى فى شرح السنة (١١١٠) - وقع عند البغوى بلفظ أبو منصور وهو خطأ - ، وقعت روايته أيضاً عند النسائى فى الكبرى (٥٤٣/١) وابن خزيمة (١٤٦٧) والطبرانى فى الكبير (٢٥ / ٥١ - ٥٢) ولفظها : عن أم عطية : « أن رسول الله ﷺ كان يخرج الأبقار والعواتق وذوات الخدور والحیض فى العیدین فأما الحيض فيعتزلن المصلى ويشهدن الخير ودعوة المسلمين فقالت إحداهن : يا رسول الله إن لم يكن لها جلباب ؟ قال : فلتعرها أختها من جلابيها » ، وهذا لفظ الطبرانى ولفظ الباقيين نحوه

لا يختلف عنه فى معناه وليس عند الترمذى لفظ: « الخير » .

- أخرجوه من طرق عن هشيم عن منصور وقد صرح هشيم بالإخبار عند الترمذى وقد رواه عن أحمد بن منيع عن هشيم وكذلك عند الطبرانى ، وقد رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه عن هشيم ، فزالت شبهة تدليسه وإرساله لأن ابن منيع ثقة حافظ ، وأحمد بن حنبل ثقة حافظ إمام حجة فقيه قدوة ، وعبد الله بن أحمد ثقة حافظ .

ومنهم هشام بن حسان - وقد سبق - ووقعت روايته عند النسائى فى الكبرى (٥٤٣/١) وابن خزيمة (١٤٦٧)، وهى من طريق هشيم عن هشام عن محمد بن سيرين عن أم عطية: « أن رسول الله ﷺ كان يخرج الأبقار والعواتق وذوات الخدور والحیض فى العیدین فأما الحيض فيعتزلن المصلی ويشهدن الخير ودعوة المسلمين فقالت إحداهن : إن لم يكن لإحدانا جلباب ؟ قال: فلتعرها أختها من جلبابها » ، وهذا لفظ النسائى ولفظ ابن خزيمة بنحوه لا يخالفه فى معناه .

وكذلك وقعت رواية هشام عند الطبرانى فى الكبير (٥١/٢٥) ولكن ليس فيها اعتزال الحيض المصلی ، وهى من طريق حماد بن سلمة عن هشام ، وعلى هذا فيكون قد اختلف على هشام فى لفظه ، فرواه عنه هشيم بهذه الزيادة ، ورواه عنه حماد بدونها ولكن هذا لا يضر لأنها تكون زيادة من ثقة ثبت وهو هشيم وليست مخالفة لرواية حماد أصلاً فتقبل إلا أن هشيمًا لم يصرح بالتحديث أو الإخبار فى هذه الرواية فيما يظهر لأنه كان قد جمع شيخين عند ابن خزيمة وصرح بالإخبار عن الأول وعطف هشامًا عليه وهذا لا يدل صراحة عن تصريحه بالإخبار عن هشام لما سبق ذكره عن ابن حجر فى

كتابه طبقات المدلسين بشأن تدليس هشيم .

هذا بالإضافة إلى أنه لم يصرح بالتحديث ولا الإخبار في رواية النسائي . وكذلك فقد وقعت رواية هشيم عن هشام عند الطبراني في الكبير (٥١/٢٥) ، ولم يصرح بالتحديث أيضاً ولا الإخبار عن هشام ولم يسق الطبراني لفظ هذه الرواية ولكنه أحال على لفظ حماد بن سلمة عن هشام ، السابق له عنده فقال : « نحوه » وسيأتى لفظ حماد .

- ومنهم جرير بن حازم وهو ثقة وله أوهام إن حدث من حفظه ، وفي حديثه عن قتادة ضعف ، وكان قد اختلط إلا أنه لم يحدث بعد اختلاطه . ووقعت روايته عند أحمد (٨٥/٥) ولفظها : « كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج العواتق والحيض فيعتزلن المصلى ويشهدن الخير والدعوة من المسلمين » .

- ومهم يونس بن عبيد بن دينار - وهو ثقة ثبت - وحبيب بن الشهيد - وهو ثقة ثبت - ويحيى بن عتيق - وهو ثقة - ووقعت روايتهم عند أبي داود (١١٣٦) والطبراني في الكبير (٥٠/٢٥ - ٥١ ، ٥١) وقد أخرج حديثهم من طرق عن حماد بن سلمة عنهم جميعاً عن ابن سيرين ولفظ حديثهم « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج ذوات الخدور يوم العيد ، قيل : فالحيض ؟ قال : يشهدن الخير ودعوة المسلمين ، قال : فقالت امرأة : يا رسول الله إن لم يكن لإحداهن ثوب كيف تصنع ؟ قال : تلبسها صاحبها طائفة من ثوبها » . وهذا لفظ أبي داود ولفظ الطبراني بنحوه لا يخالف شيئاً من معناه وزاد لفظ «العواتق» أى قبل لفظ « ذوات الخدور » الواقع عند أبي داود .

وحمد بن سلمة ثقة عابد وكان أثبت الناس في ثابت البناني وكان قد تغير حفظه بآخره .

وإذا كان هؤلاء الثلاثة لم يذكروا فى روايتهم عن ابن سيرين الزيادة المشتملة على اعتزال الحيض المصلى فقد رواها عنه جماعة كثيرون سبق ذكر أكثر من وقفنا عليه منهم وبالتالي فهى زيادة ثابتة عن ابن سيرين أيضاً ولا أظن أحداً عنده شئ من العلم يخالف فى ثبوتها عنه لكثرة من رواها من الثقات .

ويكفى للدلالة على ثبوتها عنه إخراج الشيخين لها من طريقه كما سبق .

ومنهم أيضاً عبد الله بن عون - وهو ثقة ثبت فاضل وروايته عند البخارى (٩٨١) والبيهقى (٣/ ٣٠٥) ولفظها: « أمرنا أن نخرج فنخرج الحيض والعواتق وذوات الخدور - قال ابن عون: أو العواتق ذوات الخدور - فأما الحيض فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ويعتزلن مصلاهم ». وهذا لفظ البخارى ولفظ البيهقى بنحوه لا يخالف شيئاً من معناه ، وقد رواه البخارى من طريق ابن أبى عدى عن ابن عون ، ورواه البيهقى من طريق عبد الوهاب ابن عطاء الخفاف عن ابن عون .

وابن أبى عدى هو محمد بن إبراهيم بن أبى عدى وهو ثقة ، وعبد الوهاب ابن عطاء صدوق ربما أخطأ وهو وإن كان قد أنكر عليه حديث فى فضل العباس فليس هو هذا الحديث .

وقد اختلف على ابن عون فى شئ من لفظ الحديث ، فرواه عنه ابن أبى عدى وعبد الوهاب الخفاف باللفظ السابق ونحوه كما سبق ، ورواه عنه معاذ ابن معاذ العنبرى بنحو اللفظ السابق أيضاً إلا أنه قال: « ويعتزلن صلاتهم » أى بدلاً من « مصلاهم » ، ورواية معاذ هذه عند الطبرانى فى الكبير (٥٢/ ٢٥) ومعاذ بن معاذ العنبرى هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبرى وهو ثقة متقن .

وعلى هذا فيكون معاذ بن معاذ قريباً في ضبطه وحفظه من ابن أبي عدى وعبد الوهاب الخفاف في مجموعهما فيبعد أن يكون وهم في لفظ الحديث عن ابن عون ، وكذلك يبعد أن يكون ابن أبي عدى وعبد الوهاب وهما كلاهما في لفظه فالظاهر أن ابن عون اضطرب في لفظه عن ابن سيرين فرواه بلفظ : «مصلاهم» تارة ولفظ «صلاتهم» تارة، وعلى هذا تكون رواية صلاتهم وهما منه لمخالفته لرواية الجماعة الذين روه عن ابن سيرين بلفظ : «المصلى» ونحوه وكذلك لمخالفته لرواية الجماعة الذين روه عن هشام عن حفصة وأيوب عن حفصة بلفظ «المصلى» ونحوه .

وبافتراض أنه وقع وهم من الرواة عن ابن عون فيكون الوهم من معاذ بن معاذ لمخالفة روايته لرواية ابن أبي عدى وعبد الوهاب عن ابن عون ولمخالفته لرواية الجماعة السابقين .

هذا، ومما ينبغى التنبيه إليه أنه سقط من إسناد حديث معاذ هذا عند الطبرانى فى الكبير (٥٢/٢٥) لفظ : «ثنا أبى» الثانى، والذى يدل على ذلك ما يأتى :-

أولاً : أن الطبرانى ساق إسناد هذا الحديث هكذا : حدثنا معاذ بن المثنى ابن معاذ العنبرى ثنا أبى ثنا ابن عون عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : فذكرت الحديث .

فعلى حسب هذا السياق يكون الراوى عن ابن عون هو المثنى بن معاذ العنبرى وهذا خطأ ظاهر لأن ابن عون مات سنة خمس مائة ومائة على الصحيح ، وأما المثنى بن معاذ فمات سنة ثمان وعشرين ومائتين عن إحدى وستين سنة فيكون مولده سنة سبع وستين ومائة (انظر التهذيب وتهذيب

الكمال والتقريب) أى أنه ولد بعد موت ابن عون بسبعة عشر عاماً تقريباً فكيف يقول ثنا ابن عون كما وقع في هذا الإسناد؟! !!

وأما أبوه معاذ بن معاذ بن نصر العنبرى فقد وُلد سنة تسع عشرة ومائة أى قبل موت ابن عون بمدة طويلة وبالتالي فهو الذى يصح له سماع من ابن عون ويظهر بهذا أن يكون هو الراوى عن ابن عون .

ثانياً : أن المزى فى تهذيب الكمال - وكان قد قصد إلى استيعاب شيوخ الراوى واستيعاب الرواة عنه - لم يذكر فى الرواة عن ابن عون المثنى بن معاذ ولكنه ذكر معاذ بن معاذ أى ذكر والد المثنى ، وكذلك ذكر فى شيوخ المثنى أباه معاذ بن معاذ ولم يذكر ابن عون فى شيوخه ، وهذا يدل على أنه لا رواية للمثنى عن ابن عون .

ثالثاً : أن الطبرانى روى فى الكبير (٥٣/٢٥) حديثاً آخر لأم عطية من طريق ابن عون عن ابن سيرين عنها فقال : حدثنا معاذ بن المثنى بن معاذ بن معاذ ثنا أبى ثنا أبى ثنا ابن عون عن محمد بن سيرين عن أم عطية أنها قالت : ... إلخ ، وروى أيضاً (٥٤/٢٥) حديثاً آخر عنها بنفس الإسناد السابق فقال : حدثنا معاذ بن المثنى بن معاذ بن معاذ العنبرى ثنا أبى ثنا أبى ثنا ابن عون عن محمد عن أم عطية قالت ... إلخ .

ومن هذين الإسنادين يتضح أن الراوى عن ابن عون فى كل منهما إنما هو معاذ بن معاذ .

وعلى هذا فيتأكد بما ذكرنا من وجوه أنه سقط من إسناد حديث ابن عون هذا لفظ : « ثنا أبى » الثانى كما هو مثبت فى الإسنادين السابقين أى أنه سقط من الإسناد معاذ بن معاذ العنبرى .

هذا ومعاذ بن المشنى شيخ الطبرانى فى هذا الحديث هو معاذ بن المشنى بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبرى ، وقد ترجمه الخطيب فى تاريخ بغداد (١٣٦/١٣ - ١٣٧) وذكر جماعة ممن رووا عنه ثم قال : « وكان ثقة » انتهى .

وأبوه المشنى بن معاذ بن معاذ هو شيخه فى هذا الحديث وهو ثقة ، ومعاذ ابن معاذ وهو شيخ المشنى فى هذا الحديث ثقة متقن كما سبق .

ومن هذا يتبين أن إسناد هذا الحديث عند الطبرانى صحيح ، ولكن لفظ : « صلاتهم » غير محفوظ لما سبق .

هذا وقد خالف الجماعة السابقين كلهم الذين رووا الحديث عن ابن سيرين أشعث بن سوار - وهو ضعيف - فرواه عن ابن سيرين بلفظ « أمرنا النبى ﷺ أن نخرج فى العيدين ذوات الخدور والحيض يشهدن مع المسلمين دعوتهم وصلاتهم وتعزل الحيض الصلاة » .

ووقعت روايته عند الطبرانى فى الكبير (٥٢/٢٥) ، ومن الواضح أن أشعث بالإضافة إلى أنه ضعيف قد أخطأ فى شئ من لفظ الحديث خطأ ظاهراً لمخالفته للجماعة السابق ذكرهم .

ومما سبق تفصيله يتضح أن جماعة كثيرين رووا الحديث عن أيوب عن حفصة عن أم عطية باللفظ المشتمل على اعتزال الحيض المصلى ، ولا نعلم اختلافاً عليه فى ذلك كما سبق .

ويتضح أيضاً أن جماعة كثيرين رووا الحديث عن هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية بهذا اللفظ أيضاً ولا نعلم أحداً رواه عن هشام بلفظ الصلاة إلا عيسى بن يونس واختلف عليه أيضاً ولا نعلم أحداً رواه عن هشام

بلفظ الصف إلا عبد العزيز بن عبد الصمد .

ويتضح كذلك أن جماعة كثيرين رواوا الحديث عن محمد بن سيرين عن أم عطية بهذا اللفظ أيضاً ولا نعلم أحداً رواه عنه بلفظ الصلاة إلا أشعث بن سوار ، وكذلك ابن عون واختلف عليه أيضاً كما سبق .

وحيث إن الذين رواوا الحديث بهذا اللفظ أضبط وأحفظ بكثير جداً في مجموعهم ممن رواه باللفظ المشتمل على اعتزال الصلاة فيكون لفظ الجماعة هو المحفوظ ، وأما اللفظ الآخر فيكون وهما من قائله ويكون شاذاً وبالتالي فهو غير محفوظ لا يصح ، وهذا الذي قررناه لا نظن أحداً من أهل العلم بالحديث يخالف فيه ومنه يتبين أن إخراج مسلم لهذا الحديث باللفظ الذي رواه عيسى بن يونس - أي لفظ الصلاة - ليس بجيد منه بل هو مما يؤخذ عليه .

ويمكن أن يعتذر لمسلم في إخراجه لهذا اللفظ أنه أخرجه متابعة حيث جعله آخر حديث في الباب ولم يورده كأصل .

هذا ، وقد انتقد الدارقطني في كتابه «التتبع» مسلماً في إخراجه عدة أحاديث منها حديث أبي موسى عن النبي ﷺ في سنن الصلاة وتعليم النبي - ﷺ - إياهم ذلك بزيادة لفظ : « وإذا قرأ فأنصتوا » واعتبر هذه الزيادة وهماً من سليمان التيمي راويها عن قتادة لأن جماعة من أصحاب قتادة منهم هشام الدستوائي وشعبة وسعيد بن أبي عروبة وأبان وهمام وأبو عوانة ومعمر وعدى بن أبي عمارة روه عن قتادة ولم يذكروها (انظر التتبع ص ١٧٠ حديث رقم ٤٣) ، ومع ذلك فلم ينتقده في إخراجه حديث أم عطية هذا بلفظ « الصلاة » بدلاً من لفظ « المصلى » فيما نعلم لأننا لم نقف على ذلك في كتابه التتبع

على أن هذا اللفظ كان أولى بأن ينتقد مسلم في إخراجِه لأنه مخالف للفظ الجماعة الذين سبق ذكرهم في بعض معناه لأن اعتزال الحائض الصلاة لا يلزم منه اعتزالها المصلي بخلاف اعتزالها المصلي فإنه يلزم منه الامتناع عن الصلاة من باب أولى ، وأما لفظ « فإذا قرأ فأنصتوا » فإنه زيادة ليست مخالفة أصلاً لرواية الجماعة كما هو ظاهر من لفظ حديث أبي موسى .

فأله أعلم بما إذا كان قد فات الدارقطني انتقاد مسلم في هذا اللفظ أم أنه اطلع على متابعات أخرى على رواية هذا اللفظ فترجح عنده أنه محفوظ ولذلك لم ينتقده، مع أن هذا الاحتمال بعيد، لأن الحديث مخرجه واحد، ولأننا لا نعلم أحداً رواه غير أم عطية، فيبعد أن تكون روته تارة بلفظ المصلي وتارة بلفظ الصلاة لأن اللفظين بينهما اختلاف لما سبق، فيلزم ترجيح أحد اللفظين على الآخر، وبالتالي يلزم أن يكون أحدهما محفوظاً والآخر غير محفوظ. وحيث إن الحديث واحد فيلزم أن تكون روته بلفظ واحد وأما الآخر فيكون وهمًا من بعض الرواة ، وإلا كان هذا اضطراباً منها نفسها في لفظ الحديث ويلزم من ذلك توهمها مع أنها صحابة .

أو لعل الدارقطني ترجح لديه أن الحديث محفوظ بكل من اللفظين أي أنه ثبت فيه اللفظان ولذلك لم ينتقده ولكن هذا الاحتمال بعيد أيضاً لأنه يلزم منه أن يكون الحديث وارداً باللفظين جميعاً أي فيه: « ويعتزل الحائض المصلي، ويعتزل الحائض الصلاة » أو ما في معناهما ، وبالتالي يلزم من هذا أن من رواه باللفظ الأول لم يذكر اللفظ الثاني ومن رواه بالثاني لم يذكر الأول ويلزم من هذا توهم الجماعة حيث ذكروا اللفظ الأول ولم يذكروا اللفظ الثاني وهذا باطل لأنهم كثيرون فضلاً عن أن أكثرهم ثقات كما سبق

فبعد جداً أن يجتمعوا كلهم على عدم ذكر اللفظ الثانى مع الأول .

وكذلك فإنه إذا كان اللفظ الثانى محفوظاً كما هو الحال بالنسبة للأول فإنه يلزم من هذا أن يكون جماعة آخرون أيضاً روه باللفظ الثانى دون الأول ويلزم أن يكونوا جماعة لا يقلون فى حفظهم وضبطهم فى مجموعهم عن الجماعة السابقين بدرجة كبيرة - وبالتالي يلزم توهيمهم وهذا باطل أيضاً .

ويترجح من هذا أن الأظهر أن الدارقطنى فاته أن يتتقد مسلماً فى هذا اللفظ أو أنه انتقده ولكننا لم نقف على انتقاده .

هذا وما يجدر التنبيه إليه أن هذا الحديث رواه أشعث بن عبد الملك الحمزانى - وهو ثقة فقيه - عن ابن سيرين عن أم عطية وفيه: « أما الحيض فيشهدن مصلى المسلمين » وهذه الرواية عند الطبرانى فى الكبير (٥٢/٢٥)، وهذا اللفظ منكر لأنه مخالف للفظ من سبق ذكرهم كلهم ولأنه من طريق صلة بن سليمان عن أشعث، وصلة هذا ضعيف جداً (انظر ترجمته فى اللسان ولا تقتصر على ما فى الميزان لأن فى اللسان زيادة على ما فى الميزان)، وكذلك فالراوى عن صلة هو حيدون بن عبد الله أبو حيدرة، وقد أورده ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وأورده ابن حبان فى الثقات وقال: « يغرب » .

وكذلك فقد رواه الحكم بن عطية - وهو صدوق له أوهام - عن ابن سيرين عن أم عطية وفيه: « فأما الحيض فيشهدن مصلى المسلمين » وهذه الرواية عند الطبرانى فى الكبير (٥٢/٢٥)، وهذا اللفظ منكر أيضاً لمخالفته لرواية الجماعة السابقين كلهم، ولأنه من طريق محمد بن عبيد الله الوراق، وكان وراقاً لسفيان بن وكيع، وكان يدخل الأحاديث الباطلة عليه، وكان يلقب «قرطمة»

أو « قرمطة » (انظر اللسان ٤/٤٧٣ ، ٥/٢٧٦) .

ومما يدعو إلى العجب أن محقق المعجم الكبير للطبراني لم يتعقب هاتين الروايتين بشئ أصلاً، واكتفى بتخريجه للحديث في أول الباب - وكان وقد عزاه للصحيحين وغيرهما - فأوهم بسكوته على هذين اللفظين أنهما في الصحيحين وغيرهما ممن عزا الحديث إليهم، وهذه غفلة شديدة منه .

هذا ما يسر الله تعالى لى كتابته فى هذا الجزء والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

وكتب

عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد

القاهرة في ذي الحجة سنة ١٤١٣

**تنبيه :**

اعتذر عن عدم عمل فهرس تفصيلي لهذا الجزء لضيق الوقت وكثرة ما يشغل، وأكتفى بعمل فهرس إجمالى له ، ولعل الله ييسر لعمل فهرس تفصيلي في طبعة أخرى .

## فهرس إجمالى

| الموضوع                                                                                        | الصفحة |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| مقدمة                                                                                          | ٣      |
| الحديث الأول : عن أم عطية قالت : «كنا لانعد الكدرة والصفرة.....»                               | ٤      |
| الحديث الثاني : عن فاطمة بنت أبى حبيش مرفوعاً :<br>إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف ....»       | ٢٦     |
| الحديث الثالث : عن أبى هريرة مرفوعاً :<br>«لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بتأخير<br>العشاء.....» | ٨٢     |
| الحديث الرابع : عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً :<br>إذا شك أحدكم فى صلاته فليلق الشك .....»        | ١٣٠    |
| الحديث الخامس : عن أم عطية قالت :<br>أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن فى الفطر<br>والأضحى ....»     | ١٦١    |
| الفهرس :                                                                                       | ١٨٣    |

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

**[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)**

رفع

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس  
www.moswarat.com

من مطبوعات مكتبة العلم :

# إلقاء الأضواء على ما في كتاب المرأة المسلمة من النقصان والأخطاء

تأليف

عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد

مكتبة العلم

أش الشيخ على الغاياني - خلف مسرح الجمهورية - القاهرة

ت : ٣٩٠٩٨٣٩